اذ ليس المعنى المطابقي ملحوظاً قصداً او بالذات مع ان المتبادر من المعنى عند الاطلاق
هو المطابقي وحمل الالفاظ على المتبادر واجب سيما في التعريفات الا انه صرف عن التبادر
لهذه القرينة قوله فخرج بهذا القيد اي بقوله في نفسه قوله لانه اي الحرف ليس مستقلا بالمفهومية
لكون معناه ليس ملحوظاً قصداً او بالذات بل ملحوظاً لملاحظة غيره فان قلت الابتداء الآلي
المطلق المشترك بين الابتداءات الخاصة المتعلقة بملاحظة متعلقاتها معنى مستقل بالمفهومية
فيكون الحرف باعتبار المعنى التضمني دالاً على معنى في نفسه فكيف يخرج بقوله معنى في نفسه قلت كون
ذلك الابتداء مستقلا بالمفهومية ممنوع كيف ولو كان كذلك لزم كون الابتداء الآلي الخاص ملحوظاً قصداً
او ملحوظاً تبعاً في حالة واحدة وفيه ما فيه قلنا ما ذكره الشارح قدس سره في تعريف الاسم حيث
ربط الاستقلال وعدمه على الملاحظة قصداً وعدمه حيث قال اذا لاحظ العقل قصداً او
بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل هذه عبارته وهو صريح في انه قبل الملاحظة
لا يوصف بالاستقلال وعدمه والظاهر ان المشترك بين الابتداءات لا يتعلق به الملاحظة
والا لزم كونه ملاحظاً ملحوظاً قصداً او تبعاً معاً ومما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الفضلاء انما يخرج
الحرف بهذا القيد لو لم يكن للحرف معنى مستقل وهو ممنوع فان الظاهر ان الابتداء المطلق جزء
من الابتداءات الخاصة التي هي معاني لفظ من اذ الظاهر ان الابتداءات الخاصة حصص
للابتداء المطلق والحصة ذاتي بالنسبة الى حصصه لا محالة والابتداء المطلق معنى مستقل
على ما صرح به الشارح في صدر الكتاب ليس على ما ينبغي قوله يخرج به اي بقوله مقترن من غير
اعتبار الوضع يدل على ذلك قوله وبقوله وضعاً والتنازع خروج ما عدا اسماء الافعال اليه
اي بعض الاسم وهو ما عدا اسماء الافعال اليه ثم انه قد تقرر على انه مقيد بقوله في الفهم عن
لفظ الدال عليه والا لم يخرج بعض الاسماء لان الاقتران المذكور اعم من ان يكون بالفهم او
بالوجود والتحقق وقوله في الفهم وان كان في الذكر متأخراً عن قوله وضعاً الا انه مقدم
عليه رتبة فلا يرد ما قاله بعض الفضلاء من قوله واستخير بان قوله في الفهم مما لا وجه حاجة اليه
بعد تقييد الاقتران بقوله وضعاً لان الظاهر من اقتران معنى الكلمة ما يجد الازمنة الثلثة وضعاً

وضعًا ان يكون احد الازمنة الثلثة داخلا في وضعه لا الكلمة والاشياء من الامكنة انتهى
لانه يرد عليه قدس سره انه كان يكفيه قوله وضعا بان يذكره ابتداء فلا فائدة في ذكر قوله
الفهم اولا ثم التقييد بقوله وضعا الا ان يقال ان الفائدة شرح ماهية الفعل وايضاحها
اذ المقصود في التعريفات الشرح والاحتراز تابع فان قلت كيف يخرج بقوله مقترن ما عدا
اسماء الافعال والحال ان الصبوح والغبوق مقترن باحد الازمنة الثلثة قلت معنى قوله
مقترن باحد الازمنة انه يدل على واحد منها الماضي والحال والاستقبال والصبوح والغبوق
يدلان على الزمان سواء كان ماضيا او استقبالا ولا يدل على واحد معين قوله ويقولنا
وضعا اسماء الافعال صريح في ان اسماء الافعال ليست موضوعة للمعاني الفعلية وكذا الافعال
المنسلخة ليست موضوعة للمعاني الزمانية ويفيد الوضع بقوله وضعا او لما علم ما ذكره قدس سره
في تعريف الاسم اشارة الى ان اسماء الافعال موضوعة للمعاني الفعلية والازمانية وبعلل ذكر
اشارة الى الاختلاف بين النحاة فبعضهم ذهب الى الاول ويؤيده قول المص في اسماء الافعال
ما كان بمعنى الامر او الماضي وظاهر قول المص ما وضع لان يجري مجرى ذلك ان التعجب اذ الظاهر
ان اللام صلة الوضع وبعضهم الى الثاني او الثاني بما سبق منه في تعريف الاسم وحاصل الجواب الدفع
على الثاني ان المعاني الفعلية لاسماء الافعال ليست حقيقية بل مجازية والمعاني الحقيقية
لها ليست مقترنة وان المعاني الازمانية للافعال المنسلخة ليست ايضا حقيقية او مجازية و
المعاني الحقيقية لها مقترنة وعلى الاول ان المعتبر في الاقتران وعدمه انما هو الوضع الاول
اي الغير المسبوق بوضع واسماء الافعال وان كانت مقترنة بالوضع الثاني الا ان المعتبر
الوضع الاول وبالوضع الاول لم يقترن الا انه يشكل بالمشتق منها اذ ليس الا وضع واحد
وهو بذلك الوضع مقترن والافعال المنسلخة وان لم يقترن بالوضع الثاني الا انها مقترنة
بالوضع الاول وهو المعتبر وفي الثاني وانت خبير بان الكلمة اذا كان لها معنى اسمي او فعلي
باعتبار وضع فلا معنى لاعتبار ذلك الوضع وعدها اسما او فعلا باعتبار الوضع الاول والغير
اذا اعتبر ذلك الاعتبار فلا معنى لاعتباره في مقام دون نظيره فلا اعتبر في اسماء الافعال الافعال
المنسلخة ينبغي ان يعتبر في يزيد ويشكر وشمر وغيرها فانها وضعتان وهو الوضع العلمي

نديك الوضع وهو وضع فعل يقترن به فينبغي ان تعد افعالا باعتبار الوضع الاول دون الثاني
لكن اعتبر الوضع الاول في اسماء الافعال والاسماء المنسلخة والثاني في الثاني مع انه ليس كذلك و
ما قالوا في الجواب ان المعنى الثاني وهو المعنى العلمي غير مقترن بزمان موجود باحد الازمنة بحسب الوضع
الاول لان الذوات المعينة غير موجودة في الوضع الاول لانه الذات المعينة فهو اوهام والكلام وكذا ترتيب
للمرام ونهافت وقد تعطلت ذلك بمعنى انه لما سمع القول بان المراد ان المعتبر في الاقتران وعدمه
هو الوضع الاول لا الثاني ولا يمكن جعل المراد راجعا الى ما قالوا فتامل فان قلت فليعتبر
قيد الحيثية في تعريف كل من الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة قلت اعتبارها
لا يفيد اذ لو قيد الوضع بالاول ولا يحتاج اليها اذ لم يقيد لكن على التقدير عدم تقييد الوضع بالاول
وان لم يشكل بالاعلام المنقولة لكنه يشكل باسماء الافعال والافعال المنسلخة وما قيل
واعتبار قيد الحيثية في تعريف كل من الاسم والفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة دائما
يجدي نفعا لو قيد الاقتران في تعريف الفعل وعدم الاقتران في تعريف الاسم بقيد
بحسب الوضع من غير تقييد الوضع بالاول او قيد الاقتران في تعريف الفعل بقيد بحسب الوضع
الاول وعدم الاقتران في تعريف الاسم بقيد الوضع واما اذا قيد كل منهما بحسب الوضع
الاول فلا يخلو عن خلل قوله لان جميعها منقولة قال الفاضل المحشي جميعها ليس داير بين
الامرين بل جامع للامرين وانما الداير كل واحد قلت الحكم على الجميع قد يكون على سبيل
الانفراد كل فرد فرد نحو جاء في الرجال في كل واحد وكذا جاء جميع الرجال اي كلاهما وقيل اي
او الفاصلة بمعنى الواو الواصلة وقيل او لمنع الخلو دون الجمع وكانه قيل لان جميعها لا يخلو
عن النقل عن احد الامرين لا انه جامع للامرين وقيل في الجواب عنه ان غرض المجيب قوله
منقولة او نحو عن المصادر او غيرها التفصيل للمنقول عنه كانه قال لان جميعها منقولة عن الاصل
سواء كان ذلك الاصل مصدرا او غيره اقول وهو بعيد كل البعد اذ الظاهر بل الصريح ان قوله
عن المبادر متعلق بقوله منقولة فهو ظرف لغو والكلام وتحرير المرام والفهم لابد متعلق
لقوله منقولة ويعوض عن المصادر حينئذ متعلق ولم يبين او جعل كلمة عن متعلقة بقوله منقولة
او مجرورة على وهما وقد كان المحذوف قبله سواء والعاطف بار ولا يبدو عز اليه غيره ذا قوله

وقوله ودخل فيه معطوف على قوله وبقولنا وضعا اسماء الافعال لانه في تقدير وخرج
بقولنا وضعا اسماء الافعال وقوله فيه اي في حد الفعل قوله الافعال المنسلخة عن
الزمان اي الخالية عن الدلالة على الزمان والخلو عن الزمان وعدم الاقتران اما بان لا يدل
على حدث غير مقترن باحد الازمنة الثلثة كنعم وبئس وعسى وحبذا وكانت بحسب الوضع
او بحسب الوضع الاول والا على حدث مقترن بواحد منها ولا انها على الحدث لكان فيصدق
عليه انه غير مقترن الا انه كان في الوضع دالا على حدث مقترن فلما قيد الاقتران
بالوضع دخل القسمان في حد الفعل اذ الاقتران بالوضع عبارة عن دلالتها وضعا
على حدث مقترن باحد الازمنة الثلثة كما قال بعض الفضلاء على قول الفاضل المحشي
وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة منسلخات عن الحدث
وصرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية فيه نظر لان النافع في ادخالها تقييد الدلالة
بالوضع او بالوضع الاول لا تقييد الاقتران بذلك ليس ما ينبغي الا ان يرد على المحشي ان كان
ليس مجردا عن الحدث مجازا او بحسب الوضع بل انك بحسب الوضع الاول وما في الفوائد
الغياثية ليس قطعي الدلالة على ذلك حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة وتشتمل على
حدث ما وزمانا في الاكثر وان كان قد تعرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس
قوله ويصدق على المضارع استيناف جوابا عما قيل يدخل المضارع في حد الفعل
قد اخذ فيه الاقتران باحد الازمنة وهو مقترن بالزمانين وحاصل الجواب ان
احدا ماخوذ ليس مقيدا بقيد فقط بل اعم ولو سلم فهو مقترن بواحد فقط بحسب كل وضع
قوله ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع قال
العلامة التفتازاني في بحث التذنيب من المطول واما الواو الداخلة على الشرط
المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم
لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه
وان شتمني اطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل
ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الرضي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي

اكرمه ان لم يستمع واطلبوا العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين
من النحاة انها اعتراضية ونعني بالخلو بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام
متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات نحو ترى كل من فيها وحاشاك فانيا
وقال في بحث احوال المسند من المطول قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا
اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك وكذا اذا جيء بها في مقام
التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط ولا يذكر له حينئذ جزاء نحو زيد
وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وما في الشرح يمكن حمله من هذا القبيل على
الظاهر فلا يرد ما قال بعض الفضلاء فيه ان نقيض الشرط وهو عدم عروض الاشتراك
من تعدد الوضع ليس اولى باستلزام الجزاء وهو اقتران الفعل عند بحسب كل وضع بواحد
ولا تعدد في الموضوع وقد وجب ذلك في ان الوصلية اذ لا يراد المذكور الجاري
لو كان له استعمال والحق هو ما ذكره المورد اذ كان له استعمال آخر وايضا لفظ
الشرح ان يتحقق من ذلك الاستعمال فلا والعجب من المعترض كيف اعترض مع اطلاعه على
ما في المطول هذا واستفيد بان ما قال النحاة من وجوب اتيان قد في الماضي المثبت
الواقع حالا منقوض به الا ان يقال انه مقيد او يقال انه مستقبل نظرا الى كلمة ان
او لئلا يستقبح الجمع بين ما هو علم الاستقبال وعلم المضي لتقريب الزمان الماضي الذي
هو جزء مدلول الكلمة او تعليل الفعل اي تعليل الحدث المقترن بالزمان
المذكور بها جزء من مدلول الكلمة او تحقيقه اي تحقيق الحدث المذكور جعل التحقيق
مقابلا للتقريب والتعليل ليس على ما ينبغي اذ التحقيق ان قد موضوع ان قد موضوع
للتحقيق الا انه قد يضاف اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي الفعل على
الاغلب التعليل على ما في صدر الكتاب [illegible] من ذلك المذكور من التقريب و
التعليل والتحقيق قوله لا تحقيق الا في الفعل الاصطلاحي اذ ليس للماضي جزء الا من
مدلوله وكذا الحدث والزمان تساخر بين الاسمين مدلوله وهذا التقدير اولى مما ذكره
البعض في قوله تعليل الفعل اللغوي اعني الحدث لكن لا مطلقا بل من حيث انه مدلول

مدلول الفعل الاصطلاحي لا انه يلزم منه الاستدراك قوله ولا شك من ذلك لا تحقيق الا في الفعل
وعلى هذا امرا ذهن يا قوله التقريب الماضي لا مطلقا بل من حيث انه مدلوله وكذا المراد تحقيق
الحدث لا مطلقا بل من حيث انه مدلوله وكذا ارادة الفعل الاصطلاحي من قوله لتقليل الفعل
بتقدير الفعل المضاف اى تقليل مدلول الفعل الاصطلاحي من حيث انه مدلول
يوجب الاستدراك واما ارادة الاصطلاحي من الاول بتقدير المضاف واللغوي اعني
الحدث من حيث انه مدلول الفعل من الثاني على الاجواز له تامل قوله ولدلالة الفعل على الاستقبال
القريب وتاكيد لمدخول وقد يجي لمجرد التاكيد نحو قوله تعالى سنكتب ما قال الفاضل العلامة التفتازاني
في المطول في شرح قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وامر من التقريب انه قريب وقوعه من زمان
التكلم ومن التبعيد انه بعيد وقوعه منه قوله اما نفي الفعل اى نفي الحدث المقرون بالزمان في
الفهم عن الكلمة قوله او طلبه اي طلب الحدث المقرون بالزمان قوله او النهي عنه اي عن الحدث
المقرون بالزمان قوله او تعليق الشي بالفعل بالحدث المقرون بالزمان قوله الاولى بالفعل
الاصطلاحي فبالضرورة اختصت اللوازم بالفعل الاصطلاحي قوله لانها وضعت الخ قال
الفاضل المحشي ولان الشي ما لم يختص الشي لم يعمل فيه انتهى فان قلت ما ولا المشبهتان بليس
عاملتان الرفع في الاسم مع انهما ليستا خاصتين بالاسم لدخولهما على الفعل ايضا فلم يتوقف العمل
على الاختصاص قلت كون الداخل على الفعل ما ولا المشبهتين بليس مم كيف وهما لا تدخلان
على الجملة الاسمية لا الفعلية فان قلت العمل موقوف على الاختصاص والاختصاص على
العمل فيلزم الدور قلت كون الاختصاص موقوفا على العمل مم وانما الموقوف عليه الاختصاص
موقوفا قوله وانما خص لحوق تاء التانيث المذكور في المتن المقيد لقوله ساكنة مع قوله و
الصفات المستقرة قوله حال عن تاء التانيث الذي هو فاعل اللحوق وقيل
او لانها ما اضيف اليه فاعل الظرف على ان يكون اللحوق كالزحول فاعلا لقوله من حيث انه
لا مبدا وان الحال يجوز ان يكون حالا عما اضيف اليه الفاعل المفعول اذا صح حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه انتهى وفيه بحث لان عمل الظرف مشروط بالاعتماد والظاهر انه ليس
يعتمد على شيء قوله لاختصاصها بالاسم ولا يوجد في الفعل وتاء ما علما ساكنة في الاصل

الفعل

انتقال كرد ملا صادق كابلي

حركت الرفع استعارا للساكنين يدل عليه حذف اليا رفي رما على الاصح قال ولحوق نحو تا رفعلت مجال
الفاصل التحتي الا ضمر ان يقول ولحوق نحو تا رفعلت وفعلت لستغني عن قوله ولحوق تا رانا انيت
ساكنتا ه انتهى يعني باضافة التا الى فعلت على صيغة التكلم او الخطاب وايا ما كان فنحوه من الضمير
المرفوع البارز المتحرك لانه هو المتبادر من اضافة نحو الى فعلت سيندرج في نحو المضاف الى فعلت الى
السبب في تخصيص الشارح قدس سره المراد من نحو تا رفعلت بالضماير المتصلة البارزة المرفوعة
المتحركة وان بيان الشارح يدل على تخصيص الضمير المرفوع المتصل البارز متحركا كان او ساكنا
بالفعل وفعلت ليكون التا بتقدير المضاف اي نحو تا وفعلت معطوف على نحو فعلت وليس
مرتفع اذ باضافة نحو الى فعلت يعلم انه بالتكلم او الخطاب اذ لا اشكال لا فعلت يان المذكور
بعد نحو تا رفعلت بالسكون لا غير فاندفع ما قيل فيه انه لا يخرج عن نوع الالتباس في صورة التكلم
على ان اضافة النحو الى فعلت بالسكون لا تخرج عن شيء فتفطن انتهى يعني اضافة نحو اليه صريح في
ان له متلا مع اذ ليس شك على انه لا يبعد ان يقال يدرك له متلا وهو فعلتا قوله فيدخل
فيه اي في المراد من نحو تا رفعلت قوله فعلت بالفتح والكسر ان قيد المضاف اليه بالضم او الضم
والكسر ان قيد بالفتح قوله اخف واخصر فان قلت الاخفية والاخصرية انما يتصور في
الملفوظ والمنوي معدوم محض لا يتعلق به التلفظ فكيف يصح ما ذكره قلت اراد انه لو فرض
موجودا ملفوظا لكان اخف واخصر اذ الاخف والاخصر هو الاصل ولا ضرورة في العدول عنه
اي فعل لو فسر كلمة ما قيل ولا يخلص من التكرار لكن الشارح قدس سره لم يلتفت اليه لكمال
الاتصال بين ما ولا وصفة او صلة فلم يرض ان يفصل بينهما ولو بالتفسير فظهر نكتة اختيار تكرار
ولا على التاخير ثم التفسير يشير الى ان كلمة ما موصوفة وهو الانسب لكونه مسندا قوله والمراد بالموصول
بيان لاحتمال ان يكون موصوفة ويجوز ان يكون موصولة ونكرة فلا ان المراد به غير معين وما على
هذا ليس فيما ذكره الشارح قدس سره تخصيص بالموصوفة مع ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولة فاندفع
ما قيل كلمة ما كما تحتمل ان تكون موصوفة تحتمل ان يكون موصولة فالتخصيص بالاول ليس على ما ينبغي
ثم المراد من قوله والمراد بالمعقول الفعل والمقصود الاول اظهار كونها اما موصولة فلا يكون
بان المراد بالموصول الفعل بعد تفسيره بالفعل قبيل ذلك لغوا كما قيل قوله فان المتبادر

قوله قيد يحتاج اليه في قوله الا فعل
احتمى لان الفعل

١٠

المتبادر من الدلالة وجه التبادر ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله الى ضم الذات
فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة قوله ذاتيه لما كان الظاهر ان قيل ظرف لما
تقول زمان المعنى كما قيل على زمان واقع في زمان متقدم على الزمان ادى الى ان يكون
للزمان زمان مع انه ليس كذلك اشار الى دفعه بان قيل ليس ظرف زمان بل هو يعني متقدم لان
تقدم زمان على زمان آخر تقدم ذاتي يعني ان ذات هذا الزمان متقدم على زمان آخر لانه
تقدم زماني يعني ان الزمان الذي وقع فيه متقدم على الزمان الآخر فاندفع ما قيل التقدم بين
اجزاء الزمان زماني وهو التقدم الذي لا يجامع المتقدم المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان
وبالعرض بين الامور الواقعة فيه والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول
وتحقيقه علم آخر ونفعه مخاطب آخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان مراده
التقدم بحسب الذات لا التقدم بالزمان لكن عبارته ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق بمحذوف
وقع صفة لزمان فيكون معنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون
للزمان زمان ولا يندفع البتة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان
متقدم على زمانك قال الفاضل الشهدي قبل ظرف مستقر صفة زمان ولا خفاء في لزوم
وقوع الزمان في الزمان لكن بمعان العموم والخصوص والكلية والبعضية كما يقال الزمان الموجود في
الازمنة الثلثة ووقت الظهر في يوم الجمعة قوله فلا ينتقض منعه بلم يضرب فان لم يضرب
لم يضرب يصدق عليه ظاهر التعريف ولما قيده بالدلالة بحسب الوضع خرج عن التعريف لان
يضرب في لم يضرب ليس موضوعا للزمان الماضي بل الدلالة عليه حصل بعروض لم ودخوله عليه
ليس مقصود الشارح قدس سره الا انه ينتقض منعه بهذا الاعتبار وانما نبه دال على الاستعمال
للوضع والعلية فهو ان سلم فلا كلام للشارح معه وانما الكلام على تقدير خاصة يكون بسببه دالا
على الماضي لان دخول لم الذي موضوع لقلب المضارع ماضيا دليل عليه وصارف عن الدلالة
على الاستقبال حين دخوله عليه فظهر ان المنع الذي اورده البعض من قوله لانه عدم دلالة يضرب
في لم يضرب على الزمان المستقبل ولازم دلالة على الزمان الماضي غير متوجه عليه قوله وجوه بان ضربت
ضربت اي لا ينتقض جمع التعريف بضربت في ان ضربت فانه يدل على الزمان المستقبل

فيخرج عن التعريف فيكون غير جامع فلما قيد الدلالة بحسب الوضع دخل فيه فان دلالته عليه ليس
بان وضع ضرب له بل حصل بدخول ان عليه وعروضه ودخول ان التي تخرج بقلب الماضي مضارعا
دليل على دلالته عليه وصارفا عن الدلالة على الماضي بعد الاعتبار فلا نسلم بانا لا نعلم دلالة ضرب على
الزمان المستقبل والانم عدم دلالته على الزمان الماضي تشخيصها قوله او تقديرا كضربوا فان
بني في الاصل كان مبنيا على الفتح الا انه بواسطة القاعدة صار الفتح تقديريا بخلاف ضربن و
ضربوا فانه ليس الاصل فيهما البناء على الفتح تقديريا بخلاف ضربن وضربوا فانه ليس الاصل فيهما
البناء على الفتح بان تلفظ به ولو لاعتبار الاصل ضربن مبني على السكون ابتداء تحرزا عن توالي
الفتحات وضربوا مبني على الضم رعاية لجانب الواو وكون الاصل فيهما الفتح ثم عدل الى
السكون والضم ممنوع لا بد له من دليل وبه اندفع ما قيل لا حاجة الى قوله مع غير الضمير المرفوع
المتحرك ومع غير الواو لانه مع الضمير المذكور والواو مبني على الفتح تقديرا اذ السكون والضم انما
يعارض كيف ومعنى البناء على الفتح تقديرا ان يكون في الاصل كذلك وان اخرجه العارض
عما هو الاصل قوله اما البناء على الحركة فان قلت الماضي تقدم على المضارع كما يدل عليه
قول اهل الصرف الفعل الماضي زيد على اوله الزوائد الاربع فبالضرورة يكون بناؤه مقدما على بناء
المضارع واعرابه فمعنى كون بنائه على الحركة لمشابهة المضارع قلت معناه انه نظر في الابتداء الى حالة
بعد السماع الماضي في الاكثر ثم ان المضارع اكثره معرب بالحركة وبما هو مفروض منها للاكثر حكم الكل
بناؤه وعلى السكون فانه قليل ولا يلتفت اليه وكذا الاعراب بالسكون قليل غير معتد به ولان دخول
الجوازم عليه ليس بلازم ولا غالب فاندفع ما قيل هذه المشابهة انما تقتضي البناء على الحركة لو كان
المضارع مبنيا او معربا على السكون اصلا بل كان متحركا دائما وليس كذلك لان المضارع المتصل بنون
جمع المؤنث مبني على السكون والمضارع الداخل عليه الجازم معرب مع حفظ الاصل مع رعاية المشابهة
العارضة في الجملة اولى من رعايتها مع ترك الاصل راسا ولهذا ما ذكره انما تم لو ثبت ان بناء صيغة
المضارع سابق على بناء صيغة الماضي وهو غير معلوم ثم ان مشابهته بالمضارع اولى بالاعتبار لما
من المواخاة من مشابهته بالاسم في الوقوع موقعه قوله وشرطا وجزاء لم يظهر في اللفظ ما عطف
عليه فاما ان يقال قوله موقع الاسم بمنزلة خبر او صفة للاسم فيكون معطوفا عليه باعتبار المعنى ولما

واما ان القيد قد وقع بعد الواو فيكون معطوفا على قوله في وقع قوله كراهة بالتنوين مفعول له
لقوله مبني على السكون وقوله اجتماع اربع بالنصب مفعول به لقوله كراهة فان قلت لزم اجتماع اربع متحركات
في الكلمة الواحدة في نحو ضربته وضربته قلت لا اعتبار لحركة الآخر لعروضها بالعامل وعدم لزومها للكلمة
لزوالها بالوقف فان قيل السكون في مثل ضربن عارضي لا اصلي فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم
ما اجتمع متحركات فينبغي ان لا يجوز وه قلت كون السكون فيه عارضيا ثم كيف وقد حصل باتصال
ما هو جزء الكلمة فيدل عليه عدم القوم الحركة في نحو قولا اصلية لا عارضية والذا ورد الواو وفيه دونه
قل الحق قلت فيه ان هذا انما يثبت لو كان اصل قولا قل فلما اتصل الف الضمير به زال السكون
وحصل الفتح للالف وليس كذلك بل اخذ قولا من تقولان فحذف التاء وصار الآخر موقوفا وسقط
النون بالوقف فحركة اللام اصلية لا عارضية مثل السكون في ضربن لان ضرب كان مفتوح البناء
فلما اتصل به النون سكن البناء فحركة قولا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله باتصال ما هو جزء بعد
الكلمة لا يخرجه عن كونه عارضيا يدل عليه حذف الالف في نحو رمتا فان حذفه باعتبار ان التاء كانت
ساكنة فتحركت لاجل الالف فهي ساكنة حكما مع ان الفتحة حصلت بما هو جزء الكلمة اللهم الا ان
يقال السكون في ضربنه جهتان جهة عروضه بان قد حصل بعد ما لم يكن وجهة اصالته بان حصل
باتصال ما هو جزء الكلمة واعتبار جهة عروضه يوجب الثقل فبالضرورة اعتبر جهة اصالته دفعا للثقل
وفي رمتا جهة اصالته توجب الثقل فاعتبر جهة عروضه دفعا للثقل قوله لشدة اتصال الفاعل اي
الضمير بفعله بحيث يطلق على المجموع فعل فلا نقض بمثل ضرب فرس قوله احترازا عن مثل
ضربا اي عن خروج مثل ضربا عن الحكم المذكور وهو البناء على الفتح فانه لو قيل مبني على الفتح مع ضمير
المرفوع خرج مثل ضربا عن الحكم مع انه مبني على الفتح قوله فانه الضم مبني على الفتح فاذا اتصل
به الف الضمير صار فتحة البناء فتحة ما قبل الالف ايضا واما ان هذه الفتحة فتحة ما قبل الالف و
فتحة البناء تقديرية فمما لا دليل عليه في الظاهر يرده بخلاف غلامي فانه كان قبل اتصال الياء
موقوف الآخر فلما اتصل به الياء كسر آخره لاجل الياء فبعد دخول العامل صار كسرة الاعراب تقديرية
بالامتناع تحرك الحرف الواحد بالحركتين معا وبهذا التقرير اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء
نظر لجواز ان يكون مما اقتضاه الالف فيكون فتحة البناء تقديرية نظيره غلامي في حالة الرفع فان كسرة الميم

بحث المضارع

يضرب

فيه مما اقتضاه الباب وكثرة الاعراب تقديرية قوله فعل اشبه بوقوع التفرقين ما اشبه بسلم من التكرار
وقدم الغائب عنه قال نأيت اختاره على اتين لما فيه من الجمع بين حرفي المتكلم وتقريب الحروف الى التقديم
المتكلم وتوسيطه الغائب وتاخير المخاطب بخلاف اتين فان فيه تفرقا بين حرفي المتكلم وتقديما
لحرف الخطاب على حرف الغيبة الا ان اتين فان فيه تفريقا بين حرفي المتكلم وتقديما لحرف الخطاب
على الحرف الغيبة الا ان اتين يصلح ان يكون صفة الحروف بان يكون صيغة الغائبات من الاتيان بمعنى
المجيء بخلاف نأيت فانه لا يصلح ان يكون صفة الحروف فانه صفة المتكلم من النأي بمعنى البعد قوله اي
حال كونه مبتدأ باحد حروف نأيت لو قدم التفسير على قوله باحد حروف آه ثم من التكرار وقوله اي حال كونه
اي المضارع متلبسا بتلبس الكل والجزء بتقريب مثلا كقريته مسودا احد حروف اتين وانت خبير بان النحو
من ان الحال تقيد مضمون عاملها المفهوم الحال والتقييد انما يكون بامر منتقل غير لازم وتلبس الكل بالجزء
امر لازم فلا فائدة في التقييد وحمل الباء للتلبس مع ان الرضي حمل الباء للسببية فان قلت
حمل الباء للسببية لا يستقيم ايضا لان زيادة الحرف لتحصيل اللفظ فزيادة حروف نأيت لسبب وجود لفظ
المضارع دون اشتراكه وتخصصه ومشابهته للاسم فيهما وانما سبب الاشتراك وضعه لمعنيين او بسبب تخصيصه دخول
السين او سوف فمشابهته الاسم بالاشتراك والتخصيص ليست بسبب احد حروف نأيت قلت زيادة
الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب وضعه لمعنيين وهو سبب اشتراكه فزيادة الحروف سبب للاشتراك
بها بوسائط وكذا زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب الوضع وهو سبب دخول السين
او سوف واليه اشارة الرضي حيث قال والباء ههنا للسببية او زيادة الحروف على اول الماضي
مع تغير بعض حركاته سبب يحصل به مشابهة المضارع للاسم وتلك بجهة وقوعه مشتركا فالباء فيه
كما في قولك بزيد صرت تفادون في الثروة انتهى قال باحد حروف بالتنوين واتين صفة حروف
صيغة الغائبات بمعنى جئن في اوائله متعلق بقوله اتين ويحتمل ان يكون بالاضافة وقوله
في اوائله بتقدير الكائنة في اوائله صفة الحروف والظاهر في اوائله في بعض النسخ وقع بعد قوله
باحد حروف نأيت وهو المناسب لقوله يعني الحروف آه وفي بعضها اتين فان قلت الضمير في
اوائله ان كان راجعا الى المضارع لا يصح اذ الحروف ليست في اول المضارع بل اول المضارع
قلت المراد في اول حروف من حروفه الاصلية فان قلت هذه الحروف ليست ظروفا لاول حروف

حروف من حروفه الاصلية فان قلت هذه الحروف ليست غظرة فكان اول حرف من حروفه الاصلية وان كان
يرجع الى ما تقتضى الماضى الشكل الظرفية قلت المراد فى جانب الاول قوله يعنى الحروف آه اشارة الى
ان الاضافة لادنى الملابسة وهو ملابسة الجامعية فان قلت ما يتعين الحروف لا جامع لها قلت
الجامع المجموع والمجموع كل واحد منها او الجامع المادة وهى تلك الحروف مع الهيئة والمجموع المادة فقط
قوله وهذه المشابهة اى مشابهة الفعل المضارع لمطلق الاسم سواء كان اسم فاعل او غيره على
ما هو ظاهر لفظ المتن انما يكون لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والسوف لا للموازنة والصلاحية
للحال والاستقبال ونحوها بل باسم الفاعل خاصة فالحصر اضافى فلا ينافى قوله شابه الاسم
بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج قال الشيخ
الرضى قوله لوقوعه مشتركا اى لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم فاما مشابهة لاسم الفاعل
خاصة ففى الموازنة والصلاحية للحال والاستقبال انتهى فالاعتراض على الشارح قدس سره
بان الحصر غير مستقيم لانه يشبهه بدخول لام الابتداء والموازنة والصلاحية ليس على ما ينبغى لما لا
فلان الحصر اضافى واما ثانيا فلانه اعتراض بما هو خارج عن البحث اذ البحث انما هو البيان
المشابهة لمطلق الاسم فالمحصور مشابهة لمطلق الاسم على الوقوع والتخصيص لا مطلق المشابهة
ولا المشابهة الخاصة وبما ذكرنا ظهر ان ما قال بعض الفضلاء على قول الشارح قدس سره
انما يكون لوقوعه من قوله قد اخرج عبارة المتن بزيادة الحصر المستفاد من كلمة انما ...
لعدم انحصار وجه المشابهة فى الاشتراك والتخصيص بالسين وسوف لان المضارع قد يشبه
الاسم فى دخول لام الابتداء وفى الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال ليس على ما ينبغى
قوله مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال بيان لوجه المشابهة وسببها وتحقيق صفة دونها
لوجه وجه الشبه كان كما قوله بوقوع الاسم آه بيان صفة الاسم اى ما ... لكون المضارع فوجه
الشبه الاشتراك الحمل الصادق على الاشتراكين الحاصلين كما ان وجه الشبه فى زيد كالاسد هى
الشجاعة الكلية الصادقة على الشجاعتين الحاصلتين لا الشجاعة الخاصة لعدم الاشتراك ثم الظاهر
من اشتراك المضارع بين زمانى الحال والاستقبال انه معناه فلا مسامحة فى الكلام كما قيل
الظاهر عن الاشتراك هو المعنى الاصطلاحى ووقوعه بين زمانى الحال والاستقبال بمعنى على التسامح

للمولى سيف الفضلاء السيد
المحقق الصادق الكابلى

والمراد بين المعنيين المركب احدهما من زمان الحال والآخر من زمان الاستقبال وبما ذكرنا ظهر خلل
ما قيل الظاهر ان قوله لتوهم مشترك اشارة الى وجه الشبه وهو يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه
به والاشتراك بين زماني الحال والاستقبال ليس مشتركا بين المضارع والاسم فقد اخرج
عبارة المتن ههنا الكلام عن الاطلاق على التقييد المحل وقوله مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
وتخصيصه بالسين وسوف لا ينقض التعريف بمثل اصبح المشترك بين معنى دخل في الصباح
ومعنى صار قوله على الصحيح قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني لانه يطلق عليهما اطلاق
كل مشترك على افراده التي قبل وهو الاصح عند بعض المحققين واستدل عليه بانه لو لم يكن
كك للزم التكرار والتناقض في مثل يفعل الآن او غدا انتهى بيان اللزوم اما التكرار
فلانه اذا كان حقيقة في الحال وقيل يفعل الآن كان تكرارا محضا وفيه انه يحتمل ان يكون
قرينة لارادة المجاز وقيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال الشيخ الرضي وهو
اقوى لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة
وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسبة ان يكون للحال صيغة خاصة كما للاخيرين و
قيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال
الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان
التنصيف تثليثا والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل ما هو على جنبي
الآن من الزمان يعني الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ولذا
يقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماضي وبعضها باق لجعلوا
الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال قوله وتلك المشابهة ليس
معطوفا على قوله بهذه المشابهة حتى يكون الظاهر ترك الواو او ذكر قوله بوقوع الفعل مشتركا
بل الواو فيه كالواو في قوله وبهذه المشابهة للاستيناف وكونه متعلق بما قبله قوله
باحد معانيه اي احد كان من المعاني الثلثة او الاربعة وتخصيصه بالحال انما يكون
بالقرائن قوله وانما عرف بمشابهة الاسم اي اخذ المشابهة في تعريفه ولم ياخذ شيئا
آخر لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اي لاجل المشابهة في التعريف اذ لو كان المضارعة

رده فاضل المولى الصادق

للمضارعة معنى آخر كالعيش تحسين لقصد المشابهة فيه ثم اورد على الحصر ديگا يقول انه معنى الخاص وحصر حسنه على معنى المضارعة تعتبر في المشابهة يوجب ان لا يسمى مضارعا الا لاجل المشابهة لكن لتكلف يسمى مضارع ای عی عاجز قوله من مخرج واحد لتحمل الوصف والاضافة ثم قيل والثاني للعلو عن مناقشة اذ لو كان اضافيا لقيل من مخرج واحدة قوله فالهمزة الدالة من الالف لتعذر الابتدار بالساكن قال للمتكلم لان الهمزة مبدأ المخارج والمتكلم مبدأ الكلام قال مفردا حال المتكلم قال مذكرا كان او مؤنثا فيه ان المفرد مذكرا لا يحتمل التانيث فلا يستقيم التعميم الا ان يقال تذكيره للتغليب قوله والنون له اى للمتكلم لانه اذا لم يبق من حروف العلة اعطى ما يناسبه من الحرف العلة قوله المفرد فيه ان المفرد ما ليس معه غيره فهو مقابل مع غيره فلا يصح الجمع بينهما فالوجه ان لا يفسر الضمير بالمتكلم المفرد قوله كان لها اى الهمزة والنون اشارة الى وجه الاختصاص قوله والتاء للمشددة من الواو لكثرة اجتماع الواوات في وجه جعل للمخاطب اذ الواو منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام قوله اى حال كون المؤنث اى الفاعل المؤنث والمؤنثات اي فاعلين المؤنثين تعدد الحال ثلثة امور وانه لقال غائبات او ذوى غيبة بكسر الواو على لفظ الجمع الا ان المناسب لقوله غائبات ذوات غيبة الا ان يقال اشار الى جنس اللفظ والمعنى ولو اريد بالمؤنث صيغة المؤنث وبالمؤنثين صيغة المؤنثين لقيل غائبتين او ذوى غيبة بفتح الواو الا ان يقال الجمع باعتبار تعدد المواد وانما اول الاذا اى الحال في المعنى مبتدأ روضر والجر يجب ان يكون ما يحمل على المبتدأ وغيبة ليس محمولا على ذى الحال قوله والياء للتوسط المخرج للغائب المتوسط بين المتكلم والمخاطب وانما اعطى التاء الغائبة والغائبتين لئلا يلتبسا بالغائب والغائبين وح وان التبسا بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا السهل لاندفاعه بالشاهدة قوله الغير القسمين المذكورين اعادة وان مر ذلك عن قريب اشارة الى ان البدل يصير بمنزلة النكرة الموصوفة لانه يكون بمنزلة لصيغ غائبة للقسمين فان قلت الغائب يستعمل في الله فيلزم ان يوصف بكونه غائبا او مذكرا والله تعالى متعال عن ذلك قلت لا يلزم كون لفظ الله في الفعل المسند اليه غائبا او مذكرا ومع ذلك ليس بمحذور والمحذور توصيف ذات الله به وهو ليس بلازم فلا حاجة الى

الفاعل
الصادق
المتحقق
الفاعل الموجد

ان اقفال والابكار لا عدا ما ذكرنا قوله لانه وان لم يعد جواب عما قيل اذا ابدل النكرة عن
المعرفة فالنعت واجب والجواب ان الصفة اعم من ان يكون حالا او مالا وقيل وجوب النعت
انما هو اذا لم يفد النكرة فائدة زائدة فلا حاجة الى النعت ههنا فانه غير ما يفيد ما لم يفده المبدل
منه قوله او بالنصب حال عطف على قوله بالجر فان قلت قوله بالجر خبر لقوله فقوله غير ما كان
بالجر على البدلية من قوله للغائب واذا عطف قوله بالنصب عليه يكون فقوله غير ما كان بالنصب
فلا يرتبط به قوله حال قلت يرتبط من حيث المعنى اذ المعنى فقوله غير ما كان بالنصب حال على انه
حال من قوله للغائب ولو قال على اي الحالتين سلم من التكلف قوله لموافقة السابق وهو قوله
مفرد او غيره والظاهر ان يجعل مع غيره اسم حال ليكون على ترتيبهما الا ان الشارح قدس سره جعله
خبر الكان المقدر قوله مضمومة في الرباعي اما الضم فلانه لو فتح حرف المضارعة في اكرم [illegible]
لما لم يعلم انه مضارع المجرد ام المزيد فيه ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على اربعة احرف فان قلت
لم لم يفتح حرف المضارعة في الابواب لا التباس فيها نحو دحرج وتقاعد وتفرج ثم
يحمل عليها باب الافعال وهو الاولى لانه حمل الاقل على الاكثر قلت لو فتح لكان يلزم الالتباس
ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه فان قلت اهراق واسطاع [illegible]
ليس من الابواب الاربعة ومع انه ليس حرف المضارعة فيهما مفتوحا قلت كل منهما من باب
الافعال وان زيد الهاء والسين زائدتين على خلاف القياس قال مفتوحة فيما سواه لكونه الاصل
لخفته ولا مانع منه قوله لعدم علة الاعراب فيه اي في غير المضارع وهي المشابهة لمطلق الاسم
فيما ذكر وباسم الفاعل في الموازنة وصلاحية الحال والاستقبال قوله لعدم علة الاعراب فيه
مشعر بان المقصود بالافادة سلب الاعراب عن غير المضارع لا اثبات الاعراب للمضارع
لانه لو كان المقصود بالافادة اثبات الاعراب للمضارع لقيل لوجود علة الاعراب فيه
قوله ولما كان هذا الكلام اه المقصود من هذا الكلام دفع ايراد يرد على ظاهر لفظ المتن وهو ان
كلمة غير ان كان على معناه الوصفي فسلب الاعراب عن غير المضارع موقت بوقت عدم
اتصال نون التاكيد ونون جمع المؤنث بالمضارع فيفيد انه اذا اتصل باحد النونين
يكون الغير معربا وهو كما ترى فاسد وان كان بمعنى الا يكون حصر الاعراب في المضارع

المضارع موقتاً بوقت عدم الاتصال فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين لم يكن الاعراب
نحو أقبيل يجري في غيره من الضمير فاسد وحاصل الدفع ان الظرف متعلق بما يستلزم
كلام المتن وهو مما المعرب المضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون مبنياً وهو
المقصود فان قلت انما يفيد الحصر ويكون موقتاً بالقيد المذكور فيلزم المحذور المذكور قلت
الامر العقلي قد لا يكون معتبراً في احكام الالفاظ حيث يقال ما من اله الا الله ولا يقال لا اله
اله الا الله مع انه بمعنى ما من اله الا الله ويمكن ان يقال القيود كما يكون قيوداً للمضمون الكلام
يكون قيوداً ايضاً للاخبار به على ما صرح به الشيخ المحقق في حواشي التلويح فيجوز ان يكون الظرف
قيد الاخبار والمعنى ان هذا الاخبار وهو اعراب المضارع وثابت اذا لم يتصل به احد
النونين اما اذا اتصل به احدهما فالكلام في قبله قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة
وقيد لها اي المعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالقيد يتم الغرض بحيث يشمل
المضارع المتصل به احد النونين انتهى اقول هذا التوجيه الا انه يوهم ان مغايرة المعرب
الماضي للمضارع مقيد بوقت عدم الاتصال كما ان مغايرة المضارع المتصل به احد
النونين مفيد به ايضاً وانه لا يفيد ان المضارع معرب عند عدم الاتصال مع انه المقصود
بالبيان قال الفاضل الهندي ان الظرف متعلق بفعل يفهم من الكلام لان سلب
الاعراب عن غير المضارع يشعر ان المضارع معرب فالحاصل انه يعرب المضارع اذا لم
يتصل به احد النونين واما اذا اتصل به احد النونين فهو مبني قوله لانه اذا اتصل به
احدهما يكون مبنياً عند الجمهور وقال بعض جميع ما اتصل به النونان من المضارع
باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكنه لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة
المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدراً كما في نحو غلامي
قال ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة فيه انه لما جعل بمنزلة جزء الكلمة صار
الاعراب عليها بمنزلة الاعراب على حرف الآخر كما في قائمة وبصري فما وجه عدم جواز الاعراب
عليها وان نظر الى انه كلمة براسها فما وجه عدم الاجراء على ما قبلها قلت اجاب
الشيخ بعد ما سأل بقوله فان قيل فلما امتزجا فليكن اعراب الكلمة على النون كما في

وتقابل قول المحقق على التوضيح

الاسم مع امتزاجه بالتنوين في المؤنث بالتاء على التاء وهو الاعراب مع الامتزاج على ما قبل النون كما عرب
الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها فانكارا ما ان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي
اعراب الاسم بقدر ما امكن وان الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فرجح جانب الفعلية
وضعفت مشابهته الاسم هذا على مذهب البصريين واما الذين علة اعراب الفعل يستلزم اصالة
اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجح الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين ثم قال لم يعرب
ما قبل النون كما اعرب ما قبل التنوين لاجل دافع وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجلوبة
للفرق بين المفرد المذكر والجمع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا
في الثالث ولما كان اصل الاسم الاعراب لم ينبوه مركبا مع التنوين بتاء الفعل مع النون وايضا
لم يكن التنوين شديد الامتزاج قوي الاتصال الى سقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام وضعف الامتزاج
لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التأنيث وحاصل ما ذكره الشارح الرضي ان الامتزاج
بين الفعل والنون ان كان قويا كما بين الاسم والحرف في ماثية وبصري فينبغي ان يجعل النون
محل الاعراب كما فيهما وان لم يكن قويا كما لم يكن في الاسم والتنوين فينبغي ان يجعل الاعراب
على حرف قبل النون كما في الاسم المنون فما وجه الحكم في البناء وحاصل الجواب ان الفعل لما كان
اصلا في البناء وفرعا في الاعراب رجع الى اصله بمجرد ما تعمق اجراء الاعراب على الآخر ولم يعتبر
كلمة اخرى جزء منه بخلاف الاسم فانه اصل في الاعراب فيها الامكان يجري اعرابه فان جعل آخره
وسطا يجعل الكلمة التي صارت بمنزلة جزء منه محل الاعراب ولم ينظر الى انه كلمة برأسها على ان
الفعل مع النون نحو مشبه بالمانع من جعل الآخر محل الاعراب وهو شغل آخره بالحركة المجلوبة للفرق
فالدليل الذي ذكره الشارح قدس سره تم بضم مقدمة اخرى معلومة من المقام اليه وهي ان
الاصل في الفعل البناء فيكفي في رجوعه الى الاصل ادنى تقضي فما قيل لا يصح دليل الشارح
قدس سره لانه يلزم عدم جواز اجراء الاعراب على ما قبل التنوين في نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد لان التنوين لشدة اتصاله بالاسم بمنزلة الجزء منه ففيه ان الملازمة ممنوعة كيف والاصل
في الاسم الاعراب فروعي بقدر الامكان بكونه معربا والحكم ولا يلزم عدم اجراء الاعراب
لمانع في الفعل عدم اجرائه فيما ليس فيه ذلك المانع وكذا الملازمة في والحكم لزم عدم جواز

حال عن فاعل
[illegible]

جواز الاعراب على ما ادعى من وثانيا لان كلا منهما كلمة اخرى حقيقة وكونه في قوة ... واللفظ تامة
ما لزم منه تعذر الاعراب وهو لا يوجب البناء اللازم ممنوع اما الاول فسنده ما ذكر واما الثاني
فالسند كيف والاصل في الفعل البناء فيكفيه ادنى باعث للرجوع الى الاصل قوله لان نون
التأكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة اعلم ان علة شدة الاتصال كون الثاني تأكيدا للاول
لما بين المؤكد والتأكيد من الارتباط والاشتباك او محلا للاعراب الاول لان كونه محلا لاعراب الاول
فرع كونه بمنزلة الجزء او كونه فاعلا له لان الفاعل كالجزء من الفعل بدليل على ذلك اسكان اللام
في ضربت ودون ضربك تحرزا عن توالي الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ولا شك ان اتصال نون
الوقاية وضمير المفعول ليس فيهما شيء من تلك العلاقة فالفرق بين اتصال نون التأكيد وبين نون
الوقاية وضمير المفعول فرق مبني على الدليل لا تحكم غير مسموع كما قيل قوله ولان نون جمع المؤنث
دليل على بناء المضارع اذا اتصل به نون جمع المؤنث لا ان قوله لان التأكيد دليل على بناءه
اذا اتصل به نون التأكيد لان الطلب بناء المضارع اذا اتصل به كل واحد من نون التأكيد
له دليل على بناءه اذا اتصل به نون التأكيد لان الطلب ونون جمع المؤنث فاورد دليلا
على كلا الامرين فالطلب امر واحد وهو بناء المضارع الا ان الموجب لكل واحد من الامرين
وليس الموجب مجموع الامرين فاندفع ما قيل وانت تعلم ان الصواب ترك اللام بل ترك
اللام بل ترك قوله لان وعطف نون الجمع المؤنث على نون التأكيد ليكون المجموع دليلا واحدا
بناء على ان المدعى بناء المضارع عند اتصال كل واحد من النونين وهو لا يثبت بكل واحد من
المعطوف والمعطوف عليه بل بمجموعهما واعادة اللام لافادة ان كل واحد منهما دليل مستقل
يثبت المدعى اعلم ان الدليل المذكور في نون التأكيد جار بعينه في نون جمع المؤنث ومن المذكور
في جمع المؤنث جار خاصة في نون التأكيد حيث يقال انها تقتضي فتحة ما قبلها مع وجود الفتحة
لا يمكن الاعراب وهو دليل عليه نعم ان الاصل في الفعل البناء فيكفيه ادنى باعث
له فلا يرد ما قيل عليه ان غاية ما لزم منه انما هو تعذر الاعراب وهو لا يوجب البناء قال
الشيخ الرضي اختلف في نون جمع المؤنث ايضا فالجمهور على ان اللام لما سكن للحاقه وان
لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناءه ايضا حملا عليه وقال بعضهم وهو معرب

القائل المولى المحقق الصادق رحمه الله

القائل المولى المحقق الصادق رحمه الله

نصف علة البناء فقدر الاعراب لانه اسم لمحل الاعراب السكون ولم يعوض التنوين عن الاعراب
خوفا من اجتماع التنوينين قوله فلا يقبل الاعراب اما الرفع والنصب فلانه يمتنع ان يكون
على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجزم فلانه اثر العامل فيمتنع ان يكون ما هو قبل
اثر العامل قوله اي من المضارع ان يجعل اللام فيه للعهد والمشار اليه هو المضارع المذكور ثم
المضارع المعرب الذي لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المؤنث فيتم الجمع بحيث جمع المؤنث ليس لما
على ما ينبغي لانه خارج عن البحث اذ البحث في المعرب الذي لم يتصل به نون التاكيد ولا نون
الجمع المؤنث وان لم يجعل كذلك بل يراد مطلق الصحيح سواء كان مبنيا او معربا فالاخراج لنون
جمع المؤنث دون نون التاكيد ليس لسديد اذ يصدق على المضارع المتصل به نون التاكيد نحو
هل يضربن انه صحيح مجرد من ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث فينبغي ان يكون بالضمة
والفتحة لفظا والسكون مع انه ليس كذلك ثم ان قوله والمتصل به ذلك يتناول نون جمع المؤنث
على طريقة الشارح قدس سره الا ان يقال ان الشارح قدس سره اخرجه بقوله وذلك لا غير
لكن الاشكال بنون التاكيد باق بحاله فالصواب جعل اللام للعهد وترك التعميم فيما قبل
المراد بالصحيح من المضارع مطلق الصحيح معربا كان او مبنيا وكان المراد بالجمع اعم من المؤنث والمذكر
تخصيص الاخراج لما اتصل به نون جمع المؤنث بل لا بد من اخراج ما اتصل به نون التاكيد
ايضا بان يقال عن نون التاكيد ولما استقام قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون لعدم فهمها
لشمول المتصل به ذلك ما اتصل به نون الجمع المؤنث ولا شك انه ليس معربا بالنون ولا بد
يحذف فيما ليس على ما ينبغي اذ قوله لما استقام غير مستقيم قوله وهو عند النحاة آه فسره رفعا للغفلة
بواسطة بعد العهد والا فالشارح فسره بهذا التفسير في بحث الاضافة حيث قال في شرح قوله
السم واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة قبل انما قال في آخره
الا حرف علة ولم يقل لانه حرف علة ليشمل المضارع الذي آخره واو ان قلبت الاخرة
ما لو وقع بعد الف كالعدوة فانه اختلف فيه ان الواو الاولى زائدة والثانية فان كانت
الاولى زائدة فلا اعتبار على التقدير اعتبار ان الاخر حرف علة وان كانت الثانية زائدة
فهو شبيه فان الحرف الذي يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشمله

فلا يسمى تعريف الصحيح من حيث الاخراج الا ان يقال المراد عن الزائدة بالالام ما يشمل
لام الكلمة وما ذكرنا انفع مما قيل عليه وانت خبير بان الاختلاف في اللام لا يقدح في شمول
التعريف اياه بل لا يشبهه قوله متصل به الوجه شرك قرينة لان المراد من التجرد ان لا يتصل بالمضارع
الضمير البارز المرفوع لا انه يتصل به ثم يجرد عنه قوله في حال الجزم لم يقيده بكونه لفظا او تقديرا ليشمل
كل واحد منهما يكون لفظيا وتقديريا اما كونهما لفظيين فظاهر واما كونهما تقديريين فلان
الضمة والفتحة يكونان تقديريا اذا وقف على المضارع واما الجزم فيكون تقديريا بالتحريك لالتقاء
الساكنين والاعراب التقديري ما لا يتلفظ به مادام سببه وباعثه موجودا والوقف لم
يدم باعثه لعدم علة الوقف من مواضع تقدير الاعراب في غير التنع وحصر النحاة تقدير الاعراب
فيما تعذر واستثقل لا يغير كيف والوقف جزئي من جزئيات التعذر او الاستثقال وكون التحريك
لالتقاء الساكنين مما لا يدوم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديريا ثم كيف وحذف حرف
الاعراب لالتقاء الساكنين عد من تقدير الاعراب على ما قال به العلامة التفتازاني في كتابه
المسمى بالارشاد ومع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين حتى يا
احدهما مما يدوم دون الاخر قوله مثل يضرب مثال الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع وليس
مثالا لكون المضارع معربا بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن افادة ذلك كم تأخيره
عن قوله بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن افادة ذلك لكن تأخيره عن قوله بالضمة
والفتحة والسكون مما يشهد بكونه مثالا للاعراب ولذا احتاج الشارح قدس سره مثالا لايعرب
وعطف عليه ولن يضرب تنبيها على انه لا يتم مثالا للاعراب وعطف عليه ولن يضرب ولم يضرب تنبيها
على انه لا يتم مثالا بدونه وانت خبير بان مثال الرفع لا يتم بدون ذكر زيدا وعمرو مثلا بعد يضرب
قوله والمضارع المتصل فان قلت الظاهران قوله والمتصل عطف على المجرد بقرينة فلاي شي
عدل عنه وعطفه على الصحيح مع انه خلاف الظاهر بعيد واحتاج الى التقدير قلت لان الحكم المذكور ليس حكما
بالصحيح بل يجري في المعتل ايضا فللتنبيه على هذا المعنى عدل عن الظاهر قوله وذلك اي اتصال الضمير
المرفوع البارز كائن في خمسة مواضع لان الضمير البارز المرفوع وان اتصل في تضربين وتضربن
الا ان الحكم المذكور لا يجري فيهما فالحكم المذكور قرينة على التخصيص بالخمسة فاندفع ما قيل ان الكلام

ان يقال في سبعة مواضع لما مر من تعميم الجمع قوله والمضارع المعتل الآخر فان قلت المعتل يقابل
للصحيح عند النحاة وهو عندهم ما لم يكن في آخره حرف علة فالمعتل المقابل له ما كان آخره حرف علة
فلا حاجة الى قوله الآخر قلت لا ترك الا انه ذكره رفعا للغفلة عما ذكر قوله لسقوط الحرف المناسب
لها اي للحركة لان كل حرف منها بمنزلة حركتين وقيل فاخرم جنس الحركة وحدث من اشباعها
ولذا قالوا الحركات ابعاض حروف العلة وقيل لان حروف العلة تناسب الحركة في كونهما
قابلين للسقوط اي والتوضيح عن خلل قوله لان الالف لا تقبل الحركة فصار ظهور الاعراب
متعذرا وليس في المضارع المتصل به نون التاكيد او نون جمع المؤنث بسبب [illegible] البناء
البناء لتعذر الاعراب بل مع كون النون من خواص الافعال فرجح جانب الفعلية وضعفت
مشابهة الاسم وبهذا ارتفع ما قيل وليت شعري ما بالهم جعلوا تعذر الاعراب بسبب اتصال
نون التاكيد ونون الجمع سببا للبناء في المضارع ولم يجعلوا تعذره بسبب عدم قبول الالف
الحركة سببا للبناء فيه بل جعلوه معربا بالاعراب التقديري لا يخفى بيان الفرق بينهما قوله
ويرتفع المضارع اي المعرب الذي لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث اي يصير
المضارع مرفوعا وقت تجرده عن الناصب والجازم ثم ارتفاعه في ذلك الوقت يحتمل ان
يكون بسبب ان التجرد عامل فيه وان يكون بسبب انه وقع موقع الاسم عامل فيه فينطبق
على مذهب البصري والكوفي واما كون التجرد عاملا سهو الشارح عبارته فهو ممنوع بل فيه تغير
الاسلوب ودلالة على انه القصد ان التجرد عامل كيف فقال في بيان الناصب
والجازم وينصب بان وينجزم بلم ولم يقل في بيان الرافع ويرتفع بالتجرد بل اذا تجرد وبعد ان
لم القصد بيان مذهب الكوفي بل اورد عبارة ينطبق على المذهبين قال الشيخ الرضي قولهم [illegible]
وان الصحيح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالا [illegible] اي وذلك المذهب
ولعل اختيار الفراء لهذا المذهب ليسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصري مثل
ما ذكره الشارح بقوله واورد عليه انه التجرد قيد في المبتدأ باعتبار الاسناد لم يقيد هنا لان الفعل
لا يستعمل بدون التركيب مع الفاعل فلا حاجة اليه بخلاف الاسم ومنه ظهر ان قول العصام [illegible]
مثال الصحيح المجرد لا مثال الاعراب فقول الشارح قدس سره [illegible] الخ [illegible] ليس على

القائل الاول المحقق العصام الفاضل
والثاني عصام الدين ١٢

على ما ينبغي قوله وذلك مذهب الكوفيين اي جمهورهم وقال الكسائي العامل الرفع فيه حروف المضارعة
لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولكن
ليس فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فحالته عليها وان ما حالته على المعنوي الخفي
كما هو مذهب البصريين واختاره قيل يرد عليه ان الجر والحرف وتقديرها لا يكفي في رفعها
والا لارتفع مع الناصب والجازم ايضا بل لم يعرب باعراب لعارض العوامل التي وضعه كلما هو
اللازم تسبق في خبر الشيء لانه انما يكون لو بقي الحروف عاملا مع الناصب والجازم وليس كذلك بل
يصير مفردا ولا قال الشيخ الرضي وانما عز لها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة قوله
وسواء كان العامل فيه الصواب لان الاستواء انما يكون بين متعدد قوله كما في زيد يضرب
الى قوله او رايت رجلا يضرب اي سواء وقع اسم مرفوع او مجرور او منصوب فاعطي اي المضارع
السبق اعراب الاسم وهو الرفع انما كان السبق لانه علم العمدة الاسبق اعتباره على الفضلات
والقوى لانه علم العمدة الذي تركيب منه الكلام ويحتاج اليه بخلاف الفضلات قوله كما في الصلة اذ الصلة
لا يكون الا جملة خبرية فيمتنع وقوع الاسم المفرد موقعها قوله وفي نحو سيقوم وسوف يقوم اذ لو وقع
الاسم موقع المضارع الذي دخل السين او سوف عليه لزم دخولهما على الاسم وهما من خواص الافعال
وفي خبر ما ولوجوب كون خبره فعلا مضارعا نحو يقوم الزيدان اذ لو وقع الاسم موقعه وقيل
قائم الزيدان امتنع اذ لا يجوز ان يكون الزيدان فاعلا له لبطلان عمله بلا اعتماد على شيء ولا
مبتدا او قائم خبره لعدم المطابقة قوله وكذا قاما الزيدان اي لا يقال قاما خبر مبتدا مقدم عليه ولا يجوز
ان يكون فاعلا والا لم يجز تثنية اسم الفاعل قوله ويكفينا في ذلك لا يجب اتحاد جهة اعراب الاسم و
الفعل بل قد يتحد نحو زيد يضرب ابوه فان الاصل كان زيد ضارب ابوه فان رفعهما على الخبرية
وقد لا يتحد كما في المثالين المذكورين فان الاسم مرفوع على انه خبر مبتدا آخر والفعل مرفوع
لكونه مجردا عن الناصب والجازم يدل عليه ان الموصلة فانه معطوف على محذوف تقديره
فان لم يكن الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وان كان الاعراب
مع تقديره اسما غير الاعراب بدا له قوله وقوعها اي وقوع الفعل مطلقا بان يكون قوله و
يكفينا قوله بيان قاعدة يعلم منها حكم المثالين او وقوع الفعل المذكور في المثالين قوله

وان كان الاعراب الكائن مع تقديره واى الفعل المذكور فى الشائين قوله وان كان الاعراب
الكائن مع تقديره اى الفعل مطلقا او الفعل المذكور فى الشائين وفرضا سماعيا فى الاصلاح
الاعراب الكائن مع تقديره اى تقدير الفعل مطلقا او الفعل المذكور فى الشائين و
فرضه فعلا من نظر الى انه لو كان فى الاصل اسما قوله ومع سيقوم مع السين ولم يقع موقع الاسم
بان كان سيقوم زيد فى الاصل قائم زيد فاقيم سيقوم مثلا مقام قائم ليفيد الاستقبال القريب
والبعيد فانه يقع ما قيل وفيه بحث لان الاسم لا يدل على معنى السين ولا يصح مقدرة منه والمجموع
يدل عليه وقد قصده المتكلم فكيف يكون واقعا موقعه قوله ان الاصل فيه الاسم فى ايراد
لوقوع المضارع موقع الاسم اعم من ان يصح ايراد الاسم فى ذلك الموضع بالفعل او لا يصح ايراده بالفعل
بل امتنع مفروض وانه كان السابق الا تيدا قوله ملفوظة حال من قوله بان ان يسر معرفته يدل اللفظ
او ارادته اللفظ يكون علامة القرينة على التقدير قوله مقدرة قوله ابدل الالف نونا وضم الالف
بين الالف والنون ولم يبدل النون من الالف اصلا فى كلامهم ولم يبين فيما بين ان النون تبدل
من الالف كما بين انه تبدل من حروف اخر وانما قال الشيخ الرضى ولا دليل على قول الفراء وما قيل و
ان يريد بالنون فى قوله ابدل الالف نونا نون التاكيد الخفيفة التى حقها ان يلحق الفعل الا
بلا التصريح بتاكيد النفى لا تاكيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفى التاكيد فالحمل على النصب يكون
الفعل على ان الهيئة يكون مع النون بعد انه اختص ان بين حروف النفى فهو تكلف بارد لا يرتكب الا
ضرورة ولا اخراج النون عن موضعه قوله لان قال سيبويه انه مفرد او لازم للمصدرية فى ليس كما
فى ان وما بعده جاز تقديم معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب ولا يجوز تقديم معمول ما فى خبر
ان عليه وان كان ان اضرب فى التقدير ضربك وهو ليس العامل بل محذوف لن اضرب وان لا ان
يضرب لا يفيد تاكيد النفى ولن اضرب يفيده قال الشيخ الرضى وللخليل ان يقول لا يمتنع ان يتغير
الكلمة بالتركيب عن مقتضاها الاصلى وعكسا انه موضع مستانف انتهى قوله فقصر بحذف الالف او بنزه
ان التخفيف قوله انه حرف برأسه اى الاصل عدم التصرف قوله قيل اصله لا ان قال الشيخ الرضى
ويروى ايضا عن الخليل ان اصله لا ان مركبا كما قال فى لن اصله لا ان ووجه ان لقائل ان يغير
المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعد لا وجاز لان يليه الحال قوله فخفف بحذف الهمزة قوله ودليل

وقيل اصله اذ الظرفية قال الشيخ الرضي الذي يلوح لي في اذن ونحوها في ظني ان اصله اذ حذف
الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا
بالماضي وذلك انهم ارادوا اذ ان يشيروا الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى
مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا الجملة المضاف
اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك القول السابق على الجملة المضاف
اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك
لي اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو كل ولا
انها هو بان وان بني انتهى قال ولعبد لام الجحود وهي الداخلة على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن
ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله
ليغفر لهم وسميها اكثرهم لام الجحود لملازمته بالجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان
الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى ووجهها توكيد النفي ووجه التوكيد فيها عند
الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام تقوية للنفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم
لذلك فعندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته
فكيف وهو غير جار ووجهه عند البصريين جار واللام متعلق عندهم بشيء غير زائد ثابت عند البصريين ان الاصل
ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا عندهم حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف
وان ناصبة بان مضمرة وجوبا ابدا ذكره صاحب المغني قوله وبعد او بمعنى الى او الا وهما الامر خلافا
الا على الاسما فوجب تقدير ان ليصير الفعل مصدرا لا يعرف وجه ذلك لترك الشارح ذكره
وجه تقدير ان بعد او قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف
عليه بل بينهما كمال الانقطاع ولا بد من المناسبة بين المتعاطفين من كونهما خبريتين او انشائيتين
وليعد وجه المناسبة لا بد في الواو من وجود الجامع بين الجملتين باعتبار المسند والمسند اليه جميعا
بخلاف الفاء وثم وحتى فان الكل منها معنى زائدا وحده عن المعنى لكان العطف مقبولا وان لم يكن بين المعطوف
والمعطوف عليه جامع وذا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة
فظهر ان الاولى ان يقال لتعذره وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء لان الفعل الى قصد في شرح الخبيص

يجوز عطف الخبر على الانشاء وبالعكس بغير الواو من غير استكراه شيء وانما امتنع عطف
احديهما على الاخر بالواو فلا يمتنع العطف والتفاريع الواقعة بعد الفاء على ما بينها ليس على
ما ينبغي اذ لم يصرح العلامة بما ذكره في شرح التلخيص اذ الذي ذكره فيه ان اشتراط كون العطف عليه
الثانية على الاول مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر ويعطي و
يمنع ونحوه والظاهر انه اراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء
وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو دون غيرها الفاء وثم وحتى اذا وجد كان
المعطف مقبولا سوا اوجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب
فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له
هذا المعنى فلا بد من جامع هذا كلامه وليس فيه تصريح بما ذكره وهذا على التقدير ان لا يكون للاولى
محل من الاعراب ان يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت
الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط امر اخر هذا كلامه وهو الظاهر ليس بصريح
فيما ذكر قال اي المحقق قيل الفصل سيما للحصر اي اي المحقق لا تردد به صار مقابلا
بقوله والتي يقع بعد الظن انتهى قوله للحصر اي لحصر السند وقصره في المسند اليه على ما هو
صيغة الفعل فانها موضوعة لقصر السند والمسند اليه لا العكس فيفيد ان لا يكون مخففا من الثقيلة
منحصر في التي بعد العلم ولا يوجد في غيره يعني لا يوجد الكون مخففا من الثقيلة بخلاف التي بعد الظن
فالقصر اضافي بالقياس الى الظن فلا يشكل بوجود المخففة من الثقيلة في غير العلم واما ان
التي بعد العلم فيجوز ان يكون لم يتحقق غير الكون مخففا من الثقيلة لانه مقصور عليه لا مقصور
وفيه ان الحصر لا يتم بعد الجواز ان يكون ما يفيد معنى العلم واليقين متعلقا بغير القول مثل
نادى وادعى ونحو يجوز ان يكون الواقعة بعده مخففة بعد بالتحرير الصيغة تقصر السند على المسند
اليه ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب القيل الاول قوله وبعينه تاكيد للحصر لا يستقيم على ما ذكره
الشارح قدس سره حيث قال وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي الناصبة لانه انما يتم
على قصر السند اليه في السند وصاحب القيل لم يفده الا ان يقال تاكيد للحصر بالنظر الى
نقط التقي قوله من غير نظر الى ما ذكره الشارح قدس سره ومفاد ... ان المخففة بعد اي

اي الناصب من التعلق متعلق بالاخذ اي كما اخفته اللاخو وهو من التعلق فاما التركيز
اي ان رجاء الدخول وطمع وقوعه فلا قصور فيما التحقيق الذي بجانب العلم قوله على ما يثبته
الوقوع اي رجحان وقوع ما دخل عليه الظن متيقنا كان او ضعيفا لان الظن عبارة عن الطرف
الراجح فاندفع ما قيل وهذا انما يظهر في المحبة نحو ظننت ان يقوم دون الراسخة نحو خفت ان
لا يقوم فان الغالب والراجح فيها هو الا وقوع دون الوقوع قوله فيجري اي ان التي بعده
الوجهان اي ذكرناهما لحاجة اليه كما قيل قوله نفي المستقبل اي نفي الفعل الذي يستقبل
وجوده فترقب قوله لا سوية مطلقا كما قيل او الذي في الدنيا كما قيل قوله ولا اي دوان كان
من لن لتأكيد يلزم آه فالدليل انما هو دليل على نفي التأكيد لا عليه وعلى اثبات التأكيد
تحاشيا دانه لا يثبت التأكيد ثم بناء لزوم التأكيد على الظاهر او لظاهر انه مستعمل في معناه
الحقيقي واما ارادة التأكيد بطريق المجاز فغير ظاهر فمنع اللزوم مستند جواز ان يكون في الاية
مستعملة في النفي الغير المؤبد مدفوع بالظاهر قيل وقد يستدل بانها لو كانت للنفي المؤبد للزم
التكرار في قوله تعالى ولن تتمنوه ابدا لان الاصل عدمه ورد عليه ان قوله ابدا تحمل التأكيد
فلا محذور ورد عليه بانه لا يفيد الخبر الا دوام ابد ما دعاء وهو ان يكون لن للنفي المؤبد وان كان
الثاني وهو ان النفي المؤكد فلا دلالة له عليه انتهى وانت خبير بان الاخير والثاني غير وارد
على ما ذكره وقد قال وقد يستدل له قوله وحتى بان ذات الانتهاء عطف كلمة على الجملة لم
يقف حتى على ان دلالة الانتهاء على التأكيد للزوم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين
من غير تقدم المجرور قوله اي ان لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فان قلت الفعل الواقع بعد
اذن المعتمد على ما قبلها لا يكون الا في ثلثة مواضع وكون ما بعدها معمولا لما قبلها لا يكون الا
في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الشارح قدس سره قلت لعل ما ذكره
بناء على التغليب او اراد بكونه معمولا كونه متعلقا بما قبلها حتى قيل ذكر الملزوم
وارادة اللازم والاولى ان يقال ان لا يكون من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضي يعني بالاعتماد
ان لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها
خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن

القائل مولانا الصادق رحمه الله

نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا لقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا خرجن
وان يقع الفعل بعد لذلك في غير هذه المواضع الثلثة يتعمد على ما قبلها بالاستقرار الاتي قوله
فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها الاولى تركه والا تسند التقوله لانها اضعفا الخ قوله لانها اضعفها
ان الناصب بقوله لا يكون معمولا لما قبلها لانها لو عملت في المعمول ثم تولد الو تريب النقيضين
على اثر واحد وذلك ممتنع اصطلاحا قوله كانه اى كان ما بعدها بالسقوط الوقوع انها التقدم عليها او
اذن ضعيفا في العمل لا تعمل في المعمول المتقدم قوله لكونها لسيارى الكون اذن جوابا لقول
القائل بالفعل وعدة له ثم اذ وحده من القائل ما قال واوقعت بما ومستحضار ذلك جزاء
لفعله ثم هذا الكلام تشير الى انه لابد في اذن من تقدم كلام الشيخ الرضي الا كان اذن اشارة
الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك على كلام المتكلم باذن نحو ان تجئني اذن اكرمك
واما اذن اكرمك في جواب من قال زيد انا ازورك قال الشيخ والغالب في المبنى يبان التضمن
معنى الشرط وهو المعنى لقوله سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذنا وضعا في حذف
الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقع الى الاضافة تتضمن معنى الشرط
وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة يوجد في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف
اليها اذ ثابتة من حيث المعنى وسيدة عنها التنوين في اللفظ بخلاف اذا ما وضعا لم يخرج ما هو
نحو اذن اكرمك كما حيث اذا وضعا وقال اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان
يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا بانه لا معنى ههنا اذا الشرط والجزاء انما في المستقبل او في الماضي وبدخل
للجزاء في اذن فلا احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال او احتمل مطلق
الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على المعنى في اذن نصب المضارع بان المقدرة
لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء اى لا يحاله
حمل المضارع اذا وكسر على الحالية الا انه متقدم من الجزاء وذلك لسبب النصب الحاصل بان التي لا جل
على الاستقبال قوله وهما اى الجواب والجزاء قوله لا يكونان الا في الاستقبال اما الجواب فلانه
عدة والعدة لا يكون الا مستقبلا واما الجزاء فلانه الفعل بالعدة قوله ويجب الخ وجوب

وجوب الرفع ليس مترتبا على فقد احد الشرطين مطلقا بل على فقده بان يقع المضارع المذكور
بعد اذن غير المستقبل او وقع قبله وبان اريد بالمضارع بعده الحال على ما يشهد به الامثلة
المذكورة في الشرح لانه يحتاج الى البيان لخفائه واما اذا كان المضارع المذكور بعد اذن
معمولا لان الشرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان عمل ان الشرطية
ليس الا الجزم وليس لوجه آخر وكذا اذا وقع قبل اذن القسم فان المضارع المذكور بعد اذن
جواب للقسم فانه يرفع بما قيل فيه بحث لان الجواب احد الامرين لا بعينه اما الرفع او الجزم
دون الرفع بعينه وذلك لان من صورة الاعتماد على ما قبلها ان يكون ما قبلها شرطا وما بعدها
جزاء نحو ان تاتني اذن اكرمك وح الجزم واجب قوله لا يحتمل الا الاستقبال اذ الدخول
يكون في الآخرة لا محالة واما ما احتمل ان يكون قول اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال
اسلمت عند دخول الجنة فليس بشيء لان المقصود من قوله اسلمت ان يبين به وعند
دخول الجنة لا حاجة اليه قوله الملحوظ معها اي مع اذن قوله كما اشرنا اليه اي الى الانتصاب
بقوله واذن التي ينتصب المضارع وفيه ان المعلوم مما قيل انما هو انتصاب اذن
بمطلق الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فاعتبارهما في الصلة غير مناسب فالوجه
ان يقال واذن التي ينتصب المضارع بعدها اذا لم يعتمد الخ قوله فالوجهان جائز
ان جعل الشارح قدس سره الوجهان مبتدأ او مبتدأ محذوف الخبر لا فاعلا لمحذوف
الفعل لان المبتدأ عين الخبر في المعنى وفي عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف
واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في الغني وقيل جعل الوجهان مبتدأ لا فاعلا
لان حذف الخبر اهون من حذف فاعل بل الفاعل لانه فيه حذف العامل والمسند
بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وقيل يمكن ان يقال في ترجيح
العكس ان حذف عامل الفاعل حذف امر واحد وان كان ذا جنسين وحذف
الخبر حذف امرين متغايرين بالذات الصفة والضمير المستتر فيها مع ان فيه ابطال
حذف العامل المسند فان الصفة عامل فيما استتر فيه ومسند اليه انتهى ويمكن ان يقال
المستتر لا يوصف بالحذف به ما هو ملحوظ حقيقة في وقت من الاوقات والمستتر و

ليس كذلك فالمحذوف ليس الا امرا واحدا والغرض انه لما ظهر مثل العامل في التثنية جاز كأنه ليس بعامل
فعلى التقدير الاول المحذوف ليس الا امرا واحدا مسندا واما على تقدير الفعل فالمحذوف شيئان
وهو فعل عامل ظاهر اثره في المعمول مسندا فان قلت اشترط ان يكون عدم وجود الاعتماد
قويا كان او ضعيفا فينبغي ان يجب الرفع بعد الواو والفاء لوجود الاعتماد وان كان ضعيفا
وان كان عدم وجود الاعتماد القوي فينبغي ان يجب النصب بعدها لعدم وجود الاعتماد
القوي قلت المراد الشق الاول وهو شرط لوجوب الانتصاب وعند انتفائه يجب الرفع
عند قوة الاعتماد ويجوز هو والنصب عند ضعفه قوله وكي قال الشيخ الرضي مذهب الاخفش
ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وعند البصريين
هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان واذا تقدمها اللام نحو لكيلا ت
فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء
بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى التعليل وكذا في كيمه لا تجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير
هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني تحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة
كاللام مضمرا بعدها ان واللام في لكيلا يتعين زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان
عندهم في كيما ان يبطل من كي والان كي بعد اللام بمعنى ان ناصبة للمضارع قوله مثل اسلمت كي
ادخل الجنة كون كي في هذا المثال سببية اي تكون ما بعدها سببا لما قبلها [illegible] الشيخ
الرضي قال اذا تقدمها اللام فهي ناصبة بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل واذا جاء بعدها ان
فهي جارة لا غير بمعنى التعليل قال وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني تحتمل ان تكون
ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان ولا شك ان المثال
المذكور من غير المواضع المذكورة فالواجب ان تكون بعدها سببا وعلة لما قبلها لا سببا ومعلولا
لانه بمعنى التعليل فيجب ان تكون ما بعدها سببا وعلة لما قبلها لا ما بعدها علة ويمكن ان يقال
اذا لم يكن قبلها اللام ولا بعدها ان يجوز ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون
جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام قد يدخل على ما هو علة في الذهن لا ما هو معلول
له في الخارج فكذا كي بمعناه يدخل على ما ذكر كالمثال المذكور فان الدخول علة غائية [illegible]

الذي صار للاسلام وان كان معلولا له في الخارج فاندفع ما قيل الظاهر ان كي بمعنى اللام فائدة
هذه السببية فان ... انما يدخل على العلة دون المعلول قوله اذا كان متمكنا من نيل المقدر ...
لان الصلة يجب ان تكون ... المخاطب حالا باتصاف الموصول مضمونها والمعلوم ما سبق هو اتصافه
المضارع بعدها بتقدير ان لا بغير قوله وان كان بالنظر اه فان قلت ان الوصلية يقتضي كون ...
اولى بالاستلزام للجزاء من الشرط مع انه لا يصح بالنظر الى قوله او مستقبلا فالصواب تركه او تبديله
وان كان النحو اسوا كان قلت قد ذكر ان في مقام التاكيد مع واو الحال يجرد الوصل والربط
دون الشرط فلا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم هكذا ذكر العلامة
التفتازاني في مبحث الشرط من المطول وفيه انه يتوجه انه يلزم ان يكون الفعل بالنظر الى
زمان المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا مع انه ليس كذلك اذ يجوز ان لا يكون على احد الازمنة
الثلثة وذلك بان يكون منك السير الى الدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الا الدخول على ان حتى
بمعنى الى ثم عرض مانع منع حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلثة وان يجاب
الواو فيه وان كان بالنظر للحال بل عطف على محذوف تقديره ان لم يكن الفعل بالنظر الى
زمان المتكلم ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا
او مستقبلا وان كان بالنظر اه يرد الايراد المذكور والصواب ما ذكره المحقق الشيخ
الرضي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الازمنة الثلثة
وذلك بان يكون منك السير اه قوله بمعنى كي للسببية احترز به عن كي بمعنى التعليل فاندفع
ما قيل لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية احترز به عن كي بمعنى التعليل فاندفع ما قيل لا فائدة
لتقييد كي بقوله للسببية لا سيما وقد علم معنى كي قبيل ذلك قوله للابتداء والغاية احترز به عن
الى بمعنى مع قوله ان يكون اي المضارع ماضيا بان يكون التكلم بهذا الكلام بعد الفراغ
من السير والدخول قوله او حالا بان يكون التكلم بهذا الكلام في زمان الدخول واما كون
المضارع مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم بهذا الكلام فغير ظاهر لان الظاهر انه اخبار بعد
الفراغ او حين الدخول واما الاخبار قبل الدخول فليس بظاهر ولكنه قبل لا يحتمل الا الاستقبال
كما لا يخفى والاحتمال الغير الظاهر مما لا يعتد به فما قيل جوابه لكن قبل لا خفاء في امكان صدور هذا

كما قال به الفاضل المحقق عصام الملة والدين

الفاضل المحقق عصام الدين ... الفاضل مولانا الصادق ...

الكلام مثل التكلم بعد الدخول وحين الدخول وهو ظاهر وقيل الفه بان اشار الى ان وصل البلد فلم
يدخله ووقف زمانا ثم قال هذا الكلام ثم دخل ليس جوابا قوله اي بالطريق التحقيق اشارة الى ان الحبس
على شرع الى فقض قوله كما تقول كنت سرت امس لو لم يوت بامس لاحتمل الكلام قد مضى وانقضى الا ان
الدخول يحتمل ان يقع في الحال التحقيقي وهي اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل فلا يكون ماضيا
في زمان التكلم ولما ذكر كلمة امس ارتفع ذلك الاحتمال وتعين ان يكون الدخول ماضيا في زمان
التكلم فاتيان صيغة المضارع حكاية للحال فانه في ما قبله ذكر امس مع ماضي جعل المضارع لا يحتمل الا
حكاية حال وهو لا يتوقف حكاية حال على ذكر امس مع ماضي قبلها فجعل هذا المثال لحكاية الحال
دون واحد من الامثلة المذكورة السابقة لذلك في كلام المص حكم قوله وكانت كنت حكاية تصوير و
اخبار على ما تقدم قوله وتوطئة لحكاية الحال قوله وتكلم بها اي العبارة التي هي في زمان الدخول
بان تفرض ذلك الزمان موجودا في زمان التكلم قوله في هذه العبارة مرفوعا لانه اريد به الحال تحقيقا
قوله فالقضية اي ما بعد حتى على اعرابه كان على ذلك الاعراب في زمان الدخول وحكيتها اي
ما بعد حتى على الاعراب المذكور لانه اريد به الحال حكاية قوله ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا
مما لا حاجة اليه قوله لانها علم الاستقبال فلا يجوز تقديره قبل فعل اريد به الحال وفيه اشكال
بما اذا كان بعد حتى منصوبا بتقدير ان لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبل حتى واريد بذلك الفعل
المنصوب الحال قوله كلام مستانف لا تعلق له من حيث الاعراب بما قبلها قوله الا ان التقدير يعني …
لا ضرار الخطاب بخلاف الاصل بل الضرورة بوجود وجه لا يحتاج الى الحذف لانه لا يظهر في نحو
قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع قيل ونوقش في الثاني بانه يمكن تقدير الشان وبان
يقال حتى الشان يقول الرسول الخ وفيه انه لا قرينة على ذلك مع ان العهود قبل الجملة … تعيين
له تقدير الشان قوله ويجب السببية لعدم ظهور رابط معنوي سوى السببية للاعتبار فانه في … فعل قد
ثم اتفق بان الاتصال المعنوي كالاتصال اللفظي قوله اي لا يتبع نظرا الى وجه الاول اي النظر الى
الامر بخلاف الامر الثاني فانه تحقق لان يجيء التركيب مع الرفع ليكون شيئا سيريا وان يكون …
حاصلا وعلى كلا التقديرين فالسير تحقق فتحقق السببية واما ان معنى التركيب يحتمل ان يكون كان
سيري نفيا فالنظام التركيب عند ما ذكر … تخصيص الامر الاول اشارة الى ان استفهام كل كان في

قوله فتحقق السببية بل يمكن ان يكون … وجه … ليكون السببية

في امتناع الرفع فانه رفع ما قبلها فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الامر لان كان سيرى الا صح سببا **قوله** حول
السبب وقوع السير وكان سيرى يحتمل ان يكون في تقدير سيرى واقعا وان يكون في تقدير كان سيرى منقضيا
الى غير ذلك فالم يتحقق خبر كان لا يصلح سببية **قوله** في وقت خصوص كان يحذف لفظه الفاظا يتبق
السابقة عليا خبر فيه ان هذا انما يتم ان لو كان المراد ان هذا التركيب تام ان تقدير وليس كذلك لانه تقدر
خبر كان على تقدير النصب وكون كان ناقصة يدل على ذلك عدم كون كان منفيا لكونه تامة الا ان الفاعل
حتى يغني الى اوكي ومها جار بان والجار والمجرور لما سد مسد العامل وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل
المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا فصح انه ليس فيه حذف شئ مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل
مجرور رعاية ان نقطة وهو ان حرف لا بد ان تعلق بالفعل هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في بحث الايجاز
من المطول **قوله** نظرا الى الامر الثاني بخلاف الاول فانه اولى بعدم اعتباره محذوف **قوله** مقطوعا لو قوعه اذ
الخبر يدل على الوقوع وعدم الوقوع احتمال عقلي وهو المراد بكونه مقطوعا **قوله** وما قبلها عطف على قوله
ما بعدها **قوله** سببا لما بعدها اذ هو المعتبر عند كون حتى حرف ابتداء فانه رفع ما قبل فيه بحث لجواز ان
يكون السبب حاصلا مع الجزم بالمسبب بناء على جواز تعدد السبب كالشمس والنار للحرارة الا ان الفاعل
الا ان تصوير المعنى الا تقدير للمبتدا **قوله** وجاز فقوله اسم عطف بتقدير جاز على جاز في الثانية لا يعلم
كان سيرى حتى ادخلها وان كان التبادر عطفه على الاقرب وكونه موافقا للاسلوب السابق الا انه يجرفه
عنه لما ذكره وان التقييد اذا كان متقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة
سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك ذلك يوم الخميس قطعي لانه السابق الى الفهم
في الخطابيات هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في بحث الفصل والوصل من المطول انما لم يكن قطعيا
لاحتمال ان يكون العطف على المعطوف عليها خروا مع قيده فان القيد اذا حصل جزء من المعطوف
عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد صرح به سيد المحققين سند المدققين قدس سره في ذلك البحث
من شرح المفتاح وانت خبير بان ذلك انما يكون اذا كان القيد صالحا لان يكون قيدا للكل من المعطوف عليه
والمعطوف واما اذا لم يكن فلا وفيما نحن فيه كذلك فلا وجه للعدول عن التبادر **قوله** ولا فادته اذ ليس الترك
فيه سابقا الى الفهم **قوله** بعد ما لانها جارة وقد بين الشارح قدس سره في فواتح الفصل محبته تقدير ان
بعد حتى ولام كي ولام الجحود بان هذه الكلمة حروف تمتنع دخولها على الفعل الا بكلمة مصدرية بتقدير ان

التقابل بين [illegible]

المصدرية فلا حاجة الى الاعادة ههنا الا ان يقال اعاده لبعد العهد وفيه انه لا وجه لبيان وجه لام كي
الجحود وترك وجه التقدير في حتى مع انها ذكرت في بيان النواصب كما ذكر وجه التقدير ان بعد ما
ينتصب بها المضارع الاول وينتصب المضارع بعدها بتقدير ان قوله اي لام التاكيد قوله قدس سره
سيد ان يكون بيانا له اي بمعنى المصدر فيه ان معنى جعل ان الفعل في تاويل المصدر انه يجعله شاركا في الاحكام
اللفظية المختصة بالمصدر الغير الجارية على الفعل قبل دخول ان عليه كالاسناد اليه والاضافة ودخول
الجار اليه وغير ذلك لا انه يجعل معناه معنى المصدر بعينه بل معنى الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول ان كما حققه
سيد المحققين سند المدققين في حواشي الرضي وعلى هذا فلا حاجة الى ما ذكره الشارح قدس سره قوله
فكيف يصح الحمل فيه اي سبب الحمل لا الحمل الا ان يقال سبب التحتية من الله انما يفيد اذا كان التحتية الاولى
حالكونه الحمل عليه والتعذيب ليس حالكونه يحمل عليه على انه تعالى فلابد مما ذكره الشارح قوله اي
ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى كما قيل ما كان فعل الله تعذيبهم لان التعذيب فعل من افعال الله تعالى لا صفة
من صفاته وفيه ان التعذيب وان لم يكن من الصفات الذاتية لكنه من الصفات الفعلية وقيل
ما كان صفة الله تعذيبهم هذا اولى من تقدير الفعل لانه انفى للتعذيب فانه اذا لم يكن صفة الله
تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب اصلا فلا يتجه ما قال المحشي الاولى ما كان فعل الله تعذيبهم على ان التي
وكان الامر بالتامل اشارة الى ما ذكرنا قوله والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط لا فائدة في هذا النظر بل هو المقصود فهل
والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مشروط بتقدير المبتدا وتقديره بالفاء بعد ان كان
له وجه مما لا حاجة اليه قوله لان العدول عن الرفع الى النصب يشير الى ان الاصل الرفع او النصب
لتنصيص وجه ما ذكره الشيخ الرضي ان الافصح في جميع الافعال المنصوبة بعد فاء السببية الرفع على انها
جملة مستانفة لان الفاء السببية لا تعطف وجوبا بل الغالب ان تستانف بعدها الكلام كما في اذا
المفاجاة قوله على السببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او للاستقبال ظاهر في معنى
الحال فلو انتصبوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية فتعطل على الجملة التي قبلها
الفاء فصرفته الى النصب لينبه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد
وقبل الفاء المذكورة جملة ويخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية وكان فيه تنبيها

شيان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقويته بكونه للتكرار ويكون ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وان
اختير بالحمل على قوم يتوهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم اى تقديرا زرني فاكرمك
ليكن منك زيارة فاكرام مني لان فاء السببية لعطف وهو قليل فهي انما تعطف الجملة على الجملة نحو
الذي يطير فيغضب زيد الذباب هذا كلام الشيخ الرضي وقد وجه بان تغير اللفظ من الرفع الذي هو الاصل بعد فاء
السببية الى النصب الذي علامة ليس للعطف بل للسببية المحضة او للعطف مفرد مع ان الاصل في الفاء ان
يكون لعطف الجملة على الجملة ولما كان الفاء مع الرفع للعطف مع السببية ولما كان صورة الفاء فلا جرم تغير بدل
على تغير المعنى وبهذا التقدير سقط ما قيل فيه بحث اما اولا فلان تغير الاعراب لما يعدم من تغير اللفظ واما
ثانيا فلان قصد السببية بالفاء ليس من تغير المعنى في شيء لانها احد معنييها واما ثالثا فلان ما ذكره لا يتم
منه ولا تم العدول عن الرفع الى النصب على تغير المعنى لكن تغير المعنى لا ينحصر في قصد السببية واما الاول
فلان الظاهر ان تغير اللفظ انما يدل على تغير المعنى لكن تغير المعنى لا ينحصر في قصد السببية واما الثاني فلان
الظاهر ان تغير اللفظ انما يدل على تغير معنى ذلك اللفظ لا على تغير معنى لفظ آخر والتغير فيها انما هو في لفظ
المضارع ولا يتغير معناه وانما تغير معنى الفاء قوله يسعد اي لا يكون الفاء بعيدا عن التوهم الذي ذكره
قدس سره او يسعد الفاء بالبعد عن التوهم المذكور قوله عن توهم كون متعلق بقوله يسعد اي
الفاء او بواسطة تقدم الاثنين وعليه يسعد عن توهم كون ما بعد الفاء جملة معطوفة على الجملة التي قبلها اذا
الجملة الخبرية لا يعطف على الانشائية اذ الكلام فيما لا محل له من الاعراب واما كون ما بعد ما
بتاويل مصدر معطوف على المصدر المفهوم من الامر والنهي وغيرهما فلا كلام في جوازه كما اشار اليه
قدس سره بقوله اي ليكن منك زيارة فاكرام مني وهكذا قال في جميع الامثلة بل صرح بقوله
وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء فما ذكره قدس سره
هاهنا وما ذكره قبيل ذلك من قوله الفاء والواو وعلى ما في ان وقوعهما بعد الانشاء يدفع قوله ان يعطف
الخبر على الانشاء غير محل مفرد لا يكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء بيان
في الدراية على الانشاء عطف الجملة على الجملة وجواز عطف المفرد على المفرد فيما قيل وقد سبق فيه
موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان المصدرية مفرد فيصح عطفه على المفرد والمتنطق
من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء فهو ايضا صادق

القايل المولى المحقق صادق الگيلاني

القايل المحقق عصام الدين

الى قام ههنا فبعد عن العطف بتقديم الانشاء المستدعي للجواز فان الجواب لا العطف فيه تناف ان الشئ ليس على ما ينبغي

لانه ان اريد بقوله الى قام ههنا مبعد عن العطف بتقديم الانشاء عطف الجملة فالمذكور سابقا لا يدل عليه

جوازه وان اريد مطلق العطف فالمذكور سابقا ههنا يدل على امتناع عطف المفرد على المفرد ولا ان المذكور

سابقا لا يدل عليه فالقول بالتنافي في بين التعويض عن لا نغني عن الحق شيئا اذ ما فاهم بعض كلام هذا

القائل ان التنافي بين التعليق وحاجة ثبت لا تنافي بين التعليلين فانه تنافي الباب ان الحكم لا امتناع العطف

سببان فذنبه في احد الموضعين على الاحر هما وفي الاخر ولدلالة في شئ من كلامه على حصر السبب في احدهما

حتى يكون بينهما تناف فبعيد من الصواب بل الحق بالتامل توقف قوله اي ليس هنالك اتيان فتحديث فما نزلنا التفسير

لا يناسب ان المفسر فتحديث نكت داء الفاعل فيه سوالي لك للمتكلم بل حصر التكلم معقول فلا يناسب ان المفسر

فتحديث نكت اما انا قوله لولا انزل اليه هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من كلمة على فلعله سهو من الناسخ

على انه الاسباب المذكورة في الاية وان كان لفظ الترجي الا ان معناه التمني لان الرجاء في الاسمار

بغير الشئ محال بلدي او عكس بالتوقع والطماعية وقوعه وانما حكاه الله سبحانه بلفظ لعل اتفاقا للحكي على حاله

وتنبيها على قصور عقل فرعون حيث استعمل الترجي في مقام استعمال التمني قوله اي مصاحبة ما قبلها

لما بعدها اي يكون حصول مضمون ما قبلها وحصول مضمون ما بعدها في زمان واحد قوله والا اي وان

لم يكن المراد بالمعية المصاحبة يمكن القول بان احد شرط الواو المعية لا ينفك عن الواو فاستتر الواو

قرينة على ارادة اخص من العام فلا يرد ما قيل هو مجاز لا يتبادر اليه الذهن لسهولته قوله اي بالجائل الواقع

ومع ما قيل التسمية الاشياء الستة الواقعة قبل الفاء قبل التسمية الشئ بغير فيكون بالغاء وجامعها الجواب

ان التغاير الاعتباري كاف فهو ان الاشياء من حيث وقوعها قبل الواو مغايرة لها من حيث

وقوعها قبل الواو مغايرة لها من حيث وقوعها قبل الفاء واجاب بعض الشراح بان المراد الخ المشهور

المثل معجم قوله واذا كانت ههنا اي في حروف العاطفة المذكورة قوله اسما صريحا فيه الاسم بالمحكي

لانه لو كان المعطوف عليه اسما غير صريح بان يكون فعلا مضارعا بان نحو يعجبني ان الضرب زيد قيم

لما وجب تقدير ان في المعطوف لجواز ان يكون معطوفا على مدخول ان فيكون منصوبا بان الحي

دخلت على المعطوف عليه كما قيل وفيه بحث لان ما ذكره ليس من البحث بل خارج عنه

لان البحث ان المعطوف عليه اذا كان معطوفا على ان الضرب وصيغة تقدير ان الخ

وجوازه

القائل رحمه الله المحقق الشارح

القائل مولانا عصام الدين

الشاعر ... ما ولا يجب تقدير

ان في ...



ونحوه وقوع عطف على الاقرب لا الى الغير لا الاخص بصدده ثم قال هذا القايل وفيه نظر لانه يشكل بالحكمي انك ان
وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان سابق التي يعنى ان المعطوف عليه فيه هو المجموع وهو ليس اسما صريحا حتى ان
لا يجب فيه تقدير ان سابق انه واجب وقد عرفت وجه اندفاع الاشكال قوله او على اخر ما فالوا اذا ذكر المعطوفات
عليه الكثيرة فالعطف اى معطوف على الاول او على الاخر ولم يجوزوا العطف على الاوسط والوجه الظاهر
المناسب العطف على الاقرب او على الاسبق فلا وجه لذكر والاقرب بلا باعث قوله وان كان بعيد
بحسب اللفظ بعده قوله اقرب بحسب المعنى لانه لا يرد عليه ما يرد على التقدير الاول قوله يلزم تخصيص الحكم
اى بما ذكر قبل قبل ثبت الحكم فى غير المذكور ولا اشتراك بالمذكور عبارة فان الوجه لتقدير ان هو الاحتراز عن
عطف الجملة على المفرد وهو يشترك بين المذكور وغيره وفيه ان عطف المفرد على المفرد جائز صرح به السيد
المحقق سند المدققين فى حواشى المطول الا انه لا يصح عطف الجملة على المفرد فى المثال المذكور فى
الشرح قوله لكان المناسب اى حين عطف قوله والعاطفة على اصلا فرق بين الواقعين فى التفصيل
ذكرها اى ذكر قوله والعاطفة مرتين مرة فى الاجمال وهو قوله بان مقدرة وجوبا الى قوله فان قيل الى
ان يحيى والتفصيل بالى اخر الكلام ومرة فى التفصيل حيث ذكر جميع ما فى التفصيل فى الاجمال حيث
ذكر حتى ولام الجحود والفاء بعد الواو واو فى الاجمال ثم ذكر الكل فى التفصيل بعضها بالجر التمثيل و
بعضها بالبيان بالشرط فلو ذكر قوله والعاطفة فى الاجمال لكان الاسلوب واحدا موافقا للجميع ما ذكر
فى التفصيل ما قيل فى الجواب العاطفة فى التقدير ان على نحو ين احدهما اشتراك بعض مع بعض
فى الشرط والثانى عدم اشتراك الجميع فيه فعدا ولا المجموعات شرطا لينضبط فحال بعضها بالتيل الطها
ثم اتم البعد بذكر المشتركات فى شرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ففيه انه ترك موافقه
الاسلوب بلا باعث معتد به على ان ما ذكره يحصل الفهم على تقدير ذكر العاطفة مرتين ايضا
بخلاف ما لو عطف قوله والعاطفة على حتى فى قوله وبان مقدرة وجوبا حتى فانه لا يرد عليه ما
اورده بقوله يرد عليه لان قوله والعاطفة حينئذ يكون داخلا فى الاجمال ويكون قوله اذا كان المعطوف
عليه اسما متعلقا بقوله ينتصب ويكون التقدير وينتصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة اذا كان
المعطوف عليه اسما وعلى هذا فالرجحان بحسب المعنى الثانى لا الاول وكلام الشارح على الثانى ايضا
الا يرد المذكور فالرجحان بحسب المعنى ايضا الثانى للثانى دون الاول لانه يرد عليه ايراد واحد

من مولانا حواشي عصام الدين

علی الاول ایراد ان فاندفع ما قیل علی قوله قدس سره یرد علیه انه آه حاصله ان دلیلکم انما یدل علی ما
ادعیتم لو لم یرد علی الاحتمال الثانی شیء لما ورد علی الاحتمال الاول لکن یرد علیه فلا ترجیح للثانی
علی الاول بحسب المعنی واما لزوم الفصل بامور کثیرة فکما یوجد فی الاحتمال الثانی کذلک یوجد فی احد
الاحتمالین علی التقدیر الاول واما لزوم عطف المفصل علی المحل فی الاحتمال الثانی فهو فی غیر المنع
ودال انهما ناظر الی ان سواء کان بمعنی الاولی او ان المتبادر رجحان الی ... واحد وهو ان الاول
اسند الی حصول الثانی صرح به الشیخ الرضی فاندفع ما قیل فیه ان هذا انما یتم فی او بمعنی الی او بمعنی الا
فلم یظهر ان صاحب ... تیوهم کونها بمنزلة العوامل ... العاملین المنطقیین علی معمول واحد
ولا ... الا مع التوالیین واما قول المصنف ... لا یدخلون حروف الجر علی حروف النفی
لا ... صار الکلام فیه نظر لان ... ما یدخلها العوامل ... بلا مال التی ... ان
ان لا فیه لا یبقی علی ... بل صار ... بالکلمة قبل العرض علیه ونحو کم رجل ... لکم
رجل ... رجلا ضربت او عندکم رجل اشتریت واجبت ان ... الحال کما کان او
مع التجرد کلمة واحدة مستحقة لصدر فان قلت قد جاز الا ان السوالیان فی حیث للکلام قبل
المراد التحکیس ... ولام الامر ... اللام الی الامر ... النهی قبل ... فی العبادة ...
اللام ... لا ... فلا ... الاضافة انتهی وفیه انه ...
نصف فی لا ... النهی ... ما وقع فی بعض النسخ وفیه انه یحتمل ان یکون النهی بمعنی ... الجملة
لو ... وان کان خلاف الظاهر الا انه یوجب الاصلاح لقول صاحب القیل ... الاصلاح
الا ... اولی وتعریف الصفة فی قول الشارح قدس سره ... للاضافة ... وقوله ولا ... فی
معنی النهی مشعر بان کلمة لا ... التعلق بقوله فی معنی النهی معرفا باللام وان کان
المشهور تقدیره فعلا او اسما منکرا رعایة ... الغنی ورعایة ... الصفة والصفة
تقتضی تقدیره معرفا لکون کلمة لا ... الاکثر قوله
والمجزوم بها فعلان ... کونها ... المجزوم ... الفعلین ... واحدا ...
الجملتین احدهما بالاخری حتی صارتا کجملة واحدة قوله ومن التعذر ... ولا ...
الذی ... کاحتمال الوجه والعدم فی الشرط الواقع بعد ان فی هذه المادة ...

شابهته بان في علم بجزم المضارع قوله للابهام اي لان يكون شرطا محتمل الوجود والعدم ولا يكون مقطوعا به
لا يقال ان غربت الشمس او طلعت يجعل العموم في كلمات الشرط لاحتمال الوجود والعدم في الغرض الواقع
بعد ان لانه عموم اليقين واذا موضوعة للامر المقطوع فانتقض شابهته بان في الجزم قوله ولا يجد لو حمل
الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا صرح به الشيخ الرضي حيث قال وفيه اي في لو الا في المستقبل وبجواز
حذف الفعل الذي بعدها في الاختيار صرح به الشيخ الرضي قال وقد جاء ذلك في غير ضرورة كقوله احفظ
وديعتك التي استودعتها يوم الاغارة وصدت وان لم قوله وكان ذلك لمفاصلة قوية بين العامل ومعموله
فالحاصل ان الفاصل القوي اذا وقع بين العامل الضعيف وهو العامل الحرفي او شبهه
وبين معموله لم يعمل ذلك في المعمول لضعفه مع وجود الفاصل بخلاف العامل القوي فانه يعمل
مع وجود الفاصل القوي ولذا لم يقع ما بين ان ومعموله بخلاف لم فانه ليس بفاصل قوي
فيعمل ان في معموله مع وجوده وفيه ان هذا انما يكون لو ان عاملة في المضارع مع انه ليس كذلك
قال التفتازاني في تفسيره تفعلوا الجزم بلم لانها واجبة الاعمال مختصة بالمضارع متصلة بالمعمول
ولانها لما صيرته ماضيا صارت كالجزء منه وحرف الشرط كالداخل على المجموع فكانه قال فان تركتم
الفعل ومكان اتيان كلمة كان لذلك فظهر ان منع وقوع لم ما بين ان ومعمولها يكون المانع
عن العمل مرتفعا فيعمل ان فاعلم وقوع الفاصلة القوية بين العامل والمعمول انما يمنع
العمل لا عن الدخول ليس لشيء قوله المذكورة من قبل ان قلت لا فائدة لهذا القيد لعدم
لا نخرج به كلمة لانه ليس بمذكور قبل قلت لما كان الكلام في الجوازم لم يذكر كلمة لو اولم يذكر
خص بالمذكور قبل ثانيا ليكون اللاحق على وفق السابق والزيادة الاهتمام بالجوازم لكون
الكلام فيها قوله اي لجعل الاول سببا والثاني اشار به الى ان المراد من قوله سببية الاول
الثاني السببية والسببية بحسب جعل المتكلم واعتباره لا بحسب الواقع ونفس الامر قال العلامة التفتازاني
في المطول الشرط اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو
لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة انتهى فالشرط في الامثلة
الثلاثة ليس سببا بحسب الواقع الا انه سبب بحسب اعتبار المتكلم وفرضه بان جعل حصول الثاني
معلقا على حصول الاول كما يكون حصول المسبب معلقا على حصول السبب فالمتكلم اعتبر المعلق سببا

قوله في شرح المص كلم المجازاة تدخل على شيئين فتجعل اي كلم المجازاة اشارة الى دفع ما قيل ان السببية
الطبيعية انما هو بجعل المتكلم واعتباره لا بجعل كلم المجازاة فكيف يصح نسبتها الى كلم المجازاة وحاصل
الدفع ان الجعل والاعتبار انما هو فعل المتكلم الا ان المتكلم جعل كلم المجازاة دالة على السببية فكأنها
حصلت بجعلها قوله فالاول يجعلها اي يجعل كلم المجازاة قوله سبيل اللزوم واللازم اذ لا يلزم
ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في
جميع الشرط والجزاء لازما او الشرط ملزوما وما ليس بمتحقق في جميع المواد كالسببية والمسببية وكان
اعتبار اللزوم بحسب اعتبار المتكلم بحسب عرف او قرينة ليشمل جميع المواد دون السببية بحسب اعتبار
المتكلم وحده لتساويهما فلا ترجيح لاحدهما على الآخر قلت الترجيح اللزوم لانه يتحقق في اكثر المواد
وغالبها والحكم للاكثر حكم الكل قال العلامة التفتازاني في المطول الشرط النحوي في الغالب ملزوم
والجزاء لازم قوله يعني اي المقصود المتكلم او ذلك اي المتكلم وصل ههنا لمكان اي بمرتبة حال كون
تلك المرتبة ناشئة من مكارم الاخلاق قوله بعيد عنه بقوله بمكان العائد اليه محذوف
اي بعيد عنه والضمير اسم بعيد وقوله بسبب الكرم خبر بعيد قوله لانه شرط تحقق الثاني اي علامة تحقق
وليس الشرط بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء اذ الشرط النحوي هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا
عليه حصول مضمونه اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله لا بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء
قوله من حيث يبنى على الاول انتفاء الجزاء على الفعل لكون حصوله معلقا على حصول الشرط وهذا
المعنى شامل لجميع المواد سواء كان الشرط سببا او لم يكن فلا حاجة الى ما قيل اي قد يكون كذلك
اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما فانه ليس بسببية فليس الامر كذلك فمعنى يبنى اي يعلق
حصوله على حصول قال فان كانا اي الشرط والجزاء او فسر قدس سره ضمير كانا بالشرط والجزاء
لا بالفعليتين مع انهما ذكرهما سابقا تبين عن الفعليتين لكون قوله فان كانا بعد قوله وتسميان
شرطا وجزاء فتقديره بالشرط والجزاء فيه فانه يمر تران كانا الفعلان اللذان سميا شرطا وجزاء
قال او الاول عطف على الضمير المرفوع في قوله كانا ولم يؤكد بمنفصل لوجود الفصل قوله
لدخول الجازم وهو ان وما يقتضيها مع صلاحية المحل ولا حاجة الى التعرض لاستقرارها
يوجب التعلق لانه معلوم ان ضعف التعلق الذي في شق الثالث ليس في هذا القسم وهو جملوله

حيلولة الماضي واما عدم الفصل بشيء آخر فلان الاصل عدمه قوله الجزم المتعلق بالجازم وحصول اصل
التعلق فالجزم باعتبار حصول نفس التعلق والرفع باعتبار انه ضعيف وليس بقوي قوله لحيلولة
الماضي الذي هو مبني الاصل قوله والفصل بغير المعمول عطف على حيلولة الماضي ويحتمل العطف على
ضعف التعلق قوله واذا كان الجزاء ماضيا مستقبلا فخبر كان اما مثبتا وان عند الاطلاق فلا يجوز
دخول الفاء في الماضي بغير قد اذا كان انشاء نحو نعم وبئس وكل ما تضمن معنى الانشاء كالمدح والذم وكذا ... في فعلي
التعجب ثم المراد بالماضي اللفظي المثبت الذي يكون على صيغة الماضي وبالمعنوي المضارع الذي دخل عليه
لم فلا يشكل بوجوب دخول الفاء في الماضي اذا كان مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اكرمتك وان
زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك قوله مستقبلا فقيد ان المضارع المصدر بالسين او سوف او لن
مضارع مثبت فيعني ان يجوز فيه الوجهان مع انه ليس كذلك بوجوب دخول الفاء فيه قوله التفصيل
للماضي قدس سره على الاحتمال الآخر بانه الظاهر المتبادر لا تخرج سبق قوله ومعنى على عادة التحقيق
واما على الاحتمال الآخر فلا يبقى على معناه بل يجب حمله على التقدير يشير اليه قدس سره بقوله او
معنويا مع قد قوله يعقب معناه اه اشارة الى ان المراد من التأثير المعنوي لا اللفظي
زمان الماضي فقط وزمان المضارع المصدر بلم فلا ... مسلم الا بان على ما مر قوله وان اشتمل على تغيير
المعنى حيث خاصه بمعنى الاستقبال زمان المضارع المثبت فلانه صالح للحال والاستقبال قبل
دخول اداة الشرط وزمان المنفي بلا فان لا صالحة للحال والاستقبال على الصحيح فالاداة
خصصته بالاستقبال وهو نوع تأثير صرح به الشيخ الرضي قوله فقد اكرمتك امس فان قلت كيف
يتعلق ما حصل وثبت على ما لم يحصل بل المعلق يجب ان يكون غير حاصل للتعلق حصوله على حصول
الشرط قلت هو مأول بان تقييد تأكرمك اي الان فاعتد باكرامي اياك امس قوله فاعتد
على صيغة الامر وكلمة الطلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب لاكرامه
صرح به سيد المحققين سند المدققين قدس سره في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون على صيغة المتكلم
من المضارع قوله اي رابطة ... اولى لاشتمالها على الفاء ولمناسبة لغة ومعنى لان معناه التعقيب
بلا فصل والجزاء متعقب للشرط قوله واما الجملة الاسمية عطف على قوله اما الماضي قوله لا تأثير
لحرف الشرط في الجزاء واما الجملة الاسمية فظاهر انه لا تأثير فيه لحرف الشرط لانه للثبوت مطلقا

واما الامر والنهي فلان الشيخ الرضي قال اذا كان الجزاء جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء كذا يجب تصديرها بعلامة الجزاء لتمحضها للاستقبال وكذا
الانشائية لتجردها عن الزمان واما المضارع المنفي بلا فلانه يحتمل الحال والنفي بلن لانه لمحض الاستقبال و
كذا المصدر بالسين وسوف وان تمحضه للاستقبال هذا قال الشيخ الرضي اعلم ان اداة الشرط
مطلقا لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف شرط طلبها للافعل الا المصدر بلا ولم
اما لا فلانها لكثرة استعمالها تتخطى العامل نحو جئت بلا زاد واما لم فلانها تغير معنى المضارع
الى الماضي صارت كجزء منه مع قلة حروفها اما ما اتصلها لكثرة الحروف فلا يصدر الماضي بلا فلا يكون ان
لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان سيفعل او ان لما يفعل وان لم يفعل وان
ما يفعل وان قد فعل وان قد يفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية قوله لاختصاصها اي اذا
الفاجئة بها اي بالجملة الاسمية ان جعل الباء داخلة على المقصور عليه لشمول بان اذا المفاجئة ليس
دخولها مقصورا على الجملة الاسمية لا تعديه [illegible] على الفعل الخ وان جعل داخلة على المقصور لا يكون
قوله لاختصاصها وجها للاشتراك للاشتراك [illegible] وما لا يوافق الخ لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية
وان التي يجزم بها الفعل المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الاوامر جعل ان مبتدا
ومقدرة خبره والظرف متعلقا بالمقدرة سالم عن التكلف الذي ذكره السيد قدس سره قوله وما يجزي
بان المقدرة قال الشيخ الرضي الجازم الجزاء بهذه الاشياء الا بان مقدرة [illegible] الخليل الا فعال ان
هذه الاوامر كلها فيها معنى ان وكذلك الجزم الجواب وعند [illegible] ان الشرط مقدرة بعدها
وهي دالة على تلك المقدرة ولعل ذلك لاستكراهم اسناد الجزم الى الفعل [illegible] تقدره
بعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان مثل [illegible] فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها
فعلا واحدا [illegible] تلك الفائدة اي الفائدة التي ترتب على الفعل المطلوب [illegible] اي تلك
الفائدة التي ترتب عليها المطلوب دخولها [illegible] السببية الفعل [illegible] لان التقدير على ما عرفت
من قوله ان لا تكفر تدخل الجنة وان لا تكفر تدخل النار فيكون الشرط موافق القرينة لانه
يجب ان يوافق قرينة في الاثبات والنفي قال الشيخ الرضي وليس ما ذهب اليه الكسائي
ببعيد لكن عدم [illegible] ما عرف قرينة الشرط المثبت مع ان الكسائي يجوز اسلم تدخل النار

النار يعني ان لم تعلم تدخل النار فالاولى ما في الرضي وللكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر ان بعد
النفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار قوله كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني الجمهور على انه
بالرفع صفة وليا ورد السكاكي بانه يلزم منه ان زكريا لم يوهب من وصفه لهلاك يحيى قبل ابيه وذلك باطل لا ان قيل
انه يجب ان يكون كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لا يلزم الخلف في كلامه تعالى في سورة
الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه تعالى اعطى زكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسئول وصفته
وقد اجيب عن رده بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى وقال في الكشاف في
تفسير قوله تعالى لتفسدن في الارض مرتين اولهما قتل زكريا وحبس ارميا حين انذرهم سخط الله والاخرى
قتل يحيى بن زكريا لا يقال الاشتباه غير جازم بانه يرث فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام على اجابة
السكاكي فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود التعليل لا الاخبار كانه قيل لم تطلب فقال لانه يرثني او لا
في عدم ترتب غرضه على ما طلبه لعله فان قلت لا يخفى عن الاخبار الحادث على قراره الخبر قلت لعله
مبني الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي وليا يرثني في ظني ولا كذب في ذلك [illegible] اولى بدفع
الاشكال عن قوله عليه الصلوة والسلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود [illegible]
سيد المحققين سيد المدققين في شرح المفتاح واجاب البعض بان الوراثة حقيقة على حقيقتها او
المعنى المجازي يجوز ان تتحقق من يحيى عليه السلام وان قتل زكريا بان ياخذ منه العلم [illegible]
بعد ابيه او يبقى [illegible] الشرع زكريا بان ياخذ منه العلم وعلمه هو المقصود في ذلك الكتاب او الشرع
[illegible] بعد زكريا ايضا الى حين [illegible] المراد [illegible] بالسؤال [illegible] فانهم ويدل على ارادة الصيغة من
السؤال [illegible] سؤال الامر حاصله انه يلزم زيادة السؤال وقيل الامر ربما يحمل على المعنى
المصدري قبل الوصول الى قوله صيغة يطلب بها الفعل والحمل عليه غير جائز لان الموقوف الصيغة
لا المعنى المصدري ولا يقال سؤال الامر علم اول الامر ان الموقوف الصيغة [illegible] زيادة السؤال
به الصيغة فاندفع به ما قيل الامر الموقوف بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة السؤال
لدفع التوهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى [illegible]
الامر على ما وقع في بعض النسخ مطلق ومطلق الامر لا يطلق على امر الغائب بل ما يقال له [illegible]
قال الشيخ الرضي فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب [illegible] بالامر الامر المطلق [illegible]

المطلق قيد ضعه من امر المضاف الى شي اخر فالنحوي ابعد من ان اجمل عن ان يحمل الامر على المعنى الاعم ليشمل
لامر الغائب اذ هو خلاف اصطلاح النحاة وان كان الامر يشمل الامر الغائب عند العرفيين اذ لا ضرورة
في ترك الاصطلاح النحوي والحمل على اصطلاح العرفي وحين حمل عليه ذلك الا عن اصطلاح النحوي فزيادة
الشامل لا يخرج امر الغائب اذ شامل الامر يعني صيغة الامر وهو اعم يشمل امر الغائب بخلاف الامر بالصيغة
فانه مختص بالامر الحاضر فاندفع ما قيل الوجه ان يقال الامر في السنة العرفيين يشمل الامر باللام
وهو الاصطلاح المشهور بين المحصلين فما كان يحمل الامر عليه فزاد الشامل ليكون في قوة التعبير عنه
بالامر بالصيغة قوله وهو اي الامر في اصطلاح النحويين مخصوص بالامر بالصيغة قال العلامة التفتازاني
في شرح المفتاح اما بحسب عرف النحاة فالامر حقيقة في المقرون باللام والصيغ المخصوصة وبحسب
عرف الاصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء وقال في المطول اقسام صيغة الامر ثلثة الاول
المقرونة باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال و
ثلثة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا قوله
شامل فعل امر غائب كان الا نحو ليضرب لطلب الفعل يدل عليه ما قيل نحو ليحضر زيد واحضر زيد بطلب
استعلاء لتبادر الفهم عند سماعها اليه والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قوله في الحال
الصحيح اذا كان اخره حرفا صحيحا قوله وسقوط نون الاعراب اذا كان نون الاعراب التنوين اي
لم يكن اخر الامر لانه كلمة على حدة الا ان جعل اخره لشدة الامتزاج قوله تحركه بالفعل حركات
الحركة اصلية نحو تعلم وتقاتل ودحرج او عارضة نحو قل وعد وخف ودع وهب وكذا المراد بالسكون
السكون بالفعل فان قلت فعلى ما ذكرت من تعميم الحركة يشكل بافعال تقيم من الافعال فان ما بعد
حرف المضارعة متحرك بحركة نقلت اليه من الواو فيحصل بالتعين بعد الحذف ان قلت
كيف والمعنى يحصل ما بقي امرا ان لم يحتج الى اجتلاب همزة وصل والامر كذلك في امثال تقيم لان
ما بعد حرف المضارعة متحرك اخر حذف لاجل حرف المضارعة فلا حذف حرف المضارعة رد
لزوال المانع فان قلت كما حذف الهمزة في اكرم لاجل حرف المضارعة كذلك حذف الواو
الساكنة في تعد وتهب لاجل حرف المضارعة على ما عرفت في التعريف فلم ردوا الاول

عصام الدين
التفتازاني مولانا المحقق

الاول دون الثاني قلت شمال ما ذكر لكانت تكسر بعد الوقوع فلا يلزم المراد بما على ان الشيخ
الرضي قال لانه يورد اجتلاب همزة الوصل وتقول ارو وعد وادب ثم تعلقه اعلال المضارع
الذي هو اصله بحذف الواو لانه اقرب الى المصدر نحو عدة وسعة فكان السعي في حد الكلمة
فبقي باقيا السكون آخره وما لا حاجة بعد قوله وحكم آخره حكم المجزوم ولو قيل ان ذكره ليكون
حال الآخر والاول مذكورا معا قيل انه ناقص البيان اذ لا اشكال انما هو في الصحيح واما في المعتل
وفيما فيه النون فيحذف حرف العلة والنون الا ان يقال الا مكان هو هو في الجميع الا انه في
الصحيح بحذف الحركة وفي المعتل وفيما فيه النون بحذف حرف العلة والنون قوله مما يكون اي
مضارع كان بعد حرف مضارعته ساكن يكون ماضيه على اربعة احرف وقوله من المزيد فيه حال من ماضيه
وانما هو الضمير راجع الى مضارع يكون بعد حرفه ساكن ويكون ماضيه على اربعة احرف
حال كون الماضي من المزيد فيه قوله الا فعال لا يخرج ماضي المفاعلة والتفعيل وان كان
على اربعة احرف كاشيا من المزيد فيه الا انه ليس بعد حرف المضارعة ساكن فيهما قوله حال
كون الخ همزة اشارة الى ان قوله مفتوحة منصوب على انه حال من قوله همزة وصل و
الهمزة وان كان نكرة الا انه ليست نكرة مختصة بالاضافة فلم يجب تقديم الحال عليه
بقي ان وجه التقديم ان كان هو حصول التخصيص في صاحب الحال الذي هو نكرة فالحكم
عليه بتقديم الحال التي هي نكرة الخ فالوجه عدم التقديم وان كان وقع اللبس بالصفة فهو
باق بعد لان تخصيص النكرة لا يمنع وصفه بنكرة فيقتضي ان التقديم فالاولى جعله صفة له قوله
دفعا للالتباس مفعول له بقوله زدت همزة وصل مفتوحة قوله بالمضارع المعلوم المتكلم
حالة الوقف قوله على تقدير الفتح اي على فتح الهمزة قوله على تقدير الكسر اي على كسر الهمزة هذا
ووقع في بعض النسخ دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل
اقتل بالفتح التبس بالواحد المتكلم والمجهول او بالماضي المجهول من الافعال اي اذا قيل اقتل
بالكسر ورد البعض بان قال معنى قوله دفعا للالتباس في ضم الهمزة وجعلت مكسورة دفعا
للالتباس بالمضارع على غير تقدير الفتح اي على فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل الخ سهو من
الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها بتعيين الضمة فلا معنى للكلام في ابطال

مراده بالبعض البعض الغير الفاضل
ومراده من البعض البعض الفاضل
الصادق الكامل

فتح التاء وكسرها انتهى وقال البعض لا يخفى ان تفسير قوله الفتح بفتح الهمزة لا يجوز على التقدير هذه
النسخة لان قوله فانه اذا قيل بيان للالتباس على تقدير الفتح ومعلوم انه على تقدير فتح الهمزة لا يلزم
الالتباس بالواحد المتكلم المجهول ولا بالماضي المجهول على تقدير كسر الهمزة فيجب ان يفسر على التقدير
المذكور بفتح العين ويجعل قوله دفعا للالتباس علة للاشتراط ضم العين على تقدير ضم الهمزة يعني اشتراط
ضم العين على تقدير ضم الهمزة اذ لو لم يكن العين مضموما على تقدير ضم الهمزة لكان مفتوحا او مكسورة
ويلزم على الاول الالتباس بالواحد المتكلم المجهول وعلى الثاني بالماضي المجهول من الرباعي فيه انه لو كان
كك يقول فانه اذا قيل في اضرب بضم الهمزة التبس بالماضي المجهول من الرباعي ومع هذا معنى لقوله فانه
اذا قيل اقتل بفتح التاء وما بعده اذا قيل اقتل بالكسر والحق ان هذه النسخة ليس على ما ينبغي وان ما
قول القائل الاول في ترتيب هذه النسخة حق وان توجيه القائل الثاني ليس بشيء وان النسخة الصحيحة
وقع في بعض النسخ دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة
الى الضمة على تقدير الكسرة ولا يخفى ان قوله دفعا للالتباس نكتة ملحة بعد الوقوع والا فالمتحرز
عنه في قتل وعادى قال مكسورة اي زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حرف المضارعة حال كون
تلك الهمزة مكسورة ماض ساواه اي في صورة وجود ساكن سوى ياساكن بعده ضمة فقوله فيما سواه متعلق
بقوله مكسورة وقيد بكذا ان قوله ان كان بعده ضمة بقوله مضمومة وكلمة ما عبارة عن ساكن وقائل
ان الهمزة مكسورة في صورة تحقق فيه ساكن سوى ياساكن بعده ضمة وسواها يكون بعده فتحة او كسرة
فاندفع بهذا التفسير ما قيل ليس الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع
ضمه حقيقة سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع فيه ساكن بعد حرف المضارع بعده ضمة وما قيل
ان المضارع الذي كان بعد الساكن فيه ضمة الضم غير الساكن فيضم الذي بعده ضمة يكسر فيه
الهمزة بل بالضم والى ما سوى الساكن الذي بعده ضمة يتناول الحرف المتحرك والساكن الذي
بعده فتحة او كسرة مع انه لا معنى لزيادة الهمزة فيه فقابل بالماضي المجهول حالة الوقف
لا التبس بالامر نحو الاضرب بالمضارع المجهول حالة الوقف بالماضي
الرباعي حالة الوقف مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة لا بد لتصحيح هذه العبارة عن ان
يقدر فيها كلمة فيه بعد يكون ليكون ضمير راجعا الى الموصوف وكلمة ما عبارة عن امر وكلمة ساكن

عصام الدين

القائل

ساكن بعده فيكون اسما يكون فيكون التقدير مثال الامر يكون فيه بعد حرف المضارعة
ساكنة بعده ضمة قوله مثال لا يكون بعده كسرة اى مثال الامر يكون فيه بعده اى بعد ما
بعد حرف المضارعة كسرة وهذه العبارة تامة واضحة لا غبار عليها وكذا التى يليها فما قيل الصواب
ان يقال مثال لا يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة فيه ضمة وكذا الحال فى اخوية ليس على ما ينبغى
لان اخوية تامة لا مناقشة عليها والضمير بعده فيهما راجع الى الساكن بعد حرف المضارعة وكسرة وضمة اسم
يكون وان كان ضميره راجعا الى مضارع يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكن بالفعل وان كان
الحرف الذى بعد حرف المضارعة حرفا آخر منه متحرك قال الشيخ الرضى ان كان بعد حرف المضارعة
متحرك بحركة اصلية ابتدى وان كان متحركا بحركة منقولة اليه من حرف آخر نظر ان كان ما بعده متحركا
وحذف لاجل حرف المضارعة رد ذلك المتحرك وابتدى بذلك المتحرك والا ابتدى بالمتحرك
كيف كان حركته والمضارع المذكور لا يكون الا من باب الافعال قوله اى فالهمزة مفتوحة اشارة
الى ان قوله مفتوحة خبر مبتدأ محذوف ولم يجعل الهمزة مفعول زدت ومفتوحة حالا او صفة
مع انه موافق لسياق اختيار الاسلوب غريب ولانه يتوهم من كون الهمزة ان الحق غير اصلية
كون اللاحق الهمزة غير اصلى وما قيل لم يقل تلك لان هاهنا اعادة الهمزة الاصلية ولم يوجد الالحاق
الزيادة على الاعادة فان الزيادة تغايرت فيما ليس باصل التقدير لو كان كما ذكر
يوجب ترك للقائم لان الجزاء ماض لو غير قد والتقدير قد تكلف ففيه انه لو ترك الشارح
هو افقه ان الحق بعدم كون الملحق الزيادة على الاعادة معهودا لما قال لانها همزة اصلية
وجوب ترك الفاء ممنوع كيف والماضى المصدر بكلمة قد لفظا او تقديرا وجب فيه الفاء
وعليه قوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل فصدقت فقوله اى فقد صدقت وكون الفاعل قائما
عند النحاة كالفاعل فى خبر المبتدأ قوله مقطوعة اى مثبتة لا تحذف فى الدرج كما لا تحذف فى الابتداء
قوله لذلك بعينه اى لكونه همزة اصل قوله لادنى ملابسة وهو كونه فاعلا للفعل الواقع على المفعول
قوله اى فاعل فعله اضافة الفاعل الى ضمير الفعل لادنى ملابسة اما اضافة الفعل الى المفعول
فاضافة لادنى ملابسة قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول يعنى القدر موصوف الموصول الفعل
لا المفعول فيكون التقدير مثل الفعل الذى وقع له ذكر فاعله تفسير القول التى

لم يسم فاعله واما في الفعل الموصوف وما بمعنى الذي كما في ابن يحصل لم يذكر فاعله لو لم يكن
تغيير اللفظ حتى يلزم السندر اكستور لم يسم فاعله واظاهر النتيجة انه لم يقل بما زانه ادنى تميز جهلا
عن تميز قوله اضافة الفعل اليه بيانية لا يخفى ان اضافة العام الى الخاص لامية والبيه اشار الشيخ
الرضي حيث قال ويجوز ان يريد بلفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص
لقولهم فعل الماضي وفعل المضارع والاضافة البيانية انما يكون اذا كان بين المضاف
والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه ولذا قيل الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله فيستعمل اسم
المفعول فتم ويمكن الاضافة بيانية انتهى ووجه كون الاضافة البيانية ناشئة على ذلك التقدير لا كان
ان بين الامر الذي لم يذكر فاعله الفعل عموم وخصوص من وجه واما ما قيل عليه لا يكفي في كون
الاضافة بيانية مجرد العموم والخصوص بل لا بد مع ذلك من كون المضاف اليه اصلا وما خذا
للمضاف ففيه ان هذا القيد لان ذكره الشارح قدس سره الا انه ليس بمرضي لخلو اكثر
موارد الاضافة البيانية عن ذلك ولم يوجد له اثر في الكتب المشهورة قوله دفعا للبس مفعول له
بقوله غيرت اذ لم يكن صيغة المجهول مغايرا لصيغة المعلوم لم تميز المجهول عن المعلوم قوله
كسر ما قبل اخره ان لم يكن مكسورا لان المجهول غير الماضي المعروف وما خوذ منه كما ان الامر ماخوذ
من المضارع فما قيل ان هذا انما يحتاج اليه لو كان المجهول مشتقا من المعلوم والحق انهما
مشتقان من المصدر فيه فضيه انه ان اريد باشتقاقهما من المصدر بلا واسطة فهو خرق الاجماع والا
فالقول بالاشتقاق لا ينافي التقييد قوله لان معناه غريب وهو اسناد الفعل الى غير
المفعول والاصل الكثير اسناد الفعل الى الفاعل قوله لم يوجد في الاوزان اي في
اوزان الاسماء لا منقولا قوله ووزن فعل جواب سؤال هو ان يقال لو كان المطلوب
وزنا غريبا لم يوجد في الاوزان على انه لغة اصلية ولم يوجد وزن اخر ثقيل غريب على ان هذين
الوزنين لم يوجد في اوزان الاسماء قوله الثقل لانه طلب ثقل بعد الخفة بخلاف فعل
فانه طلب خفة بعد الثقل قوله ويضم الثالث مع الهمزة ليس ضم الهمزة لاجل ان بناء
المجهول متوقف عليه بل للمبالغة فلا اعتبار بضمها في السابق فما قيل ما ذكر منقوض بما فيه
همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع الهمزة الوصل اذا

الفاضل المولى الصادق الكيلاني

اذ لا همزة وصل هنا فيه في الصورة المذكورة حتى يضم الثالث منها ففيه ما عرفته في الضم
الاول فيما عدا الماوراء الهمزة او التاء وفيها ضم الثالث والثاني مع التاء قوله لئلا يلتبس
في الدرج في حالة الوقف بمثل قولك طوى وروى من باب علم قوله فانه لا يعل فيه اي عين
مثل طوى وروي وان لم يجتمع فيه اعلالان عينا ولاما قوله لئلا يلتبس اي اجتماع الاعلالين
فيه ان اجتماع الاعلالين عينا ولاما ممتنع عند الصرفيين فلو اعل العين في الماضي المجهول
لم يلزم اعلال عين المضارع لمانع منه والمتابعة انما هو اذا لم يوجد مانع قوله واختلاف في
المبني للمفعول حيث جاء فيه الواو والياء والاشمام قوله وتبعته اي تبعية المبني للمفعول الخ
ماضيه قوله وان لم يكن فيه اي في المبني للمفعول من مضارعه قوله ما ذكرنا من الياء والواو
والاشمام والواو في وان لم يكن محال لان المجرد الوصل والربط في مقام التأكيد دون
الشرط قوله والغرض من الاشمام الايذان اي الاعلام قوله بان الاصل الضم في اوائل
هذه الحروف التي جعلت مكسورة من القاف والياء والتاء والقاف قال الشيخ الرضي انما
نبهوا على الضم قوله بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف التي جعلت مكسورة من القاف
والياء والتاء والقاف قال الشيخ الرضي انما نبهوا على الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض
في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الافعال
لتحصيل الغرض المذكور قيل وقال اذا اسقط العين في المبني للمفعول ما اتصل به ضمير
المرفوع فان قام قرينة على كونه مجهولا جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر
في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى ان لا تترك
في الواوي من اخلاص الكسرة والاشمام وفي اليائي من اخلاص الكسر او الاشمام لئلا يلتبس
بالمبني للفاعل فظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلته ووقوعه
قوله بتعليق الفعل به اي بما غير الفاعل تعلق الوقوع فلا يرد نحو قرب وبعد و
خروج ودخل فان هذه الافعال وان توقف فهمها على امر الا انه ليس متوقف عليه
توقف الوقوع قوله اما بالهمزة قد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى المتعدي
الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى المتعدي

بحث المتعدي بنفسه

الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثلثة الا في رأى وعلم وقاسه الاخفش في اخواتها الثلثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه هذا كلامه اعني قوله او بالف المفاعلة في بعض شروح اللباب اعلم ان بعضهم عد ذا انفعل الى فاعل واستفعل من اسباب التعدية فيهما ولقربها والاكثرون لم يعدوه منها لان التعدية ليست فيهما مقصودة بالذات بل هي حاصلة بشيء آخر بخلاف فيهما في باب افعل وفعل انتهى او بحرف الجر قال الشيخ الرضي ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهب بزيد بخلاف مررت به قوله ثانيهما غير الاول قال الشيخ الرضي ولا حصر لهذا النوع من الافعال

قوله وهذه الثلثة للظن قال الشيخ الرضي افعال القلوب على ثلثة اضرب اما للظن فقط وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب ويستعمل رأي الذي هو بالاسم فاعله من الرأي على ما عمل ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم واما الظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم قال السلوكي في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه انتهى فظهر ان ما قيل اتفق الشيخ في جعل هذه الثلثة اثر الرضي حيث جعل هذه الثلثة للظن فقط سهو في لليقين ايضا ليس على ما ينبغي قوله هذه الثلثة للعلم قال الشيخ الرضي واما لليقين فقط وهو علم ووجد للاعتقاد في شيء على انه صفة سمعية سواء كان مطابقا او لا كما هو الحق ورأى الاصابة الشيء على صفة وهو وجد والفي وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه بها بعد ان لم يكن معلوما قوله من حيث الاخبار بها ثابتة انما قيد به لان المقصود بيان حكم الكلام بمضمون الخبر على التقدير واخباره به معلوم او مظنون الا باعتبار الواقع ونفس الامر والحاصل الامر ان هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما وقعت عليه وان حال المفعول حين الاخبار علم او ظن ولا شك ان هذه الافعال الغرض لا يتصور بدون ذكر المفاعيل اذ الفعل المتعدي اذا كان المقصود من الفاعل على مفعول معين لا يفيد هذه الفائدة بدون ذلك الفعل المفعول لفظا او تقديرا وليس المعنى من كون هذه الافعال لبيان حال الجملة حين الاخبار انها بمنزلة الاداة بل المقصود انها لا تفيد بدون المفاعيل

بحث افعال القلوب

القائل المحقق الصادق الكامل

المفاعيل الفائدة المطلوبة منها وان يلتفت بالفواعل يعني انها صدر منها الا ان هذه
الفائدة بها اذا المقصود غيرها هذا وهو السر في عدم جواز حذف المفعولين لهذه الافعال نسيا
منسيا لعدم حصول الفائدة المطلوبة منها اذ ليس المقصود منها ذكرها الا ايقاعها على متعلقات مخصوصة
بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود مجرد صدورها عن الفواعل وقد يكون المقصود ايقاعها
على مفاعيل مخصوصة وبهذا ظهر ان ما قيل ان ما ذكره الشارح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان
كيفية الجملة الاسمية ويشير الى ان الداخل على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يصح فاعلها فائدة تامة و
لا يصح السكوت عليها انخلاف ما عليه الاستعمال قوله على انهما مفعول لها الواجب نظرا الى انشاء اسم
ان مفعولان لها اذ المطابقة بين المبتدا والخبر واجب اذ الحاكم الخبر مشتقا حاملا لضمير المبتدا لا يستوي
فيه المذكر والمؤنث وهناك فقيل على ارادة كل منهما وقيل لما كان المفعول في الحقيقة مضمونها
مع كحيل الخبرين مفعولا واحدا ان قلت اذا كان المفعول المجموع فما وجه اجراء الاعراب على
كل منها قلت نظرا الى الظاهر واحترازا عن اتحاد الاسم المتمكن او دفعا للترجيح بلا مرجح قوله كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة بلا علة موجبة او مجوزة وذا لا يجوز قوله لا تخلنا اي لا تظنا من خال الشيء
بالخاء المعجمة يخال كخاف يخاف خيلة ظنه والغرآء بالغين المعجمة والهمزة بعد الالف الاغراء وهو
المشهور لكنه لم يوجد في اللغة كذا قيل وقيل الصواب انه بالغين المعجمة المفتوحة والتاء المثناة
من فوق بنقطتين وهو اسم بمعنى الاغراء من اغريت الصيد وطال بمعنى امتد وما كافة عن طلب
الفاعل ووشى في كلامه كذب فيه ووشى به الى السلطان سعى الوالي والنمام ويجمع على وشاة
كالقاضي على قضاة والمعنى لا تظننا جازعين او اذلاء على اغرائك السلطان بنا اذ طالما
قبل ذلك الوشاة الى السلاطين وقد كثر اغراء الاعداء الملوك بنا فلا الحاق ضرر بنا
والقصال مكروه قوله لعدم الفائدة المطلوبة منها اذ المطلوب منها والفائدة المترتبة عليها
ايقاعها على المفعولين على ما هو الاصل فيها لانه الغرض من وضعها فلا يرد ما قيل هذا لا يوجب
عدم جواز حذف المفعول نسيا منسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان لها حينئذ
افادة اخرى كان يقول فلان يظن كثيرا او يعلم قليلا اي يقع الظن منه كثيرا او يقع اليقين قليلا
او يقول لا يعلم زيدا يابا لا ببراهين ولا يظن الا بالامارات او يقول ما ظننت اليوم او علمت اليوم

رتعالى عصام الدين

رتعالى الفاضل الرکاکی

قوله اذ من المعلوم ان الاول لا يخلو عن علم وظن لا فائدة في الاخبار به بل لا بد ان يدخل على الجملة التسمية
ليعلم ان منشأ بينهما بين الاخبار اي شيخها وبالجملة ترك ... الفائدة التي هي موضوعة لها واكتفاء
بانه معلوم لا يجوز بخلاف باب اعطيت اذ ليس له طريق مخصوص للافادة فيجوز ان يذكر المفعولان
وان يحذفا وان يحذف احدهما فظهر ان ما قيل لا فرق بين قولنا فلان يعطي ويكسو وبين قولنا علمت
وظننت في ان كلا منهما بدون التأويل غير مفيد فكما ان الاول في الاغلب لا يخلو عن علم وظن
كذلك لا يخلو عن عطاء وكسوة ومع التأويل مفيد وعلمت بمعنى كثر العلم مني وصار العلم طبيعة لي وظننت
بمعنى كثر الظن مني وصار الظن طبيعة لي كما ان فلان يعطي ويكسو بمعنى كثر الاعطاء والكسوة منه و
صار الطبيعتين له مفيد ليس على ما ينبغي قوله نحو من يسمع يخل كلمة من شرطية مبتدأ ويسمع بالجزم شرط
ويخل بالجزم جزاء واصله يخال لما حذف حركة اللام حذف الالف لالتقاء الساكنين قوله اي
يخل اي يظن مسموعه صادقا قوله لاستقلال الجزئين كلاما اي لكون الجزئين مستقلين
في حصول الكلام منهما بلا حاجة الى الافعال وكونهما مبتدأ وخبرا قوله الصالحين لان الحاجة الى
وصف الجزئين بالصلاح ... الجزئين معمولان للافعال القلوب ومدخولها مبتدأ وخبر في الاصل
وان كان معمولا بعد الدخول فوصف الجزئين بالصلاحية المذكورة لغو محض قوله او مفعولين
لهما انظر كما قيل الواو لان الجزئين الصالحين لهما الامرين لا لاحدهما او يحمل كلمة او على
او على منع الخلو قوله كلاما تاما لا فائدة في وصف الكلام بالتام بعد ما علم كون الجزئين مبتدأ
وخبرا ومعلوم ان المبتدأ والخبر كلام تام لا ناقص وليس مراد بالكلام التام ما فيه اسناد اصلي
مقصود لذاته لان جواز الالغاء مبني على ضعف الافعال بالتوسط والتأخر وحصول الكلام
من الجزئين وعدم الاحتياج الى شيء آخر يدل على كون الكلام اخص من الجملة اذ لا تدخل الا في
ذلك قوله مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر اشارة الى ان جواز الالغاء على الاول لضعفها
بالتوسط والتأخر لعدم ظهور تأثيرها كافعال العلاج وحصول الكلام من نفس الجزئين
بخلاف غيرها من افعال الجوارح فانها لظهور تأثيرها كما هو لا تضعف بالتوسط والتأخر فيكون
الامرين مشتركين بينها وبين غيرها من افعال الجوارح في غير المنع وهذه الافعال ظاهر كونها مع معناها
فعل القلب ولا يحتاج الى نصب الجزئين ليظهر كونها فعل القلب فقط منع استلزام الامرين

للفاضل مولانا كمال

الشيخ الفاضل الكامل العارف الكابلي

الا ترى ان مع جواز الالغاء لا احتمال الحاجة اى نصب الجزئين لعدم الفرق كونهما من افعال القلوب قوله زيد
قائم فى ظنى قال الشيخ الرضى الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك واليقين وذلك
ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم فى ظنى قال او مصدر فعل
القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا لقيام تمام جملة فى الاعمال والتعليق نحو اعجبنى ظنك زيدا قائما
وعلمك زيدا كريما اما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظنى غالب اى ظنى زيدا قائما
غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل انتهى كلامه وهذا صريح فى ان كون الملغى ظرفا مخصوص
بالفعل وقوله اى ظنى زيدا قائما غالب اذ المصدر بيان للمحصل من كون المصدر لبيان ما صدر
عنه مضمون الجملة لا اشارة الى ان العمل وان كان منتفيا فى اللفظ باق فى المعنى فاندفع ما قيل
اعترض على الرضى بانه لا يصح فى زيد قائم ظنى غالب فان نفسه قال معناه ظنى زيدا قائما غالب و
الظاهر انه على هذا المنوال فى جميع صور الالغاء اى يكون المعنى فى صورة الالغاء كالمعنى فى صورة عليه
الاعمال ولهذا قال ان الالغاء لا ابطال العمل لفظا ومعنى تامل قوله اشارة الى جوازه قال الفاضل
قال الشيخ الرضى واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز
الاعمال وهما متساويان قوله فلهذا اى فلكون الالغاء فى هذه الصور واجبا لا جائزا قوله قيد جوازه
يعنى تقييد الجواز بقوله اذا توسطت او تاخرت لاجل وجوب الالغاء فى الصور المذكورة اذ لو كان
الالغاء جائزا فى الصور المذكورة لصار التقييد لغوا وفيه انه يجوز ان يكون التقييد لشيوع
هذا الالغاء وكثرة وقوعه او لكونه مساويا للاعمال وفى الصور المذكورة لعله لم يكن كذلك او
لبسط لا حاجة اليه لانه قال قدس سره فى بحث كم جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة
مستحقة الصدر قوله فمن حيث اللفظ وهى الاستفهام اذ لو وقعت الافعال من حيث اللفظ لفات
مقتضى الاستفهام والنفى ولام الابتداء وفيما ذكر رعاية لكلا التقسيمين قوله ان الالغاء جائز
لا واجب الظاهر انه بيان فرق بين مفهوم الالغاء والتعليق ويؤيده ما فى بعض شروح
اللباب ان الالغاء هو ابطال اعمالها على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعليق هو ابطال اعمالها
على سبيل الوجوب لفظا لا معنى لان الظاهر انه بيان فرق بين المفهومين لكن قيل لو كان
الجواز داخلا فى مفهوم الالغاء لما صح اضافة الجواز اليه قلت اضافة قطعا وهى للفضلة و

تحمل ان يكون من قبيل التجريد وفيه انه لو كان كك لما حكم الشارح قدس سره بالوجوب العارض في
الصور التي ذكرها بقوله وقد يقع فيها آه قلت مقتضى الانفكاك الجواز والوجوب انما هو بحسب السياق
او اراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجوب فيشمل الوجوب فان قلت فما معنى قوله
لا واجب قلت المراد انه ليس واجبا فقط وقيل ان المقصود الفرق بين مفهوم الانفكاك والتعليق
بان الاول قد يكون واجبا وقد يكون جائزا والثاني لا يكون الا واجبا وبين الانفكاك
والتعليق المذكورين في المتن بان الاول جائز البتة والثاني واجب البتة ولم يرد به
ان الجواز البتة معتبر في مفهوم الانفكاك كيف وفسره فيما سبق بابطال العمل لفظا ومعنى او لفظا
ابطال العمل لفظا ومعنى وفيه ان الانفكاك فيما سبق مفسر بابطال عملها ولم يذكر لفظا ومعنى
فكما لا يلزم من عدم ذكره لفظا ومعنى خروج لفظا ومعنى عن المفهوم كك لا يلزم من عدم ذكر الجواز
خروجه عن المفهوم قوله لان اصل الفاعل النحوي ان يكون الفاعل النحوي اي مسماه
مؤثرا في المفعول به وقوله والمفعول به متأثرا المفعول على الفاعل ومتأثرا عما مؤثرا
اي اصل المفعول ان يكون متأثرا قابلا لاثر الفاعل الا انه لما كان بينه الدال و
المدلول مناسبة اعطى للدال حكم المدلول فاعتبر تغاير الدالين ليكون الدالان على طبق
المدلولين قوله لانهما اي الفاعل والمفعول ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا اي ليس
الفاعل مؤثرا في المنصوب الاول ولا المفعول الاول متأثرا عن الفاعل قوله ما عدا باب
دخلت وزعمت بدل من البعض بدل البعض قوله وهي اي معانيها الاول المتعددة
باعتبار تعدد الموارد وبهذا الاعتبار صح وان لم يكن متعددة في نفس الامر اما العلم المتعدد
الحاصل في المواد الثلثة والظن والتعدد الحاصل في المواد الثلث وعلى هذا لا حاجة
الى ان يراد بالجمع ما فوق الواحد ولا يرد انه لا يصلح حمل احد الامرين على المعاني
الاول قوله بحيث متعلق بقوله قريب قوله وربما قيد بمعنى آخر بقوله قريب من معانيها
الاول قوله بذلك اي التعدد بحيث يمكن ان يتوهم آه قوله لئلا يقال لا وجه لتخصيص البعض
حاصل الدفع انه ليس المراد بيان مطلق المعنى بل المعنى الذي يتوهم به انه متعد الى
المفعولين وهذا المعنى ليس لكلها بل لبعضها دل عليه ما ذكره الشيخ الرضي قدس سره حيث

الفاضل المولى الصادق الكيلاني

حسبت بمعنى صرت ذا حسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت اي صرت ذا خال اي خيلاء
وزعمت بمعنى كفلت وهذه الكلمة بهذه المعاني يكون لازمة قال المص في شرح المفصل الا ان
استعمال هذه الافعال مع بقائها افعال القلوب واستعمال ظننت وعلمت ورايت ووجدت
بالمعاني التي ذكرت لا يخرجها عن كونها افعال القلوب بخلاف المعاني التي يكون هذه الافعال
التي لازمة بالنظر اليها فان استعمالها بتلك المعاني يخرجها عن كونها افعال القلوب انتهى واعترض
بان عدم الاخراج عن افعال القلوب على تقدير كونها متعدية الى مفعول واحد مشكل لان فعل القلب
على تقدير كونها متعدية الى مفعول واحد مشكل لان فعل القلب عبارة عن فعل متعد الى مفعولين
ثانيهما عين الاول واذا تعدى الى واحد كيف لا يخرج عنها حقيقة والا يمكن حمل كلام الشيخ
كما لا يخفى الا ان يقال المعنى على التقدير مع واحد بلا تفاوت على ما ذكره الشيخ الرضي حيث قال لا نعلم
ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائما عرفت ان زيدا
قائما واحد الا ان عرف لا تنصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا فرق معنويا بينهما بل هو موكول الى اختيار
العرب فانهم يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر قوله قرينة من نوع العلم بالتمام
لانه صفة للجمع وفي بعض النسخ قريب بالتذكير وهو مبني على تاويل المعنى بالجمع قوله استغنيت اه
قيل فيه لف ونشر على ترتيب اللف فان وجدت المشتق من الجدة بكسر الجيم بمعنى استغنيت ووجد المشتق
ووجدت المشتق من الوجدة بفتح الميم وكسر الجيم بمعنى غضبت ووجدت المشتق من الوجد بفتح الواو
بمعنى حزنت لها [illegible] لانها اي المعاني المذكورة ليس كل واحد منها بمعنى العلم والظن البارزة
في خبر ليس اي ليست بمعنى يتعلق بالعلم والظن كما قال قدس سره والوهم نوع من العلم وهو العلم
بنفس الشيء وقال اي احتياج عليها فلا يرد ما قيل ان كان الضمير راجع الى المعاني المذكورة
فالصواب ان يقال لانها ليست قريبة من العلم والظن قوله لانها لا تتم بمرفوعها اي بالخبر
كلاما تاما ما يصح السكوت عليه بمجرد ذكر اسمها الذي هو فاعلها بل يحتاج الى الخبر الذي المسند الى الاسم
فليس كان واخواتها مع الاسم كلاما ما يصح السكوت عليه بل يحتاج الى المسند والمعنى من الاحتياج وعدمه
الاحتياج الى المسند والمسند اليه وعدمه بخلاف الافعال التامة فانها تامة بفاعلها ولا يحتاج
الى المسند والمسند اليه وقيل نقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة

دونها قيل وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع تقاعدها عن غيرها بالزمان
انتهى وفيه ان وجه التسمية ليس علة الاطلاق بل هو لبيان الاولوية فلا يلزم الاطراد كما صرح
به العلامة التفتازاني في المطول قيل وذلك ان القول سميت بها النقصان عددها بالنسبة
الى الافعال التي تتم بمرفوعها قيل وفيه ان افعال القلوب انقص عددا من هذه الافعال و
افعال المدح والذم انقص منها وفعلا التعجب من كل منهم لا يسمون شيئا منها ناقصة انتهى
اقول هذا وان ورد على القائل الوجه الاخير لا يرد على من قال النقصان عدولها عن
مدلول التامة بالحدث الا انه ليس بوارد في الحقيقة على ما هو التمام القول بنقصان الافعال
الناقصة عن الحدث مبني على قول من قال ان الافعال الناقصة لا تدل على الحدث كما ان ذكره السيد السند
في حواشي شرح المطالع الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت
الكلمات الوجودية دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم
به انتهى وهو في صريح ان الافعال الناقصة لا تدل على حدث يكون مسندا الى الفاعل الصحيح السكوت
عليه وهو ظاهر لانه لا يفيد المخاطب فائدة تامة قولنا زيد كان اذا كان ناقصة وكذا اخواتها
واليه يشير قول من قال اما الفعل فيدل على النسبة ويستدعي حدثا وزمانا في الاكثر وان كان
قد يعري عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس وعسى وليس واشتريت وعلى هذا الاصح
على الاطلاق قول النحاة الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولهذا
قال السيد المحقق سند المدققين نظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم
تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة انها تشارك ما عداها من الافعال التامة في كثير
من العلامات والاحوال اللفظية جعلوها افعالا والمنطقيون لما وجدوا بيان معانيها
توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها ادرجوها في الادوات وما ذكره الشيخ
الرضي في تعريف من قال سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر حيث قال ليس
بشيء لان كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص
وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك فكانك قلت حصل
شيء ثم قلت القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل

على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل لنا الا ان الفائدة بان معنى فعل ما يدل
على حصول حدث مطلق تفيده في كان لا يدل الا ان كان يدل على حدث يستوعب الكون
عليه فتأمل قال بتقرير الفاعل اي حمله وتثبيته على صفة قوله اي العمدة اشارة الى دفع ما قيل
المتبادر من قولك ان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى تمام الموضوع له لا انه جزء
فيلزم ان يكون التقرير تمام الموضوع له لهذه الافعال مع انه ليس كذلك لدخول الزمان في الموضوع
له لهذه الافعال ان قلت الزمان جزء الموضوع له كما ان التقرير ايضا كذلك فكيف يكون
التقرير عمدة قلت لان التقرير اصل ومظروف والزمان قيد وظرف له فالزمان وان كان
جزء الموضوع له الا انه اعتبر جزءا لانه ظرف له فاندفع ما قيل ليت شعري ما اراد بالعمدة وما
الفرق بين جزء وجزء قوله ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي
هو العمدة اي خارجة عن الموضوع له لهذه الافعال الا انه عبر عنه بالتقرير لكونه عمدة فكأنه
الموضوع له فقط ما قيل خروج الصفة عن التقرير مشترك بين الافعال الناقصة والتامة نحو
غير نافع وانما النافع دخول الصفة فيما وضعت له الافعال الناقصة وكون كل واحد من التقرير
والصفة عمدة وضعت له الافعال التامة قوله لان ذلك التقرير اي الحمل والتثبيت نسبة
اضافية كالتخليق بين الخالق والمخلوق فظهر ان ما قيل فيه ان النسبة هي ثبوت الصفة للفاعل
والتقرير ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر فهو صفة المتكلم وان كان مصدرا مبنيا لل
مفعول فهو صفة الفاعل واياما كان فهو ليس نفس ثبوت الصفة للفاعل فارادة ثبوت
صفة للفاعل مسامحة لا يليق بمقام التعريف ومع ذلك لا يصح اضافته الى الفاعل
وحمل على صفة له اللهم الا ان يقال النسبة انما اريد بمجموع تقرير الفاعل على صفة لا
بالتقرير فحسب ليس على ما ينبغي قوله فخرج عن الحد الافعال التامة تفريع على قوله وذلك
على ما عرفت قوله فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له وجه كونهما عمدتين كونهما
اصلين ومظروفين والزمان وان كان جزءا الا انه قيد وظرف فسقط ما قيل لو كان
مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في
هذه الافعال وقوله كل من الصفة والتقرير عمدة مشيرا الى ان الصفة والتقرير ليس تمام

الفاعل
الفاعل بالحقيقة الصادق

الموضوع له للافعال الناقصة بل جاء عقيب ان هذا او الخبر الثالث الخبر اي المدة الزمان فقوله قدس سره فلانها
موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها ان التقرير والصفة بعد بيان في الموضوع له لانهما الموضوع
له قوله ولو جعل الموضوع له جواب آخر للايراد المذكور مقابل لقوله اي المدة فيما وضعت له
محصل الجواب ان الموضوع له ما صدق عليه تقرير الفاعل على صفة من الجزئيات والكل جزئي
اخذ فيه تقرير الفاعل والزمان وفي بعضها مع التقرير والزمان الانتقال والدوام وغيره
مما يدل عليه بعض الافعال وح فلا حاجة الى قوله اي المدة قوله بالنسبة الى ما هو اي بالنسبة
الى لفظ هو اي ذلك اللفظ موضوع له اي لذلك الجزئي قوله ولا يبعد جواب ثالث لذلك
الايراد قوله ولا شك ان الغرض اي الغرض الاصلي الحصر في التقرير والزمان وان كان
غرضا الا انه ليس باصلي بل اعتبر قيد التقرير او الحصر اضافي قوله لا يحتاج الى قيد اه لان الافعال
الشيخ الرضي حيث قال ينبغي ان تقيد الصفة فتقول على صفة غير مصدره فان زيدا في ضرب زيد
الجسم متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة قال السيد السند المحققين وسند المدققين
في حواشي المطول زاد على التعريف قيدا تبعا لغيره فقال على صفة غير مصدر ذلك الفعل احترازا
عن الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها ولا حاجة الى هذه
الزيادة لان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لكذا ان ذلك موضوع له لا انه جزؤه والافعال
التامة الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن مدلولها
من التعريف منطبق عليها دون التامة انتهى حاصل ما ذكره قدس سره انه لا حاجة الى ما
قيد ذكره الشيخ الرضي احترازا عن الافعال التامة لانها موضوعة لتقرير دون الصفة
فلا يدخل فيها الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير والصفة فظهر انما ذكره المولى
عصام الملة والدين كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة
عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة وكذا ذكره المولى المحشي الصادق الكابلي
كانه اشارة الى قيد ذكره الشريف حيث قال المراد صفة خارجة عن مدلولها والى
قيد ذكره الشريف حيث قال المراد صفة خارجة عن مدلولها والى قيد ذكره الشريف حيث
قال المراد صفة خارجة عن مدلولها والى قيد ذكره الرضي حيث قال المراد صفة غير مصدر

مصدريا ولا شك ان الاعتبار كل منهما او اعتبار قيد زائد في التعريف ودعوى تبادر رجحان
العبارة محل مناقشة ليس على ما ينبغي انتسابها اليه قدس سره ما هو بري منه قوله تم التسعة
بهذا عشرة اي اصير التسعة عشرة تامة قوله وقومهم العقول الخوارج اه قال وذلك الخوارج
قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنه حيث جاء اليهم رسولا من علي رضي الله تعالى عنه
قوله وفيها الضمير للتقدم من الغراوة قيل هي والغرة كلاهما بكسر العين المعجمة الغفلة وعدم
التجربة والمعنى ما جارت غفلتنا حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما تريد بنا ونتوهمه قوله
اي لم يكن منه على قدر ما يحتاج اليه قوله قال الاندلسي لا تجاوزه قال الرضي قال بعضهم
قال الصم واجاد الاولى طرد جار في مثل قعد جاء الرقفرين قيل نحو جال ونسبه
لانه لا اطراد الرجال في حال كونه قفرين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا
بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اذ لا يقال قول الاعرابي فلما قال قعد
كانها بمعنى صار بل لقال قعد كان سلطان لكونه مثل قعدت كانه حربة قوله خلافا
للفراء يحتمل ان يكون خلاف الفراء في كليهما او في احدهما قوله المركبة من المبتدأ والخبر
لا فائدة في الوصف اذ الجملة الاسمية لا تكون الا مسنداد وجزاو الوصف الكاشف
انما يكون اذا كان في ماهية الموصوف خفاء وليس نحو اقائم زيد وما قائم زيد اسمية
اذ الكلام لابد فيه من الاسناد والاصل وهو اسناد الفعل الى الفاعل واسناد
الجزاء الى المبتداء وكونهما كلامين والاسناد فيهما اصليا مبني على تاويل اسم الفاعل
بالفعل فقبل التاويل ليسا جملتين اسميتين وبعده فعليتين وقيل كانه احترز بتقييد
الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدأ
والفاعل انتهى فتامل قوله يعني الاثر المترتب عليه اشار الى ان الحكم بمعنى الاثر واضافته
الى المعنى لا فيه فضيه ردعلى القول بان الحكم مستدرك حتى جعل اضافته اليه بيانية قوله
لكونه فاعلا انما على وفق قول التقدير الفاعل على صفة والظاهر انه ليس لفاعل اذا
الفاعل ما يسند اليه الفعل او اسم الفاعل على وجه يصح السكوت عليه قال الشيخ الرضي
كما ان الاسمي منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان الاسمي مرفوعها المشبه بالفاعل

فاعلاً الكلمة سموه فاعلاً على التغليب قوله كما يجيء اشارة الى ان الظرف مستقر صفة لقوله ناقصة ولو جعل
حالاً عنه لم يبعد لكونه شبيهاً بالمفعول فيكون بمنزلة المفعول به قوله ثبوتاً ماضياً اشارة الى ان
قوله ماضياً صفة لمفعول مطلق محذوف وقوله اي كائناً في الزمان الماضي اشارة الى قوله
ماضياً صفة لزمان مقدر متعلق بقوله كائناً وبيان لحاصل المعنى قوله للدلالة على انه قسم منه اي
ليس قوله بمعنى صار معطوفاً على قوله ناقصة الذي هو اي قوله بمعنى صار قسم منه اي من قوله ناقصة
لانه لو كان معطوفاً عليه للزم ان يكون قوله يعني صار مقابلاً لقوله ناقصة وليس كذلك ويحتمل ان
يرجع قوله هو الى قوله لثبوت خبرها لاسمها والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة
الى المعنى الاول قوله بتيهاء اي كالتي بتيهاء بفتح التاء اسم المفازة التي يتحير فيها السالك ولا
يهتدي وقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي عن الماء والكلاء انه والمطي بفتح الميم
وكسر الطاء المهملة وتشديد الياء جمع مطية وهي المركب في سرعة سيرها كانها شبيهة بالقطا القطا
بفتح القاف والقصر جمع قطاة وهو طائر سريع الطيران يقال له بالفارسية سنك خوار الحزن
بفتح الحاء المهملة وسكون الزاء المعجمة ما غلظ من الارض وارتفع وخشن وكان اضافة القطا السريع
لانها تقيس وترعى فيه او لانها اسرع طيراناً من قطا غيرها والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتحها وسكون الراء
المهملة وهو ولد الطير والبيوض بضم الباء الموحدة جمع البيضة والمعنى ان المطي في غاية السرعة
وكمال العدو شبيهة بالقطا التي صارت بيوضها فراخاً وهي تكون حينئذ اشد طيراناً حرصاً على
الفراخ واهتماماً باطعامها خصوصاً اذا كانت في ارض لا ماء فيها ولا كلاء قوله فان بيوضها لم تكن
فراخاً دليل على ان كان يعني صار وليس على معناه اذ لو كان على معناه لكان ثبوت خبرها لاسمها
في الزمان الماضي فيكون المعنى ان البيوض كانت فراخاً في الزمان الماضي والامر ليس
كذلك اذ البيوض لم يثبت لها الفراخ اصلاً بل صارت فراخاً بعدما لم تكن واما ما قيل الشيء يعني
صار لانه يؤدي الى عكس المعنى لانه يشعر بان الفراخ سابقة على البيوض ففيه انه لا يخلو عن خلل
وليس بلغة لانه يجب على هذا ان يكون فراخاً حالاً فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخاً وهو
فاسد وليس زائدة لنصب فراخاً قوله ويكون فيها ضمير الشان اي كان الذي خبرها ضمير الشان وان كان
ناقصة الا انه ليس لثبوت خبره لاسمه ولا بمعنى صار فلذلك ذكره على حدة اشارة الى انه ليس

ليس ناقصة بالمعنى الذي ذكره فانقيل غير خارجة عما هو بمعنى صار ومقابلة ليس على ما ينبغي والجلد
الواقعة بعيد بلا خبر اقال بعض كان الذي فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الغير الوقعت
القصة بالجملة قال الشيخ الاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشان الا مبتدا اي الحال
نحو قال سيبويه اصله في الاصل كاسم ان وداود معقولي كنت قوله اذا مات بضم الميم او
بكسره من مات يموت او مات يمات كان اي كان الشان قوله شامت اي احد شامت
اي فرح بمول الشماتة الفرح ببلية العدو قوله واخر اي رجل اخر فهو اسم فاعل من الاعتكار
قوله كانت الكائنة اي ثبت الشماتة المقدور كائن اي ثابت لمن اثبت فيكون
يثبت ويحتمل ان يكون المعنى لمن موجودا فيكون اي فيكون موجودا قوله اذ ليس المعنى
على النفي اذ لو كان المعنى على النفي لما كان الا لاستبعاد قوم مريم رضي الله تعالى عنها
تكليم اياه بمعنى مع ان اتيانها به بعد الفراغ عن الولادة عند القوم وملامهم
اياها عند مشاهدتهم اياه وبعد اشارة مريم رضي الله تعالى عنها الى عيسى ثم قومهم بالاهملة
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي رايناه طالما نعتقد ان يكون المعنى على النفي قال
الشيخ الرضي غير مفيدة للماضي والا فاين المعجز وقال كان تزاد غير مفيدة لشي
الا لمحض التاكيد وهذا اعني زيادته في كلام العرب فقوله قدس سره فكان زائدة
لتحسين اللفظ ليس على ما ينبغي وهذا على جعل حال من الضمير المستكن في الظرف
العائد الى من قال الشيخ الرضي اعلم ان الزائدة والمجرد للزمان اعني غير العاملة
لا يقعان اولا لان البداءة يكون بالعوازم والاصول والمجردة للزمان
كالزائدة فلا يليق بهما الصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الاخر على راي
نحو حضر الطبيب كان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقاء
زيادة مضارع كان قوله استيفاء لجميع استعمالاتها لنكتة ذكر بعد الوقوع فلا يلزم
المراد بها فلا يرد ما قيل هذا يستدعي استيفاء الاستعمالات في اخواتها الثم
مع انه لم يستوف قوله ويلحق بصار قال الشيخ الرضي من مرادفات صار آل ورجع
وحال وارتد كانت كلها في الاصل بمعنى رجع وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل

قد تكمل الاول المتعرض
عصام الدين

القائل المحقق العصام
الكابلي

بمعنى رجع وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكان جميعها الا ليس يستعمل تامة
فيتعدى الى ما هو مصدر صيرورة بالى نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن
لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل فذلك الفعل يصير كان بعد ان لم يكن فقالوا
في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر صيرورة مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد
ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع
بها فانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل نحو فصر بالى
الحسنى قوله فيالك من نعمى تحولت الوسائل بالضم هو النعمة وضمير تحولت راجع
اليه بالارادة المتعدد بالمصدر او بحمله الوسائل وشدائد نحو وان كان واحد
التعدد الجزء وقيل النعمى جمع نعم بمعنى النعمة كرجحى جمع رجح قوله المدلول عليها بموادها
وهي الصباح والمساء والضحى قوله او بصورها اي ليس اصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها وصيغها والوقت الذي يدل عليه صيغها
هو الزمان الذي قيل انما خص الاوقات بما ذكر بدون المقصود بيان ما يختص
بهذه الافعال الثلثة وتصاريفها من المضارع والامر ونحوها ولم يوجد في غيرها من الافعال
الناقصة وما هو الا الاوقات المدلول عليها بصورها وصيغها فانها توجد في سائر الافعال
الناقصة ولم توجد في غير الماضي والمضارع والامر وفيه انه لو كان المقصود ذلك لكان
المناسب المناسب في كلام بيان ما يختص به وسائر تصاريفه من المضارع والامر ولم
يوجد في سائر الافعال الناقصة ليكون البيان على نسق واحد وعلى هذه فالمناسب ان يحمل
الاوقات على ما يعم المدلول عليه بموادها والمدلول عليه بصورها وصيغها قال الشيخ الرضي
الثلثة تكون ناقصة وتامة لغير اما بمعنى صار [illegible] في اعتبار الازمنة التي يدل عليه
تركيب الفعل اعني الصبح والمساء والضحى بل باعتبار الزمان الذي يدل صيغة الفعل
عليه اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في الضحى فيقترن في
هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بجزئي الفعل اعني الذي
يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في

في الزمان الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال انتهى ولا يخفى عليك
ان ما ذكره الشيخ قدس سره فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الآخران لا ينطبق على شيء من المعنيين اللذين ذكرهما الشيخ
الرضي لهذه الثلثة اذا كانت ناقصة قوله في جميع نهاره وتقترن المضمون بزمانه المدلول عليه بالصيغة
اي الماضي والحال والاستقبال قال الشيخ الرضي قالوا لم يستعمل ظل الا ناقصة قال ابن مالك يكون
تامة بمعنى طال او دام واستمر قوله جميع ليله وتقترن المضمون بزمان الماضي قوله وبمعنى صار قال الشيخ الرضي
وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول تركيبه قال الله تعالى ظل وجهه مسودا واما
بات بمعنى صار ففيه نظر قوله ولذلك اي لكون مجيئها تامتين في غاية القلة قوله وفصلهما ان
الجمع بينهما وبين الافعال الثلثة في الامور الثلثة غير صحيح لعدم الشركة في المجيء تامة فوجب الفصل لهذا
الاعتبار ولهذا يقال فاختار اصبحا قوله واضحى وعاد وغدا وراح قال في الهداية كان الاصل هذه
الملحقات ان يستعمل تامة متعدية الى مصدر ضرباتم ضمن كلها معنى صار قوله وكان الوجه في ذكر ما يلحق
الملحقات نكتة ذكرت بعد الوقوع فلا يرد ان هذا الوجه يستدعي عدم ذكرها في مقام الاجمال الذي
تم اسمها فاعلا قوله فقيل محل هذا التنبيه هو قوله تقرير الفاعل على صفة تقدم ان قلت ان
التنبيه في هذا المقام رجحان لان الفاعل هنا مضاف الى هذه الافعال ففيه تصريح بان المراد استمرار
فاعلها بالخلاف قوله تقرير الفاعل صفة فانه لا تصريح فيه بان الفاعل فاعل الافعال فظهر وجه تاخير
التنبيه الى هذا المقام قلت بل هو نص الصحيح في ان الفاعل فاعل الافعال سبقه الشيخ اليه ما شهرة
كون الافعال الناقصة تقرير فاعلها على صفة ولم يذهب الوهم الى ان المراد فاعل الصفة فليس
الاحتمال ههنا في النص بل ليس باحتمال اصلا قوله لكن لو اريد به ثبوتها واتصافها بها هو وقت
البلوغ القوى لكن قياسه مبالغة فيه لا قبل ذلك كذا ذكر الشيخ الرضي قوله واعتبار الصلاحية قبل
الصواب ان يقال ولهذا اعتبار الصلاحية والقابلية فمعلوم قطعا لا يلزم ذكرها الا ان ذلك
انتهى هذا انما يرد لو كان اما تفصيلية وهو ممنوع كيف ويجوز ان يكون للاستيناف كما في اوائل الكتب
قوله ودليل ما النفي ان كانت ماضية فيما دام يلاقي الدعاء وان كانت مضارعة فيما ولا ولن قوله و
تقدير الزمان بقيل المصادر كثير شائع نحو اتيتك خفوق النجم اي زمان خفوقه وما دام ان كان

المورد الموثق المحقق الصادق الوافي
القابل المحقق الصادق الوافي
القابل الموثق المحقق الصادق الوافي

مشهور كما في تقدير الزمان الا ان وجه التقدير انما مصدرية والفعل بعده بتاويل المصدر ومعلوم
ان المصدر المضاف الى مصدر الخبر المضاف الى الاسم لا يرتبط بدون تقدير الزمان فما دام اشتهر
في تقدير الزمان بهذه الواسطة وصار علما بهذا السبب فاندفع ما قيل لكن يرد وجه عنه لان ما دام
صار علما في تقدير الزمان بهذه الواسطة وصار علما بهذا السبب فاندفع ما قيل لكن يرد
سو حتى يتبع ذكر الزمان معه وليس الامر بهذه الثانية في شيء من المصادر واذا قدر الزمان
قبله وصلح السبب تقديره ان يرتبط بما قبله وان كان غير تام فلا يرد نهاية اعتبار كلام يفيد فائدة
تامة الا انه لا يتغير ما لم يقيد بما يرتبط به بما قبله فاندفع ما قيل قوله واذا قدر الزمان قبله يشعر
بانه لو لم يقدر الزمان قبله لم يجب هناك حصول كلام يفيد فائدة تامة وظهر انه ليس كذلك نظرا
الى المصدر المضاف الى الجملة اي الى مضمونها ليس كلاما مستقلا بالافادة قوله فما دام لم
يشبع ما دام ما جلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة يشير الى ان الكلام المقيد مجموع اجلس
وما دام لا اجلس وحده مع انه ليس كذلك واذا المقيد للفائدة التامة هو اجلس وما دام فضلة ظرف
لا يدل عليه قوله احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة
غير مستقلة بالافادة اعلم انه وقع في بعض النسخ فما دام لم يشبع ما دام ما جلس لم يحصل من المجموع كلام يفيد
فائدة تامة فقوله كلام فاعل لم يحصل وقوله يفيد صفة كلام وضميره يعود اليه والمعنى ان ما دام
ما لم يضم اليه امر اخر لم يحصل من مجموع ما دام واسمه وخبره كلام يفيد فائدة تامة وفيه ان هذا مستغنى عنه
بقوله احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة وليس المراد من المجموع ما دام وكلام اخر لان الكلام
على عدم الضم اليه كلام اخر وفي بعضها فما دام لم يشبع ما دام وما جلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد
فائدة تامة فقوله ولم يحصل عطف على قوله فما دام فعل الناقصة لم يشبع وقوله لا يفيد فيه نظر
الى ما دام وهذا ايضا مستغنى عنه قوله فما دام فعل الناقصة وما دام اسمه ولم يشبع خبره وهو ظرف
لقوله لم يحصل على الاول ولقوله لا يفيد على الثاني وهذا هو مذهب الجمهور وقال سيبويه وتبعه
ابن السراج ليس ينفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم في المستقبل قال الاندلسي واجب ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان
يحمل على الحال واذا قيد بزمان الا زمنه في على ما قيد به اذ ليس فيها الظاهر فيه لان الفعل راجح

راجع الى تقديم اخبارها كلها على اسمائها قوله نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فيكون
امكانا خاصا مقابلا للواجب والممتنع وتقديم الخبر قد يجب بموجب وقد يمتنع بمانع وعلى هذا ينبغي
ان يقيد آه الا ان يقال الموجب والمانع في حكم الاستثناء قوله نحو كم كان مالك فهذا المثال
ليس من قبيل تقديم الخبر على الاسم قوله نحو صار عدوي صديقي انما وجب التاخير لئلا يلتبس بالعكس
قوله نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فيكون امكانا عاما مقيدا بجانب الوجود فيشمل
الواجب والمقابل للممتنع قوله وحين اي حين اريد بالجواز نفي الضرورة عن جانب العدم فقط
قوله يجوز ان يكون التقديم قوله كالمثال المذكور وهو كم كان مالك وعلى هذا ينبغي ان يقيد قوله
قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم الا ان يقال الموانع مستثناة ثم لا يخفى ان قول المصنف يجوز
تقديم اخبارها آه قضية موجبة فيكون الامكان جهة القضية الموجبة ولذا حمل قدس سره
الامكان على الامكان الخاص او الامكان العام المقيد بجانب الوجود والامكان العام المقيد
بجانب الوجود عبارة عن ان يكون الامكان جهة للقضية الموجبة ولم يحمله على الامكان العام
المقيد بجانب العدم لانه عبارة عن امكان علم يكون جهة للقضية السالبة والقضية المذكورة
في المتن موجبة فظهر ان ما قيل نفي هنا احتمال آخر وهو ان يراد به الامكان العام المقيد
بجانب العدم المقابل بوجوب الشامل للامتناع النفي يسلب الضرورة عن جانب الوجود فقط
وح ينبغي ان يقيد بعدم ما يقتضي وجوبه لانه ح يكون التقديم واجبا لا جائزا بالمعنى المذكور ليس على
ما ينبغي اعلم انه يحتاج الى التقييد الذي ذكره الشارح قدس سره سواء كان ضمير كلها راجعا الى
الاخبار او الافعال الناقصة اذ اللازم على التقديرين جواز تقديم الاخبار كما لا يخفى على
ذوي الابصار اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان جواز تقديم اخبار جميع الافعال الناقصة
لا يتصور الا اذا جاز تقديم جميع الاخبار فاندفع ما قيل يمكن ان يقال ان اصل السؤال انما
يرد لو كان ضمير كلها راجعا الى الاخبار ليفيد شمول الاخبار واما اذا كان راجعا الى الافعال فلا
كما لا يخفى على الفطن المتامل قوله اي الافعال الناقصة بسياق الكلام وان كان يقتضي
رجوع الضمير الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال لكون الباب معقودا لبيان احوال
الافعال وظاهر قول المصنف ومنه كان الى راجع الخ يقتضي ذلك وقوله وقسم لا يجوز وان كان

يقتضي صرفه الى الاخبار لان الجواز وعدمه صفة التقديم ويوصف به الخبر الخ ووصف الشيء بصفة ما
يتعلق به اولا وبالذات بخلاف وصف الفعل فانه يكون من وصف الشيء بصفة ما يتعلق به بالواسطة
الا ان الشارح قدس سره لم يلتفت اليه لمكان الرجحان للاول وجود التقصين فاندفع
ما قيل لا يخفى انه وان اقتضى ظاهر القول المذكور صرف الضمير الى الافعال لكن ظاهر قوله
قسم يجوز واخواته يقتضي صرفه الى الاخبار لان الظاهر ان ضمير يجوز واخواته راجع الى القسم
ولما لم يكن بد من تحمل التجوز بحمله من قبيل وصف الشيء بصفة ما يتعلق به وهو التقديم هنا فلا
شك ان التقديم متعلق بالاخبار اولا وبالذات وبالافعال بواسطة الاخبار ولا شك ان ليس
ان وصف الشيء بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات اقرب من وصفه بصفة ما يتعلق به ثانيا و
بالعرض انتهى ثم انه على تقدير رجوع ضميرها الى الافعال ضمير يجوز راجع الى القسم بحذف المضاف
على ما اشار اليه الشارح قدس سره قسم يجوز تقديم اخبارها عليها الا ان النائب لتذكيره
ضمير يجوز ان افعال تقديم اخبارها قوله وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال التي هذا الظاهر
انه سهو كما قيل قوله فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر لانه عند العمل ماول بان مع
الفعل وان موصول حرفي لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه قوله ويخالف هذا الحكم خلافا ناشيا لابن
كيسان كان ظاهر العبارة ان اللام في لابن كيسان متعلق بخلافا وهو مفعول الفعل بحذف
تقديره يخالف من لم يجوز التقديم خلافا لابن كيسان فيكون المعنى ان من لم يجوز التقديم يخالف
لابن كيسان مع انه ليس كذلك اذ قول من لم يجوز هو الاصل فيكون المخالف هو ابن كيسان
واليه اشار قدس سره فجعله يخالف على صيغة المبني للمفعول وهذا الحكم مفعول ما لم يسم فاعله
فقدر ناشيا متعلق لابن كيسان وعلى هذا فالمخالف هو ابن كيسان قوله وبهذا اندفع ما قيل اي
بقوله ومن لطائف [illegible] في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة او بقوله فالافتعال يعني التفاعل التقضى
لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا اندفع لانه ما ذكره يدل على ان الاختلاف لابد فيه من
قوة المتخاصمين والمخالفين فلا يصح حمل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لعدم القوة لان
من لم يجوز هو الجمهور والمجوز واحد وهو ابن كيسان قوله منصوب على المصدرية بتقدير مضاف
اي ذو نور جار اه وحاصل ما ذكره قدس سره ان الدنو بسبب جوار المتكلم وطوعه قرب الطبع

[illegible]

ما قيل هذا اوضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم
عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما في الاستقبال بلا اول وعلى هذا لا حاجة الا الى ان يقال في الجواب
يمكن ان يقال لعله اراد بالمشابهة في الصورة دون الاعم منها ومن المشابهة في المعنى ومن البيان
ان المشابهة في الصورة منتفية على جميع التقادير فتحيرت ولم تعلك اي لكونك عالما بان اقرب
يكون تقريبا على الحصول للفاعل وذلك انما هو في صورة الاثبات دون النفي وذلك ظاهر لا يشتبه على
احد فلا يرد ما قيل لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد رسيس الهوى
وقيل نفيه اثبات قال الشيخ الرضي رحمه الله قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال
ما كون اثباته نفيا ان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم اثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات
نفي وهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام
بلا قرب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قرب الشيء من الفعل يقتضي
الا مع انتفاء الفعل منه اذ لو حصل منه الفعل لكانت اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون
نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات فهو افحش غلط
وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو
افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك من نفي الفعل نفسه فان ما قرب من الضرب ابلغ
في نفي الضرب من ما ضرب بل قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه
وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت آخر وانما التناقض بين
انتفاء القرب منه الا فقط كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض
بين انتفاء الشيء وثبوته في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين انتفاء الشيء وثبوته في وقت
واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته تلك القرينة فان جاءت
قرينة تكشف اظهار ثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وان لم تأت
قرينة نحو ما كاد زيد يخرج فقلنا بنفي مضمون خبر كاد على انتفاء القرينة منه كما في قوله تعالى
لم يكد يراها وقوله اذا غير النأي المحبين ليس في هذه المواضع ما يدل على حصول بعد انتفائه
مثل هذه بها الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات انتهى كلامه اي الشبهة اي الموقعة

في الشبهة والمبالغة على القول بان نفي كاد اثبات ومبالغة ان الاثبات جاء وحصل من قرينة خارجة بان
كاد فلم يتفطن من قال ان نفيه اثبات لان الاثبات حصل من امر خارج ورأى ان المراد الاثبات
وان كان كاد منفيا فقال ان نفيه اثبات   وتسليمه عطف على فتخطئة الشعراء اي تسليم ذي
الرمة تخطئة الشعراء وقبوله وتغييره بالجر عطف على تسليمه او تخطئة الشعراء اي تغيير ذي الرمة قوله بعد لم
يكد برسم اجد   ان قوله اي بان قوله وحذف حرف الجر عن ان وان قياس يدل على
الشيخ فاثبات الفعل مفهوم من فذبحوها لا من كادوا يفعلون ولهذا لم يعد الاثبات في قولنا ما
زيد وما كاد يسافر   فلتخطئة الاولى تخطئة بعض الفصحاء وذو الرمة عطف على الفصحاء
حيث قال اصابت بديهته واخطأت رويته   وفي المستقبل قيل الاولى وفي المضارع
وكان لخفاء الحال اقتصر على الماضي والاستقبال انتهى او لان الحال عبارة عن اجزاء في اواخر
الماضي واوائل المستقبل فذكرهما ذكرها   وما يشتق منه القول بان المشتقات مشتقة
من المصدر لا ينافي القول بان المضارع مشتق من الماضي والامر واسم الفاعل والمفعول مشتقة
من المضارع على ما دل عليه قول اهل العرف المضارع ماض زيد على اوله احدى الزوائد الاربع
والامر ماخوذ من المضارع المخاطب لانه يجوز ان يراد اعم من ان يكون بواسطة او بغير واسطة وكون
المراد ما يكون بغير واسطة في حيز المنع كيف وقد قالوا يكون المضارع مشتقا من الماضي والامر ونحوه
من المضارع فلا يرد ما قيل قوله وما يشتق منه لادخال المضارع لكن الماتن على مذهب الكوفي من
ان المشتق منه هو الماضي وان مذهب البصريين من ان المشتق منه المصدر فلا
حين اراد اي ان عمر بالنفي الداخل على كاد واستغفار قرب رسيس الهوى عن السراج لا لا اثبات
لان نفي القرب من الآن ابلغ في استغفار ترك الفعل من نفي الفعل نفسه يدل عليه قوله [illegible] قال
اصابت بديهته واخطأت رويته فلا يرد ما قيل الصواب ان يقال استغفار السراج واستغفار القرب
منه لان النزاع ليس الا في افادة كاد نفي الخبر او اثباته وكان افادة نفيه القرب من الخبر فلا نزاع
فيها اصلا بل هي متفق عليها   فالنفي الداخل على كاد كالنفي الا اصل الداخل على
سائر الافعال في انه يفيد نفي المدخول لا نفي الخبر او اثباته لقرينة ان قوله فالنفي متفرع على
قوله حين اراد فلا يرد ما قيل ان اراد التشبيه في افادة نفي فعل آخر فالتفريع لم كيف

كيف وان نفي سائر الافعال لا يفيد نفي فعل آخر بل انما يفيد نفي مدلولاتها وان اراد
التشبيه في افادة نفي مدلولاتها فالتفريع مسلم لكن لا نزاع فيه لان من قال ان نفي ما يكون في
المستقبل للاثبات لم ينكر افادته نفي مدلوله وانما ينكر افادته نفي الوجود بل افادته اثبات
الخبر المجرد وذلك اي المجرد كون النفي في الماضي للاثبات   وقد عرفت وجه القدح
فيه اي في ثبوت دعواه او في دعواه بالاستدليل بالمدعى   وفي تمسكه عليها اي على تمسك
القائل على الدعوى فالقدح في الدعوى عبارة عن القدح في الدليل الذي اقيم عليها
فتارة يستعمل استعمال عسى تارة يشير الى ان وجه تشبيهه بعسى وكاد في الاستعمال بان
خبره مستقلا بان وتارة بدونه فاقيل يتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان
وكذا الاصل استعماله بدون ان مع ان هذا يناقض ليس على ما ينبغي لانه لا مجال لهذا الابهام
مع ما اشار اليه قدس سره   الى ان التعريف للجنس واذا كان التعريف للجنس
فلا فائدة في ايراد التثنية والجمع الا ان يقصد الدلالة على كثرة افراده فيختار الجمع لذلك
او يقصد الى ان جنسه نوعان فيختار التثنية لذلك   الحقيه اي لكان التعريف
باعتبار الجنس المفهوم من صريح المفرد فائدته الا من شاع الفهم منهم من تساهل بيان ان لم
كقولك عن من قائل وهذا العجب من حسن الشعر وفي الدستور تقول فائدته الله با ثبوته في
وجه المدح   ولا تشل ان [illegible] ليس في الهند [illegible] بما يقال لمن اجاد الرمي مثلا لا
تشل عشره اي اصابعه كذا نقل عنه قدس سره في الحاشية وهذا التعجب من حسن الرمي
فانه اي كل واحد منه فائدته اليه ولا تشل عشره   الا ان هذه الافعال الصواب
هذان الفعلان اعلم انه وقع في الرضي هكذا الا انه وقع مجرد لان الشيخ الرضي قد ذكر ثلثة
افعال ينتقض بها الحد فتبعه الشارح كما كان كتبه المذكور في عبارته فعلان
فكيف لما وقع الاولى ترك اظهار   اي الفعل التعجب هذا هو الوجه لان المناسب
بعد الفراغ عن التعريف بيان حكم المعرف لا التعريف   او لما وضع لانشاء التعجب
هذا وان كان البعد معنى لكنه اقرب لفظا لقرب المرجع   احد بها صيغة ما افعل
الذي تضمنه تركيب ما افعله هذا وقع لما يقال احد بها اي احد الصيغتين تتبادر دما افعل

تركيب
خبره فيفيد ان ما افعل فعل التعجب وليس كذلك بل فعل التعجب افعل فما افعل وانما قدر بلفظ
لان قوله ما افعل فاعله يجوز تضمنه والفاعل يكون مفردا وهو مركب فقدر بلفظ التركيب
مضاف الى ما افعل وفيه انه يلزم ح اضافة غير ظرف واشباهه الى الجملة فلا حاجة
في التقدير الى هو تبديل الاشكال بالاشكال الا ان يقال ان قوله تركيب منونا ويكون قوله ما افعل بيانا
له للمبالغة والتاكيد اما اسم التفضيل فلانه يدل على الزيادة وفيه مبالغة
الفعل بيانا وتاكيد واما فعل التعجب فلانه لا تعجب الا اذا زاد وجاوز وثم انه لا يبنى فعل التعجب فلانه
لا تعجب منه الا اذا زاد وجاوز وثم انه لا يبنى فعل التعجب من كل ما يبنى فيه افعل التفضيل على الاطلاق
قال الشيخ الرضي ولا ينبغي فعل التعجب الا مما وقع واستمر حتى يستحق فلا يستحق ان يشتق صيغتي التعجب على الماضي ان
يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي
لم يستمر فلا يستحق التعجب منها ولهذا كان اشتهر صيغتي التعجب على الماضي بنيا بناء فعل لا تعجب
بنيا بما منه لا بد ان يكون ذلك الفعل دالا على الشدة والفضلية من خواص صيغتي التعجب انه
ما اذا كان التقديم والتاخير ممتنعا في الغير فان عدم التصرف بذلك لا يكون من خواص فعل
التعجب وانه ممتنع فيه وفي غيره وانما يكون من خواصه اذا كان جائزا في الغير ممتنعا فيه فان من خواص
يوجب التقييد بما قيده الشارح قدس سره ونفي الاطلاق واجيب بان ذكر التاخير اه قبل الجوابية
ليس بذاك والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا يوخر مما بعد بالمنع فعل التعجب
هذا التصرف انتهى والحاصل ان الا يستلزم انما هو اذا كان المراد تقديم الشي وتاخيره بالنسبة
الى شي واما اذا كان تقديمه على شي وتاخيره بالنسبة الى شي آخر فلا وقد قال قدس سره في الحاشية
واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه وتاخيره وبالنسبة الى شي آخر ثم هذا الجواب انما يتمشى
لم يقيد التقديم والتاخير بما قيده الشارح قدس سره فلا يرد ما قيل عليه من ان عدم التصرف بالتقديم
على كلمة ما ليس من خواص فعل التعجب والعلم فيما نحن فيه خواصه انما قيد التقديم والتاخير بالجائز
في غيرها وانت باق خبير بان هذا الجواب لا يتمشى في احسن بزيد ح ان السياق لشمولها حيث قال
بلفظ الماضي لا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير فلا بد ان يصار الى ما ذكر الشارح من الجواب الفصل
بجملة كان ان اراد الفصل بين العامل والمعمول على ما يقتضيه قوله قدس سره بين العامل

الحصول وتوقعه لا باعتبار نفس الامر وتيقنه بذلك فهو رجاء القرب واستظهار لذلك القرب
يقينيا واستظهار القرب وتوقعه لا ينافي حصول الخبر للاسم بعد مدة مديدة فيه لما ذكره الشارح الرضي ان
عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله
عن قرب او بعد مديد فتقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلى الله عليه وسلم ان يشفع
لي وان قول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا واخذا فيه ضبط لان نصب هذه المصادر على التميز
في الظاهر وهو تميز عن نسبة الدنو فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما
اي طيب علم زيد فيكون المعنى الدنو رجاء خبره او الدنو حصوله او الدنو الاخذ فيه وليس
على الدنو رجاء خبره بل رجاء دنو الخبر قوله بالتصدي والمباشرة لما يفضي اليه اي يوصل الى
الخبر فالشروع انما هو في الموصل الى الخبر لا في الخبر وسمي الشروع في الموصل الى الخبر
شروعا في الخبر مسامحة واعطاء للموصل الى الخبر حكم ذلك الشيء وفيه رد لما ذكره الشيخ الرضي
في عدم طفق ومرادفه انه من افعال المقاربة يعني كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج
انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال الا لخروج قرب ودنا من زيد الا قبل
شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة قوله في محل النصب بالخبرية المسند لا الا بالمثل النادر
نحو عسى الغوير ابؤسا وقوله تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه منع كون الفعل مجرده
قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا وصائما بمعنى
على معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه او بتقدير مضاف قال الشيخ الرضي والتقدير
تكلف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه
ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اثر ما فلزومه مطردا
في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقد كاد من طول البلى ان يمصحا في الصحاح
مصح الشيء مصوحا اي ذهب وانقطع وليس بخبر حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة
وتقدير المضاف تكلف لما عرفت وذلك اي كون المضارع مع ان مشبها بالمفعول
فهو مشبه بالمفعول لان عسى في هذا الاستعمال كالفعل المتعدي وقال الشيخ
الرضي واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان وقال بعضهم عسى الغوير ان

يكون نحو سادعت صائماً وعلى التقدير ان يكون نحو سا اكون صائماً وجاز حذف ان مع الفعل
مع كونه حرفاً مصدرياً لقوة الدلالة وذلك لكثرة ان بعد عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله
فظهر ان ما قيل يرد نحو عسيت صائماً ليس على ما ينبغي وههنا احتمال آخر قال الشيخ الرضي في باب
الى ان ان مع الفعل مع عسى زيدان يخرج خبر عسى جاز ان تقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر الفعل
وسيجيئ في باب التنازع تقول في التثنية في اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار
الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع المؤنث وجاز ان تقول ان يخرج
فاعل وعسى زيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير انتهى وهو صريح في ان ان
يخرج عسى ان يخرج زيد يحتمل ان يكون منصوباً وان يكون مرفوعاً كما اشير اليه فعلى الشارح قدس سره
ان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى فقوله قدس سره بان يذكر مرفوع فقط ليس على ما ينبغي وان زيد
يجوز ان يكون اسم عسى وان يكون فاعل يخرج والظاهر ان هذا مبني على القول بجواز الالتباس كما قال
صاحب اللب والالتباس واقع في العربية بدليل استعمال الاجناس والمشتركات وقال البعض نحو مختصت
بالكسر ومخلت بالضم انه يحتمل الفاعل والمفعول ولا خلاف في ان نحو اقصار يحتمل لهما ونحو مختار
محتمل لهما وكذا اشير اليه بتجويزه الشارح في عسى ان يخرج زيد فاقبل على قول الشارح وههنا احتمال آخر
ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون عسى طالباً للاسم مع امتناع بلغ
الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام ثم توقف صحة هذا
التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان وفي بعض الحواشي انه لو كان لينتفي ان يخرج عسى يخرج زيد
بحذف ان فتامل ليس على ما ينبغي لانه ان اريد بما ذكره انه لا يجوز كون زيد فاعل الخبر اصلاً في
هذا التركيب فهو ممنوع اخر المنع كيف وقد جوز كونه فاعل الخبر الشيخ الرضي والشارح قدس سره وان جاز
تلبس اسم عسى بفاعل الخبر ثم المراد من جواز كون زيد اسماً وفاعلاً الجواز من حيث القياس لا من حيث
الوقوع فلا يتوقف صحته على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان والملازمة التي اشار اليها بقوله لو كان لكن ممنوعة
كيف والحذف انما هو فيما اذا كان المصدر خبر على سبيل التحقيق والتعيين وفيما نحن فيه ليس كذلك لانه
محتمل لكونه اسماً وفاعلاً فلو حذفت لا احتمل كونه فاعلاً وقوله قدس سره دون الاستعمال الثاني لعدم
مشابهته قوله فوقك عسى ان يخرج زيد نحو لكن كما في زيد يخرج اوز المحتمل لان لا يتيقن فلا دليل

والعامل والمعمول فالشرط المذكور لا يوافقه وان تار يار الفصل بين ما وافعل على ما ذكره الرضي
فالسياق لا يوافقه   مثل ما كان احسن زيدا قال الشيخ الرضي وهي مزيدة وقال السيرافي كان
خبر ما وفيها ضميره واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان
يكون على افعل وفائدة الفصل بكان انه كان في الماضي حسن وانقطع او دائم الا انه اتصل زمان التكلم
بل كان من قبله واليه اشارة قدس سره بقوله ومعناه آه   لانه اي التعجب يكون فيما خفي سببه واذا
ظهر السبب بطل التعجب   من باب شر اهر ذا ناب يعني الابتداء بالنكرة في التعجب بتخصيص بما
تخصص به المبتدا في هذا التركيب والمبتدا فيه تحصيل به الفاعل لتقوية به اذ يستعمل في موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبيل ذكره بحصر كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك
اذا قلت ما علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت رجل سوى قوله
رجل موصوف يصح الحكم عليه بالقيام هذا ما ذكره قدس سره في بحث   المبتدا ويحتمل ان يكون
المراد ان المبتدا في التعجب تخصيص بالوصف المقدر اي شيء عظيم احسن زيدا كما تخصيص
المبتدا بالوصف المقدر في شر اهر ذا ناب اي شر عظيم اهر ذا ناب   عند سيبويه والاخفش
في احد قوليه   عند الاخفش قوله الاخر   والخبر محذوف قال الشيخ الرضي وفيه بعد لان حذف
الخبر وجوبا مع عدم سد شيء مسده يرد على ما ذهب اليه سيبويه ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر ولم
يسمع مع ذلك مبتدا   لانه كان مخففة من المثقلة وما   كانه قال الشيخ الرضي وقيل
هذا ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من الانشاء الى الانشاء مما لم
يثبت   معناه الماضي وقال الشيخ الرضي ضعف قول سيبويه بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد
بل جاء الماضي بمعنى الامر وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل وبان زيادة الباء في الفاعل
قليل والمطرد زيادتها في المفعول   احسن انت بزيد على ان يكون الباء للتعدية والهمزة
للصيرورة   او زيدا اعطف على [illegible] على ان يكون الباء زائدة والهمزة للتعدية   صيغة
بالحسن [illegible] واتصافه بالحسن كيف على [illegible] وطوره بشيت اذ ليس فيه توهم افراد الاصلاد اشكل
الى الدليل عليه بقوله فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص كل ما يمكن لاسم
ان يساو قوله من جهات الحسن بيان لكلمة ما في خبره والحاصل ان كل ما يكون ممكن الوجود

بالاسكان انزاق في اي شخص كان فهو موجود في زيد ومكان للقول بالمدح فيه وسعة الا يضيق
ولا ينتهي الى حد حتى يقف الواصف عنده بل الواصف وان المرئ في وصفه الا انه بالقياس
الى ما فيه في ابتداء الوصف ونعم ما قيل وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت
لسانا قائلا فقل   بنكرة منصوبة قيل لا محالة واحترز به عما يحصل التقابل بين النكرة
وبين ما قوله مقصاها قيل ما كافة مبيناه نعم وبئس للدخول على الجملة كما قيل في طالما وقلما
موصولة قال الشيخ الرضي ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا نعم وبئس ولزوم حذف
الصلة بلا جواز فتقاهى   يعني الشي قال الشيخ الرضي ويضعفه عدم مجي ما بمعنى الموصولة
التامة اي بمعنى الشي في غير هذه المواضع   فاى تعظيما   وهو مبتدأ قال ابن حاجب ويجوز
ان يكون مبتدأ ونعم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى انه رأي مثله عن سيبويه
اي مطابقة الفاعل آه يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعل المصدر او مفعوله ولا كان
طلب المصدر للفاعل ليس كطلب الفعل ولم يحذف فاعل الفعل جوز فيه الامران وتعلق
كون التقدم فاعلا في الفعل او الا يتبين الفاعل والمفعول   حب اصله حبب كظرف اي صار
حبيبا فادغم نحوه   من الفعلية الاولى من الفعل   فالتركيب حال آه تفريع على ما قبله ووقع في بعض
النسخ فان التركيب حال عن الفاعل لا عن المخصوص قيل فيه مصادرة لان المدعى ان زاد فو ذا كان
الا زيدا وهو بعينه ان التركيب حال عن الفاعل لا عن المخصوص   لا يدل اي الحرف في ذلك اي في كونه
مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به من انضمام امر آخر اليه اي الى الحرف وذلك صريح
في ان بعد انضمام امر آخر اليه يصير مستقلا بالمفهومية مع انه ليس كذلك اذ بالانضمام يدل على
المعنى لا انه يصير مستقلا بالمفهومية   كل شيء استنبطته معنى الفعل بان يكون ذلك
الشي من تركيب الفعل او بان يقدر فيه الفعل او شبهه كالظرف والجار والمجرور او بان
يفهم من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره قاله الشيخ الرضي ومن امثلة تعدي الحرف بمعنى
الفعل قولهم ابن انت مبني لان معنى ابن انت مبني لان معنى ابن انت تعبدت
الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لا اكرامك فاللام في لا اكرامك تعدي
الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معمول للفعل المقدر او شبهه لان التقدير زيد استقر او مستقر

مستقر يكن لما سد الظرف مقام الفعل المشبه جاز ان يقال ان الجار بعد الظرف
وكذا في يا زيد فان يا قائم مقام ناديت يضعف الفعل اي يوصله وفي
عد ما من حروف الجر تسامح القول بالمجاز اذ الجار هو رب الذي يقدر بعد الواو
لا الواو وان جعل الواو جارا باعتبار رب الذي يقدر بعده ويلازمه فالعشرة
الاولى وهي من قوله الى قوله وتاوه والخمسة التي بعدها وهي من قوله وعن الى قوله
ومنذ والثلثة وهي خلا وعدا وحاشا قال الشيخ الرضي ولم اعد على استعماله فعلا
وحرفا الا في اراعي في العد ان يكون بين الكلمتين المتخالفين في النوع المتماثلين في
اللفظ توافق وتجانس من حيث المعنى تشاركا على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا
لم اعد فعلا ايضا مع انه يكون امرا من وان يني وكذا في مع كونه امرا للمؤنث من وفى يفي وكل امرا
من ولي يلي وكذا لم اعد الى مع انه جمع الى يعني النعمة كل ذلك للاختلاف في المعنيين قال الرضي
ايضا في العد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل الوضع وعلا اذا كان فعلا يكتب بالالف
واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا في ومنها اول افعالا اصلها بين واو في واو ولي
قال الشيخ الرضي ره فيما قال نظر لان على الاسمية يكتب الالف واصله واو اتفاقا لكنه اذا اضيف
الى المضمر ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية قال الرضي ثم اعترض المص على نفسه وقال
نحاشا وخلا وعدا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لا تفت معنى
الاشتقاق واشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لالفاتها قال الشيخ
الرضي وهذا عذر بارد لاسم الجزء وهي الغاية لانها اسم الجزء من المسافة وهو الجزء
الاخير على الكل وهو المسافة اذ لا معنى لابتداء الغاية اذ الابتداء ابتداء المسافة لا
ابتداء النهاية اذ النهاية لا تنقسم حتى توصف بالابتداء اما من المكان اه
قال الشيخ الرضي من للابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت
من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان
ايضا استدلالا بقوله تعالى اسس من اول يوم وقوله نودي للصلوة من يوم الجمعة
قال وانا لا ارى في الايتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون

ان الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً فشيئاً كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه
ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلاً للشيء الممتد نحو برئت
من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار اذ الفصل منها ولو بلحظة وليس التذكار
والتأنيس حدثين ممتدين والاصليين للمعنى المدلول بهما حدثان واقعان فيما بعد وهذا معنى اي
من اي الاوقات يعني في ومن في الظرف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك
حجاب وكنت من قبلك اتيت اليه واقرا اليه فالسيار هنا نادر شاعي الانهار من
ابهم مبهم يكون من قبل او بعد ما يصلح ان يكون المجرور بمن جزاءاً له ولو وقع اسم ذلك المجرور على ذلك
المبهم كما يقال مثلاً اشتريت هذه الدوبان والغرض انه الدراهم الغير في عوضك بعوض قابل انه القائل
بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور
واسم الكل لا يقع على البعض فان قلت عشرون من الدراهم الى دراهم بعينه اكثر من عشرين
فمن تبعيضية لان العشرين بعضها وان قصدت جنس الدراهم فمن بيانية لصحة اطلاق اسم المجرور على ما تقدم
فانه اي محل للابتداء مرفوع محلاً بالخبرية اي بكونه خبراً للمبتدأ فيصح عطف المرفوع على المجرور
لكونه مرفوعاً محلاً وفي قوله فانه مرفوع مسامحة في غير الموجب في النفي الراجع الى معنى من
التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي
الوحدة ولهذا يصح ان يقال بل رجلان ويمتنع بعد دخولها اي من لتأكيد العموم وهي الزائدة
في نحو ما جاءني من احد او ديار فان احداً وديار صيغتا عموم وشرط زيادتها في النوعين تقدم
نفي او استفهام بهل نحو وما تسقط من ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل
ترى من فطور وتقول ولا تضرب من احد وتنكير مجرورها والكوفيون والاخفش لا يشترطون
ذلك استدل الاخفش بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في غير الايجاب وهو داخلة على
المعرفة وهي عند سيبويه تبعيضية اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً فاعترض بقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعاً
فيناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح عليه السلام وقوله تعالى ان الله
يغفر الذنوب جميعاً خطاب لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كانا خطاباً لامة واحدة
فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها ثم قال

ثم قال صاحب المغني قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع والمنصوب لا يراد ان يكون مفعولا به
بقية الفاعيل وكان وجهه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انتهى اي المغني
تميز ثم المجرور يمنع دخول اللام ويتعين او لا يكاد يحسن من كثير لا نظيره يمنع في المفعول المطلق وجه وقد صرح
ابو البقاء بما في فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر اي تفريطا ولا تزاد
في ثاني مفعولي ظن ولا ثالث مفعولات اعلم لانهما في الاصل خبر اعلم ان من احكام المعاني لم يذكر في الكتاب
منها التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا والبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة ويعرف لصحة قيام
بدل مقامها ومرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله ومرادفة الباء نحو ينظرون من
طرف خفي ومرادفة في نحو اروني ماذا خلقوا من الارض اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة و
مرادفة نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمن اي منعناه منهم كذا ذكر في المغني ادرجت من
منطوقا قال الشيخ الرضي فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف والجار والمجرور
مقامه مشروط بان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما منا
الا له مقام معلوم اي ما من الملائكة الا ملك له مقام وان لم يكن كذا لم تقم الظرف والجملة مقامه
الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة مقامه الا في الشعر قال انا ابن
جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني انتهى وبهذا ظهر ان ما في المطول اي ابن رجل
جلا فحذف الموصوف وقيل ان الصحيح اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون
الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك والقول كما في القوم
دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذ التزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة كمن هذا كذلك ادرج
وارد على الحكاية فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب فقوله او هو اي من كان
من مطر عطف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل من فيه غير زائدة بل هو للتبعيض او التبيين فهو غير وارد
على الحكاية او هو وارد على الحكاية فيكون من فيه زائدة اي لانتهاء الغاية في الزمان و
المكان بلا حذف صرح الشيخ الرضي اي لانتهاء الغاية وقوعها اي المجرور والمنصوب
للظرفية اما مكانية او زمانية وقد اجتمعا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من
بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين ومن معناه المصاحبة نحو ادخلوا في امم قد خلت اي معهم فحج

على قومه في زينته والتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امرأة
دخلت النار في هرة حبستها ومرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في
طعن الاباهر والكلى ومرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم ومرادفة من كذا في المغني والباء
للالصاق لا يستلزم المصاحبة اي حقيقة الالصاق تستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة
الالصاق المجازي في المغني الالصاق حقيقي كامسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه او
على ما يحبسه من ثوب ونحوه ومجازي نحو مررت بزيد والالصاق انما يكون حقيقيا اذا كان
مفضيا الى نفس الشيء كامسكت بزيد وان افضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد فانه في
ما قيل فيه بحث لجواز ان يكون استقرار الفرس في مكان يقرب منه الرجل دالا على اصابة الرجل الفرس
في الاستقرار والمقابلة في المعنى وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافات
احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدرها باء السببية
كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا
واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين ان لا تعارض بين الحديث والاية لاختلاف
محلي البائين جمعا بين الادلة كذا في المغني والتعدية بهذا المعنى اي جعل اللازم
متعديا لتضمنه معنى التصيير مختصة بالباء اي مقصورة على الباء لا توجد في غيرها من حروف
فالباء داخلة على المقصور عليه وقد نقل في بحث التعدي واللازم عن الشيخ الرضي انه قال و
لا يتغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف
نحو مررت به والنفي بليس وما قيل بلا التبرئة ايضا نحو الاخرة بحر بعده النار قال الشيخ
الرضي والاولى انها يعني في ولم السمع في النفي بان فاكان للصم ان اطلق النفي والاستفهام
وبزاد قياسا كي مفعول علت وعرفت وجه ... ست وتنقيت واحنت سوآدم بلغم
غير الجر الواقع في الاستفهام والنفي الذي زيادة الباء فيه سماعية خبرا بل مبتدا نحو بحسبك اي زيد فيه
ان بحسبك في هذا التركيب لا يصح ان يكون مبتدا لانه نكرة والخبر هو زيد معرفة والاولى بحسبك
درهم كما وقع في المغني حيث قال الثالث المبتدا وذلك في قولهم بحسبك درهم وفيه قال ابن مالك
في بحسبك زيد ان زيدا مبتدا وذلك في قولهم بحسبك درهم وفيه قال ابن مالك في بحسبك زيد مبتدا

زيد ابدا اذا ما مؤخرا الا انه مسوقة وحسبك نكرة او وفيا مثلا نحو وكفى الله شهيدا او مفعولا نحو القى
بيده اى حسبك وكفى الله شهيدا اى القى بيده شعر ان زيادة الباء فى المواضع المذكورة سماعية
مع انه ليس كمية قال الشيخ الرضى وتزاد قياسا فى المرفوع اى كل اسم مرفوع على الكفى وتنصرف انه
وفى فاعل افعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدأ نحو بحسبك وتزاد فى خبر المبتدا [الموجب]
نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا كثيرا فى المفعول به نحو القى بيده ونحو نفى بنفسه [نفسه]
فالمذكور رابعة والاول منها زيادة الباء فيها قياسية والاخيران زيادة الباء فيهما سماعية [فالشارح]
قدس سره حكم على الاربعة بان زيادة الباء فيها سماعية وقوله او كان عطف على قوله ان لم تكن من
معنى الباء السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الكرى
لسبب تقاتى زيادة والظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناهم بسحر والمجاوزة نحو فسئل [نحص]
بالسؤال نحو فسئل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا يختص به بدليل قوله تعالى نورهم يسعى
بين ايديهم وبايمانهم والاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار بدليل امنكم عليه الا كما امنتكم على
اخيه والغاية نحو وقد احسن بى اى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف كذا فى المغنى [للاختصاص]
الثبوتى عند بعض والاثباتى عند آخرين وزائدة نحو ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه
وكذا فى نحو شكرت له قال الشيخ وتزاد اللام لتقوية العامل الضعيف بتاخيره عن معموله نحو زيد
ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربى لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا
لزيد ومن معنى اللام توكيد النفى وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن
ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن
الله ليغفر لهم ويسميها الكثير لام الجحود لملازمتها للجحد اى النفى ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين
ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم دخلت اللام لتقوية النفى كما ادخلت الباء فى
زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائد مؤكدة غير جارة ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم
بشىء لزيادته فكيف وهو غير جائز ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى
قصد الفعل ابلغ من نفيه وموافقة الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجرى لاجل مسمى ولو ردوا
لعادوا لما نهوا وموافقته على فى الاستعلاء الحقيقى ويخرون للاذقان ودعانا لجنبه وتله للجبين

وموافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وكونه بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون وموافقة
في نحو ويضع اللّه بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته
وموافقة مع وموافقة من نحو سمعت له صراخا والتبليغ وهي الجارة للاسم السامع لقول او ما
في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له وموافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه قال ابن حاجب قال الرضي ولو كانت كاللام في قلت لقيل لم
تقم يقال ما سبقتمونا والصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا والامور العظام الذي يستحي ان يتعجب منه ورب وفي رب
ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المخففة والرابعة ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء
وضم الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء
المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة و
السابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مخففة ومشددة بعدها تاء مفتوحة لعدم
احتياجها الى المعرفة لان الغرض وهو التقليل يحصل بالنكرة لانها تدل على القلة فيناسب
رب الذي هي للتقليل بخلاف ساير حروف الجر فان معانيها لا تناسب بخصوص المعرفة والنكرة فيدخل
عليهما وعلى وعليهما وعلى هذا الاخير ما قيل لا فرق بين رب وساير حروف الجر حتى يمتنع دخوله المعرفة لعدم
احتياجها لا يمتنع غيرها قال الشيخ الرضي انما وجب دخولها على النكرة لتحملة بقلة والنكرة نحو جاءني
رجل وما جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم يحتمل جاء لم يستعملها مع المعرفة اذ ما دلت على الجملة
فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دلالته على الكثرة فدون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان
للقلة والكثرة وانما تحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا انتهى وقال هي حرف الجر عند البصريين
خلافا للكوفيين لو لا انه لم يفض اليه وذكرت متعديا بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه ضعيف التأخر
عن الفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر والاسما اذا وجب تأخر فعل لما في رب والجواب بان
العادة ان يطيل مثل ذلك الضعيف بالالحاق فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يجب
تخصيص مخفوق ذلك الضعيف عن العامل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر على قيمه
ويشكل النقض بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر و

المجرور الى خبره مثا فلا يقال زيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف يقدر بعد
لان معنى رب رجل كريم اكرمت وان رب رجل اكرمته واحد ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت
رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شي آخر يقدر مثل ... او تحقق ... ما ادعوا
وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته لمصدر اي اكرمت الاكرام كان ابرد لان اضمار المصدر المنصوب
بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر لقيت المقدر جار
الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم حذف الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو زيد جاوزته
اي مررت بزيد جاوزته لوجود القرائن وحسن القرينة ان يكون الفعل مع جار في
الكلام الذي رب رجل كريم بحذف لقيت يحذف لدلالة الكلام السابق عليه قال ابن السراج
جواب منه مثل ان تقول لك رجل ما لقيت رجلا فتقول في الجواب رب رجل كريم
بحذف لقيت بحذف لدلالة الكلام السابق عليه قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على
ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر وواوها يدخل على نكرة موصوفة
بعد ذكر رب ودخولها على النكرة والمضمر ولحوق ما الكافة ذكر قوله وواوها والاقتصار
على الدخول على النكرة مشيرا اشارة ظاهرة الى انه لا يدخل على المضمر ولا يلحقه ما الكافة اذ
السكوت في معرض البيان بيان فكان قوله يدخل بيان تقول في حكمها فلا يكون عاما
وان كانت في اوله اي اول الكلام كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا
عليه كانه قال رب مهول اقدمت عليه وقاتم الاعماق يصير ورثتها يعني رب لكانت
للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عند ... حرف عطف
قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت لما تجره رب ومع ذلك لا يجوز دخول
حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة تحس ولا فوليلة تحس اعتبارا لاصلها
بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف ولذا جاز دخول واو العطف و
الفاء وثم عليها لان ذلك اي تقدير المعطوف عليه مع لزومه يعني رب وعدم جواز
اظهار رب بعده بخلاف الفاء وبل تعسف اي قول بلا دليل وما ذكرنا ظاهر ان قياس
الواو على الفاء وبل قياس مع الفارق فلا يرد ما قيل وجوب اظهار بعد الفاء وبل

يستعمل ذلك ويخرج عن كونه نعتا   بايم الله قال الشيخ الرضي من الجارة في القسم تختص بربي وباسمه

من الامور المختصة لا الاختصاص بها الجواب ولا يرد ذكروا ان في تحوات الهندية بلام

وان لا انها مفيدان للتاكيد الذي يحصل بجواب القسم واعلم ان اللام لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد

الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو زيد ما هو القائم ولا تقل لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات

وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما تنافي كما في الارتشاف واما نحو قولك لزيد ما هو بقائم وان زيدا

لم يقم فان اللام انما تنافي مضمون الجملة بلا حاجة بين الحرفين   وللمجاوزة لم يذكر البصريون سواه

كذا في المغني ومن معناه البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صومي عن امك والا

ستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة ونحو وما نحن

بتاركي الهتنا عن قولك ومرادفة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين والظرفية ومرادفة من نحو وهو

الذي يقبل التوبة عن عباده والاستعانة نحو وما ينطق عن الهوى والاستعانة قال ابن مالك وقد

يكون اسما بمعنى الجانب اذا دخل عليها من وهو كثير كقوله   ولقد اراني للرماح درية من عن يميني

مرة وامامي   على للاستعلاء ومن معناه المصاحبة كمع نحو واتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة

للناس على ظلمهم والتعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي الهداية اياكم والظرفية

نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان في زمان

ملكه ومرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون ومرادفة الباء نحو حقيق على ان

لا اقول والاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه

لا ييأس من رحمة الله تعالى   ليس مثله بالنصب خبر ليس وشيء بالرفع اسم ليس ان الحكم

بزيادة الكاف دون المثل لان زيادة ما هو حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف

في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى وان ما قال تعدد ... اذ التقدير ليس مثله شيء لان

المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله   على بعض الوجوه اي زيادة

الكاف على بعض الوجوه المحتملة في الاية الكريمة الوجه الاول ان المقصود نفي مثله تعالى

لا نفي مثل مثله فيكون الكاف زائدة لان الحكم بزيادة الحروف اولى سيما اذا كان على حرف واحد

والوجه الثاني ان يكون المثل زائدة لان الحكم بزيادة الكاف يحكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة

اي حجر انما يثبت عند ذكر المثل والوجه الثالث ان المقصود وان كان نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله الا
ان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل بطريق الكناية فهو ابلغ من التصريح فيكون اثباتا بالبينة فلا
يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد
ملزوم والاخ لازم له لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس
لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي
مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود وهذا احد الوجهين المذكورين
في الكشاف قيل وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثل
مثله بل المثال المشارك في حقيقته مع كون الشيء اقوى منه فيها ونسبته الاصل والمثل نسبة الملحق
به والمتقارب منه انتهى اقول وفيه ان المماثلة كون الشيئين ليس احدهما يسد مسد الآخر
اي يصلح كل لما يصلح له الآخر هكذا ذكره العلامة في شرح العقائد وقال المماثلة عندنا انما تثبت
بالاشتراك في جميع الصفات حتى لو اختلفا في صفة انتفت المماثلة وعلى هذا فان الشيء مثل
مثله فنفي مثل المثل يستلزم نفي المثل والوجه الثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم
قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية
قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن مماثله وعمن يكون اخص اوصافه فقد نفوه عنه
ثم لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية فائدتها
وهذان الوجهان وان كانا مشتركين في كونهما كنايتين في النسبة لان الاول كناية في
النسبة حيث نسبة النفي الى مثل المثل واريد نسبته الى المثل والثاني ايضا كناية في النسبة
حيث نفي ثبوت مثل المثل واريد نفي ثبوت مثل له فرجعا الى استعمال لفظ دال على
انتفاء مثل المثل في انتفاء المثل الا ان الاداء مختلف وبواسطة اختلاف الاداء
عدا وجهين لا يتغاير الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم
يستلزم نفي الملزوم وحاصل الثاني بان نفي المماثلة عمن هو على اخص اوصافه نفي المماثل عنه
بطريق المبالغة اي بالاسم الظاهر اذ لو حصل ضمير لادى الى اجتماع الكافين او
شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل لا لاشتراك يعني شيء ش والظرفية

قوله اقول [illegible] لانه [illegible] ما ذكره مذكور في حاشية عبد الحكيم للعلامة على شرح العقائد النسفية وهو [illegible] وما قيل ان نفي مثل المثل [illegible] لان مثل الحكم [illegible] لان المماثلة [illegible] في اخص الصفات [illegible] شرح العقائد النسفية

لادى الى اجتماع الكافين

يعني يعني في بعض من والى حينًا ان كان معدودًا نحو ما رأيته مذ ثلثة ايام لا يجوز عطف على قوله
مبدأ زمان الرؤية اي ليس اخر زمان الماضي جميع زمان الفعل اذ الفعل لا ينقطع في الزمان
الماضي بل امتد الى زمان التكلم فلا يتصور ان يكون الزمان الماضي جميع مدة زمان الفعل لانه يكون
فيها صفة لقوله ماضية اي لا يكون الفعل المقابل للفعل المذكور في المثالين فيما اي في النسبة الماضية
لان معناه اه دليل لقوله لا يكون فيما يعني حمل النسبة مبدأ المسافرة و عدم الرؤية انما يصح
اذا لم يقع فيها الاقامة والرؤية بل امتد الى زمان التكلم لا انهما لم ينقضيا اي الشهر واليوم بعد اي
بعد الان فكيف اي لا يصح قوله لما توهم بحسب الظاهر لان انظر ان الاول مثال للاول والثاني
للثاني لكن بتقدير المضاف ليكون ماضيا ممتدا الى زمان التكلم فيصح اعتبار الابتداء واذا
نصب بها ما بعدها يكون بالتذكار والياء وحاشا جاز فعلًا متعديًا متصرفًا تقول حاشيت بمعنى
استثنيت وفي الحديث انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة رضي الله تعالى عنها بالحرف
المشبهة فيه ان الفرق بين العلة والنكرة انما هو في حالة التنكير واما اذا كانا موقتين باللام فلا
اللهم الا ان يقال يفهم من الصيغة العلة بدون ملاحظة التعريف لوناتها اي ان وان وكان لكن
ولغات لعل فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل ورعن … وجاز لغن بالغين معجمة وجاز لعن بعين
غير معجمة واخر بالنون وجاء رعن ورعن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعاء بالمد وقد يقال
لعلت على حذف المضاف انما لم يحمل على الظاهر لان ضمير لعكسها يرجع الى الحروف المشبهة
بالفعل وح يلزم ان يكون لعكس نفسها وليس كذلك يكفي في ذلك في عدم اقتضاء الصدارة
فلو كان معنى قوله فهي بعكسها الجملة ذلك يلزم الاستدراك قوله فهي بعكسها فكسرت ان اي
الهمزة الواقعة قبل النون لا ان بكسر الهمزة وتشديد النون والا يلزم كسر المكسور في ابتداء الكلام
المراد بابتداء الكلام هو ان لا يكون له تعلق لفظي بالسابق واللاحق فقولك انه فاضل في قولك
اكرم زيدًا انه فاضل في قولك اكرم زيدًا انه فاضل في ابتداء الكلام اذ ليس له تعلق لفظي بقولك
اكرم زيدًا وان كان له تعلق من حيث المعنى حيث علة له وعلم بهذا لا حاجة الى ما ذكره الشيخ الرضي من قوله.
سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدًا قايم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام اخر
نحو اكرم زيدًا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدم بعد القول

القول اذا قصدت به الحكاية اما الاعتقاد اه اما بمعنى الظن والعلم فانها تفتح بعد الفعل والظن وانما
كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتدا كلام المحكي | وفتحت ان التي بمعنى لعل حال
كونها مع جملتيها فاعلا اذ لا يتصور كونها فاعلة وحدها | لولا انك في تقدير مصدر منك اي
لولا صدر منك ضرب او ما يحيا | نحو لو انك قائم تقتضي ما ذكره قدس سره في بحث حروف الشرط
من انه التزم بعد لو فعل ليكون كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال
لو انك منطلق عدم جواز قوله لو انك قائم بل يجب ان يقال لو انك قمت وانك قيل صوابه
لو انك قمت انتهى وفيه انه صريح في ان وقوع اسم الفاعل بعد لو غلط اقول والحكم عليه بالغلط مشكل كانه
وجد في التنزيل انه وقع فيها الخبر اسما مشتقا وهي قوله تعالى لو دوا لو انهم بادون في الاعراب وجدانه
الخبر فيها ظرف وهي لو ان عنده ما ذكره ابن الاولين فظهر ان القول بوجوب كون الخبر فعلا ليكون
عوضا من الفعل المحذوف ليس على ما ينبغي وان الجواب عن الاعتراض على الزمخشري بقوله ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام بان ذلك في الخبر المشتق لا الجامد ليس بتام | في ان التي في
الهمزة الواقعة قبل النون | على محله جران اي كائن على محله | فانا اكرمه يعني لكون
الجزاء جملة اسمية مركبة من ضمير المتكلم واكرمه | لانها اي ان | وان كان من يكرمني فجزاوه
انه وان كان المراد اني اكرمه خبر مبتدا محذوف هو قوله فجزاوه او ان قوله اني اكرمه مبتدا اخر
محذوف بتاويله مفردا بان يجعل من الخبر مصدر مضاف الى الاسم واليه يشير قوله قدس سره
او اكرامي ثابت له وهو عطف على قوله فجزاوه اي اكرمه خبره محذوف وهو ثابت له ثم ان وجوب تقديم
الخبر الواقع خبرا لان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد وكذا عدم جواز حذف الموجب
للالتباس انما هو في النقض لا في التحمل كما لا يخفى على من القى السمع وهو شهيد لان النقض يعلم
فيه كونه مفتوحة من تقديم الخبر والا لما كان محتملا بل من اول الامر فلا مانع من حذفه وتقديره موخرا
فظهر ان ما قيل في كونه شهيدا او بحث لانه لما وجب تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة
فكيف يجوز حذفه يوجب الالتباس كما لا يخفى وبالجملة قوله واكرامي ثابت له لم يوهم تقدير الخبر
موخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ليس على ما ينبغي | لا تغير معنى
الجملة فانه لا يجعل الجملة مفردا فاعلا او مفعولا او حالا او تمييزا او غير ذلك كما يكون

تاثير في المعنى فكان ان ليس بمذكور فكان ان ليس بمذكور فكان اسمه المنصوب كائنا في محل التحقيق فيه
الرفع او الابتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى فان في هذا المثال اي لفظا
ان فهي مكسورة الوجه ترك العطف او لم يدخل في خبر المبتدا او الذي لم يتضمن معنى الشرط
ليسوا اي ان المفتوحة بالتساوي او والتيار مع ما اي مع اسم وخبر علمت ان المفتوحة
فيه اي ذلك الاسم كان او خبرا تاويل الجملة لان ان مع الاسم والخبر سادة مسد مفعولي
علمت وفيه ان كونها سادة مسد مفعولي علمت لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد لان مفعولي
علمت بتقدير المفرد اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد كذا ذكره الشيخ الرضي
اعني ان الابتداء والتجرد اصطلاحا هو توارد المؤثرين اللفظيين على معمول واحد والابتداء
والاسم يكن لفظا لكنه نزل منزلة اللفظ فان المحذور المذكور وهو اجتماع عاملين
على معمول واحد مشترك بينهما اي بين الاسم المبني والمعرب خلافا للمبرد و
الكسائي قال الشيخ الرضي انظر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي لا ما هو
مذكور في كتب النحو في المعنى شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم لئلا يتنافر
اللفظ ولم يشترط الكسائي على الخبر انما يدخله اذا لم يكن باقيا مجردا عن قد ولا يجوز ان
زيدا التام لا لا يجوز ان زيدا لتقوم اذا فصل اي لم يقع فصل بينه وبينها الظرف هو الخبر
نحو ان علينا للهدى او الظرف هو متعلق الخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ويكثر على بالعبد
اللام فيما قبله لنقصان حقه من التقدر وهو متعلق الخبر اذ لم يقع الخبر باقيا
مجردا عن قد ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام في معناه الذي هو التاكيد عدم
الموافقة على الاطلاق ممنوع كيف وقد قال صاحب المغني في معناه ثلثة اقوال احدها وهو
المشهور انه واحد وهو الاستدراك الثاني انها ترد تارة للاستدراك وتارة للتاكيد قاله
جماعة منهم صاحب البسيط الثالث انها للتوكيد دائما مثل ان ويصحب التوكيد معنى
الاستدراك وهو قول ابن عصفور قال في المقرب لكن معناها التوكيد ولم يرد على
ذلك وقال في الشرح معنى لكن التوكيد ويعطي مع ذلك الاستدراك هذا كلامه
اللام فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء افادت مع افادتها التوكيد النسبة

النسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان المخففة من المثقلة وان النافية ولهذا صارت
لازمة بعد ان كانت جائزة [illegible] ابو علي وابو الفتح وجماعة انها غير لام [illegible] اجتلبت للفرق
وتجر الى عدم دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيد لقائم وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناسخه
نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة   واما في الاول اعمال
واما لزوم اللام في اعمال ان المخففة وجعلها عاملة وان كان لا يحتاج اليه لحصول الفرق
بالعمل فلطرد الباب اي لتتبع باب الالغاء او لتتبع باب الاعمال واذا كان الاعراب
تقديريا او محليا ومن ثمة نظر ان عطفت عمرا وان كنت لعاقرا فلطرد الباب وحمله
مقابلة لا يكون ليس سديدا اذ فيه لزوم اللام في بعض صور الاعمال وهو ما اذا كان
الاعراب لفظيا لطرد بعض الاخر وهو ما اذا كان الاعراب تقديريا او محليا الا ان
يقال المقابلة باعتبار تقييد الكل والبعض لا باعتبار الطرد فنقول المعنى ان
لزوم اللام في صورة الاعمال يحتمل ان يكون لطرد كل الباب لكل الباب وان
يكون لطرد البعض للبعض   لحصول الفرق بالعمل قال الشيخ الرضي قال ابن مالك
وهو حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية فعلى قوله يلزم ان كان الاسم مبنيا
او معربا بمقصور انتهى وانت خبير بان تقييد المعرب بقوله مقصور ليس على ما ينبغي
اكثر من مشابهة المكسورة به اي بالفعل المضارع مشابهة بالماضي والمكسورة مشابهة
بالامر يكون مشابهة الاول اكثر من مشابهة الثاني لا يخلو عن المسامحة   الصالحة
لا يكون مفسرة لضمير الشان الذي يعتبر مقدرا في ان المخففة ثم هذه الصفة موضحة لا مقيدة
لكن مشددة النون   فنقل كسرة الهمزة الى الكاف قال الشيخ الرضي ولا يخفى
اثر التكلف فيما قالوا اذ فيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب   يدخل
على الملك الذي لا يكون لك توقع او طماعية في وقوعه والاصبار ترجيا ويستعمل فيه لعل
او عسى نحو ليت زيدا قائم اذا كان القيام مما لا يتوقع من زيد وعلى المستحيل كقوله فيا ليت
الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب   واجيب عنه قال الشيخ الرضي ان روي
بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر والى الغواية بلام مقدرة

خذفت لتوالي الامثال اي لجمله على المواز منك قريب ومجوز ان يكون ثاني لامي لعل محذوف
واللام المفتوحة باقية مظهر لما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام اي جارة الاخر
على النظير ونقل ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فظاهر ان اصل ان
ايضا مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاول في لام الجر انتهى قال صاحب
المغني وهذا التكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم
باعيانهم ثم قال واول لحن سمع بالبصرة قوي ابها عذر وانت تقوم وهذا المحل يحتمل لتقدير
ضمير الشان كما قال وقد يرتفع بعد ان المشددة فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله عليه الصلوة
والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وان الحمل على انه اي ان اي نعم
كما قال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية
بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخرج الكسائي الحديث على
زيادة من في اسم ان يأباه غير الاخفش لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة والمعنى ايضا يأباه
لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر الناس فقولك مبتدا وخبره قوله اي حصل الفعل منهما ولا
يقولك مغر بهذا التفسير لان جاءني زيد او عمرو بيان لقولك فقولك يعني مقولك فتفسير احدهما
تفسير الاخر فلا يرد ما قيل قولك مبتدا لا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد فهو خبر
عطف البيان لا الخبر ثم قال انما وقع نقل كلام الرضي غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد و
عمرو او فعمرو اي حصل الفعل منهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من
احدهما دون الاخر فالمراد قوله بخلاف اه فنقل الشارح وظن ما قيل قوله بخلاف قوله بخلاف
تاما واقتصر عليه انتهى وانت خبير بانه لم يوجد في النسخ التي رأيناها من الرضي قوله بخلاف اه
للجمع مع الترتيب القريب على اعتبار الجمع قول المصنف في الاربعة للجمع فلا بد فيه والترتيب
قد يكون من الذكر فلا يستلزم الجمع فلا يكون اعتبار الجمع مع الترتيب لغوا لغير مهلة تقدير
لما لا يوهم والقرينة عليه قوله بمهلة لان تقسيم بمهلة يدل على ان الفاء لم يعتبر فيه المهلة
والا لما تركه مقرونة بمهلة تقدير متعلق الباء وهو امارفع خبر بعد خبر ثم واما منصوب
على انه من الضمير في الفعل المفهوم اي اشتركا ثم حال كونها مقرونة بمهلة على حالتهم قبل

قيل وزان العلاقة ... رجل لمن ليس له ظهر ركب الا انه لم يات في العاطفة قال الشيخ
الرضي ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا لما قبلها نحو ضربوا القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط
نحو ضربني اولادي حتى هندهم واما الجارة فلا نشترط فيها ذلك على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما قبلها
كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر لما لم يكن جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها
بالجر ومن هذا اي عدم اتيان حتى العاطفة في ما يلاقي الجزء الاخر وعدم الحاجة لكن
الحاجة الى التعميم فرع استعمال حتى العاطفة في ما يلاقي الجزء ولم يجز استعمالها فيه فالتعميم ليشمل
المجاور ايضا لغو ليشمل المجاور ايضا اي كما يشمل الجزء كما وقع في بعض الحواشي
اي في حواشي الفاضل الهندي حيث كتب على قول المصنف ومعطوفها جزء من متبوعه نحو اكلت السمكة
حتى راسها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح ان قلت لعل الفاضل الهندي
ما اول بان الصباح كالجزء من الليل بالاختلاط قلت التاويل فرع الاستعمال ولم يجئ
في الاستعمال حتى العاطفة في الملازمة قال الشيخ الرضي ويفترقان ايضا بان ما بعد العاطفة
يجب ان يكون جزءا الى اخر ما نقلنا عنه انفا وايضا قال والسيرافي مع جماعة اوجب كون ما بعد
الجارة ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجوز نمت البارحة حتى الصباح خلافا لما جوز نحو ورد
بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر انتهى فان هذا الكلام ظاهر بل صريح في ان حتى الجارة
جاز استعمالها في الملاقي ايضا ولم يختص استعمالها بالجزء كما اختص استعمال العاطفة بالجزء
وما قيل في الجواب عن جانب الفاضل الهندي لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على
الليلة باعتبار انه ملاق للجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل
الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح
الهندي ليس على ما ينبغي ان قلت يحتمل ان يكون المراد من قول الفاضل الهندي اي جزء
متبوعه حقيقة او حكما او دخال ما هو كالجزء من متبوعه بالاختلاط نحو ضربني اولادي
حتى هندهم وح لا يرد ما اورده الشارح قدس سره قلت هذا الاحتمال موجه الا انه ياباه قول
الفاضل جزء من متبوعه نحو اكلت السمكة حتى راسها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى
الصباح اي همزة الاستفهام التي يطلب بها وبام التعيين وهي التي يكون [illegible]

ويستحق الجواب بخلاف الجواب بخلاف ام التي يقع قبلها همزة التسوية فانها لا لطلبها وبالهمزة
التعيين ولا يستحق الجواب وان كانت قسما من المتصلة قال صاحب المغني ام على اربعة اوجه
احدها ان يتقدم عليها همزة التسوية او يتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سمي في
النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وسمي ايضا معادلة لمعادلتها
للهمزة في افادة التسوية في النوعين الاول والاستفهام في الثاني فالمذكور في الكتاب احد
النوعين فلا يرد ما قيل لا يشترط طلب التعيين في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله سواء عليهم أأنذرتهم
ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب وقال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة
اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام او للتسوية لطلب التعيين لا اثبات مع
الهمزة بمعنى اي ويستقيم بها اي من التعيين فيكون العطف مع المعطوف عليه بتقدير اسم
واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين بعينه
بل ما قيل ام وبعدها كلامان لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف
فهي اوفق بمعنى بل هي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاة ذكره
الشيخ الرضي او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا للتدارك الغلط كما
في قوله تعالى ام يقولون افتريه وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل
ام شاة والهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتريه وقد يجي بمعنى بل وحدة كقوله ام انا
خير من هذا الذي هو مهين او لا معنى للاستفهام وكذا اذا جاءت بعده ادوات الاستفهام
كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور ولاجل كون ما بعد ام وما قبلها على كلامين
سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كان انتهى
في ان ام في نحو انها لابل ام شاة بمعنى بل والهمزة الاستفهامية فهي فيه من الحروف
فقوله استفهام مستانف ليس معناه انه كلام مستانف ليس معطوفا على الاول بل معناه
ليس المجموع استفهاما واحدا بمعنى اي بل استفهام على حدة وان كان معطوفا على الاول
وانه اذا لم يتقدم الهمزة فانها لكانت حرف ابتداء لا تعلق بما قبله اصلا وبل على
ما ذكرنا فقوله فهي اوفق بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل

لا بل ام شاة كما قال قطرا ان ما قيل في الجواب عن لزوم عطف الانشاء على الاخبار في نحو
انها لابل ام شاة من ان ام للاستفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار ليس
بسديد وكذا قوله او العطف بالتاويل كانه قال بعد قوله انها لابل ليت كك بل شك فيها
فقال ام شاة هي خبر شاة ام شاة لانه تاويل بعيد لا يتساق الى الذهن اصلا بل هو من
التاويلات التي تفسد الكلام لا يقال يجوز ان يكون من قبيل عطف القصة على القصة
لانا نقول عطف القصة على القصة يختص بما اذا كان في جانب المعطوف وكذا في
جانب المعطوف عليه جمل متعددة صرح به سيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح
فما قيل نحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجملة عطف قصة
ليس على قصة ليس على ما ينبغي اعلم ان قوله انها لابل ان وقع في استعمالات العرب
فالمنع ليس على ما ينبغي والا فالاشكال في المغني هذا العطف منعه البيانيون وابن مالك
في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله
عن كثيرين واجازه الصفار وجماعة لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرو اقدر التركيب
لان الفاصل يكون مفردا وقوله ارايت ليس كك
بيان له اذ على تقدير الاضافة جزء الطرفين الى الجملة
امرا واحد وهو قوله يليها احد الامرين الى قوله لطلب التعيين كقوله اي
الامر الواحد شرطين احدهما احد الامرين المستويين وثانيهما قوله بعد همزة
احدهما لطلب التعيين واما استفهام عطف على قوله اما خبر كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اي بل عمرو وفيه انه لا يجوز ان يجعل ام في هذا التركيب منقطعة
وفي هذا التركيب ليس الخبر ان مذكورين قال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة اشيا
ثالثها انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين
نحو ازيد عندك ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاة قال جار
الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة
وفي خلاصة النحو يلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام حقيقة اللبس نحو ازيد

عندك ام عندك عمرو ولا يلزم في الخبر حيث لا التباس نحو انها لابل ام شاء انتهى وفي الارشاد منقطعة
بمعنى بل والهمزة تقع في الخبر والاستفهام ويلزم مساواة الجزئين لفظا الجملة ولا يعرف المنقطعة الا بكونها
متصلة انتهى وفي بعض شروح اللباب ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام بالهمزة اي التي بعدها
الا الجملة ظاهرة الجزئين ولا يجوز حذف احد جزئيها اذا كانت بعد الاستفهام بالهمزة خشية التباس
اي لبس ام المنقطعة بام المتصلة ان حذف احد جزئيها نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فانه لو قيل
ام عمرو بحذف احدى الجزئين التبست المنقطعة بالمتصلة ولا يلزم ذلك اي لفظ الجملة بعدها في
الخبر وفي الاستفهام بغير الهمزة حيث لا التباس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان يتقدمها
همزة الاستفهام انتهى لكن ساكنة النون مخففة لازمة للنفي في المعنى ان دخلتها مفرد عاطفة بشرطين
احدهما ان يتقدمها النفي او النهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم
جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني ان لا تقترن
بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع المفرد الا بالواو واختلف في
نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا
على مفرد الثاني لابن مالك ان لكن غير العاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة
صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو الثالث لابن عصفور
ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة الرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة
قوله الا اما قال الشيخ الرضي هما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وقال فائدتهما المعنوية
توكيد مضمون الجملة كانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار ونفي النفي اثبات وهما
لافادة الاثبات والتحقيق صار معنى ان الا انها غير عاملة بخلاف ان على الجملة خبرية كانت او طلبية
فالطلبية امرا ونهيا او استفهاما وتمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة تخلصا وفائدتهما القطعية
كون الكلام بعدهما مبتدأ وتعرف التنبيه لهما كما هو منهج الجمهور ويدخل الاكثر على النداء
واما كثيرا على القسم وكجميع حروف التنبيه صدر الكلام الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير
مفصولة فان ها يكون اما في الاول او في الوسط ما يقع اسم الاشارة قوله وبلى
اي يجعل النفي ايجابا كائنا بلى مختصة بجعل النفي ايجابا فلذا يجاب بها الايجاب وذلك

وذلك متفق عليه لكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي
صحيح البخاري في كتاب الايمان انه عليه الصلوة والسلام قال لاصحابه اترضون ان تكونوا
ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة ايسرك ان يكونوا لك في البر سواء قال بلى
وايضا فيه انه قال انت الذي لقيتني بمكة فقال له المجيب بلى هذا ما ذكره صاحب المغني قوله
تصديق للخبر سواء كان موجبا او منفيا ولا يجي بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر ونحوهما
قوله لمن قال وهو فضالة بن شريك قوله ان وراكبها مقول قول ابن الزبير وراكبها
مضمون منصوب على المفعول له لان لفظ تصديق له من لعن الله على ما اشار اليه الشارح
قدس سره بقوله اي لعن الله تلك الناقة وراكبها قوله من حوى حيتين الحوي الحرقة
وشدة الوجد من عشق او حزن قوله لا يحتمل بل لا يزيد فيها الا تاكيد المعنى الثابت
فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها قال الشيخ الرضي
ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسما كانت او غيرها زوائد
ولم يقولوا به قال الشيخ الرضي فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما
لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل
فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت سميت زائدة لانه لا يتغير
بها اصل المعنى بل لا يزيد فيها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير
فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء
والفاظ التاكيد اسما كانت او غيرها زوائد ولم يقولوا به هذا كلامه وهو صريح ان فائدتها
العارضة للكلام الذي يودي به اصل المعنى لم تغاير الفائدة الحاصلة قبل زيادة
الحروف فكانه لم يعتد بهذه الحروف شيئا من المعاني ولذا سمي زوائد واعترض على النحاة
بان يقولوا ينتقض هذا التعليل بزيادة ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد مع انهم لم يقولوا
به واما انه قال الرضي انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد بخلاف ان
ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسما كانت او غيرها فانها باقية على ما وضعت له فلا يلزم زيادتها
وليس كذلك كيف وعبارته المذكورة صريحة فيما قيل على قوله قدس سره ان اصل المعنى

فضالة ابن ...

ويرد عليه ان تحمل موجب ذلك البيان كون ان عدا لام الابتداء من حروف الزيادة ولذا لم يكمل
به الرضي ومن قال بها انها آخذ المعاني التي وضعها الواضع لها حتى انها لم تفد شيئا بخلاف ان واللام
الابتداء بل وان الفاظا اثبتا تأكيدا استمراريا كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له ليس عليها ما يشبه ومثل
كان طيبة تقطعوا اي ناموا اسلم وازه ولو ما توافيا بوجه قسم الموافاة الاتيان والمجاز اذا جئته
والقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة اي الحسن من القسام وهو الحسن والقطو
اي تتناول ضمن معنى الميل ولذا عدي بالى والمآلة حقيقة طيبة والناظر لغرة وجه اذا حسن و
ارادية الخضرة والطراوة والسلم بفتحتين جمع سلمة وهو شجر عظيم وله شوك والمعنى لو ما تاسنا
الجنة بوجه حسن كظبية تمد عنقا الى عنق ناعم من هذا الشجر على تقدير زد انه ظبية
بالجر قيد به لان زيادة ان بعد كاف التشبيه انما يكون تقدير الجر وقع ان شرطا
لا حاجة اليه لان قوله شرطا يغني عنه لانه حال عن المذكورات كما اشار اليه بقوله حال كون تلك
المذكورات مع ما شرطا ما يتعلق بالمذكورات اي ادوات شرط قدر الغاف
لان المذكورات ادوات شرط لا شرط قال الشيخ الرضي قوله شرطا تقييد لجميع ما ذكر من اذا
ومتى واين وان لانها كلها قد يكون شرطا وغير شرط وزيادة كلمة ما فيها مختصة بحال الشرطية
زيادة ما مع المضاف اي بعد المضاف ما فيها كلها اي كلمة ما في المواضع المذكورة
وقوعها بعد الحروف الجارة وبعد المضاف في اسر الاجور سري وما شعرنا سر بانك حتى
اذا اصبح حيرا بانك متعلق بشعر او سري القدر والسبارسية والجور الهلكة على وزن الطلبة
جمع جائر كثير ل وبازل والبور الفم الهلكة بالضم يعني الهلاك يصف عاقا او كافرا والمعنى
ان الفاسق سري بعد الكافر في مهلك اهالكين او في اسر الهلكة بانك وانا طلبة وما علم الفرط
جهلته وغفلته انه سائر فيها حتى اذا القلق الصبح او قامت القيمة علم انه كان ساقطا في ظلما
الفسق او الكفرة لكنه لم ينفعه ذلك العلم فتفسير الشارح قدس سره الجور بالهلكة على وزن الطلبة
عن علم وتقين بناء على انه جائر فعل بضم الفاء وسكون العين جمع فاعل لا عن ظن وتخمين
بناء على انه فسر الجوهري الجور بالهلكة بمعنى الهلاك والشارح فهم من الهلكة على وزن الطلبة
وعلى هذا لا يرد ما قيل الجور الهلكة على وزن القرقة كما ذكره الجوهري في الصحاح ثم

فتوهم الشارح ان الملكة جمع مالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع والعجاب فقال
الجوار جمع جائز اي الفعل متقرر في معنى القول اشارة الى ان ما عده ظرف فقط متقرر
يتعلق بالجار والمجرور والمقصود منه توجيه كون المعنى ظرفاً للفعل مع ان المشهور فيما
بين العلماء ان الالفاظ قوالب المعاني وحاصل التوجيه ان كون المعنى ظرفاً للفعل
اعتباري باعتبار تشبيه تقرر الفعل بمعنى القول بتقرر المظروف في الظرف و
جعله في حكمه فاستقر في معنى القول وجعل ظرفاً للفعل واما كون اللفظ ظرفاً
للمعنى فهو شائع ذائع فهو بمنزلة الظرفية الحقيقية ولذا قال الفاضل الهندي ظرف
اعتباري او على القلب فلا يرد عليه وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضاً
اعتبارية فلا يصح جعل القلب قسماً للظرفية الاعتبارية فلا يقع بعد
صريح القول فان قلت قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا ان فيه
تفسير لصريح القول لان التقدير قائلاً بعضهم لبعض ان امشوا اجيب بانه زايدة
وبان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول في عدم الظهور او بان
الانطلاق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى
فيه او بان انطلق الملأ بمعنى انطلق في القول وشرعوا فيه وينبغي ان
يعرف ان بالعدا ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تم الكلام دونه و
لا يحتاج اليه الا من جهة تفسير ابهام المقدر فيه فقوله تعالى واخر دعواهم ان
الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم وقوله نحو ما قلت لا يصح
ايراده في سلك بيان قوله فهي لا تفسير في الاكثر الا مفعولاً مقدر اللفظ
غير صريح القول لان الظاهر ان قوله تعالى عطف على قوله تعالى ادعيا قوله
قوله كتب اليه والصواب ان يذكر في نحو قوله وقد يفسر بها المفعول به
الظاهر كما فعل الشيخ الرضي حيث قال وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى
واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان
اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله مفسر للضمير في به وفي امرت معنى القول

قوله هو مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا ان كان
جامدا نحو بلغني انك زيد اى زيديتك وكذا بلغني ان زيدا في الدار اى حصول زيد في الدار
لان خبره في الحقيقة حاصل المقدر قوله او ما في معناه اى في معنى مصدر الخبر وقوله
مصدر الخبر عطف على قوله مصدر خبرها قوله اى اخوة زيد فان الاخوة وان لم يكن
مصدر اخوك الا انه بمنزلته لان اخوك بمنزلة مواخيك او مواخيك قوله فان تقدر مصدر
خبرها او في معناه او تقديرا قال الشيخ الرضي واذا وليها الظرف فهو المنتصب بالفعل
الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك انتهى فقوله اذ دخلت
منصوب بفعل مذكور بعده وهو قلت قوله بخلاف بل زيدا ضربت وبل زيدا ضربته فانها
لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام وان كان الاسم منصوبا بفعل مقدر والنظم
لا يجوز اختيار بل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا كما ذكره العلامة التفتازاني
في المطول ناقلا عن بعض المحققين من النحاة قوله اتضرب زيدا وهو اخوك
باستعمال الهمزة لانكار الفعل الواقع في الحال ولا يصح استعمال بل فيه لانها تخصص
المضارع بالاستقبال قوله لان المستقيم عنه في هذا الموضع محذوف بالحقيقة فيه انه
لا ضرورة في ارتكاب الحذف ولا دليل عليه قوله يجعل الهمزة معادلة لام المتصلة
ولا يصح المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا
لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق
فبينهما تدافع فاستعمال الهمزة اى غير انسب والحق فيه ان استعمال بل معادلة
لام المتصلة يكون خارج مناسبا على ما هو مقتضى اسم التفضيل مع انه لا يصح فلا يتم التقريب
قوله بام المقدرة بالهمزة اى الا دائة بالهمزة قوله وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني
للاول هذا المعنى ليس من المعاني المعتبرة عند اهل العربية لوروده في استعمال الاسم عرفا
فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور العرفية كما يقال عندك هل زيد فيه في البلد
فنقول لا اذ لو كان لحضر فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد لكنه اقل
استعمالا من المعنى الاول ورام ان الاية واردة على مقتضى اوضاع ارباب المعقول

المعقول وان هذا المعنى انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول وبعيد ان القرآن
لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول قوله فيعلم من ذلك اي من كون الفاء مقتضيا انتفاء التعدد
لان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم قوله فخطأوا اي نسبوا الى الخطاء الشيخ ابن الحاجب
قائلين بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للشيء
اسباب مختلفة كالنار والشمس والاشراق وانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف
انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب كلهم بنور الشيخ ابن الحاجب قوله اخذا لانتفائين
المعلومين كون الانتفائين معلومين يعلم من قول العلماء ولو لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول
مضمون الشرط فرضا فيعلم ... اعتبار العلم الاني من مناقشة قوله فلا يتصور ههنا الاستدلال
اذ لا بد فيه من كون احد الشيئين معلوما والآخر مجهولا وههنا ليس كذلك قوله البعد واختيار
البعيد اولى من الابعد ولانه لا يعهد حذف المؤكد والفعل مع بقاء التاكيد كذا ذكره التفتازاني
في المطول في اول بحث المسند قوله ولا يقال لو انك منطلق يرده قوله تعالى يودون
لو انهم بادون في الاعراب قوله اي في اول زمان التكلم قال الفاضل الهندي اول ظرف
تقدم بتضمين الدخول اي اذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام والا فلا يصح
في تقدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم لان الشرط اذا كان
ماضيا وان لم يجب كون الجزاء مجزوما بل يجوز جزمه لكن يكفي في المحذور المذكور جوازه لان على
تقدير العمل بالجواز يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم فالمراد باللزوم اللزوم على تقدير خاص اي
العمل في الصورة وان لم يكن واجبا الا انه اولى كما شرعه قوله لكان الجزم بحذف النون اولى
والاولى بمنزلة الواجب قوله فعلى المعنى الاول وهو جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان
يلغى القسم ويعتبر الشرط قوله نوا اي انا والسلطان تاتيني انك قوله فيكون باعتبار التقديم
الى قوله نشرا على ترتيب غير اللف وذلك لانه ذكر التقديم نحو الشرط واعتبار القسم اللفظ مقدم على
اعتبار الشرط في اللف وفي المثال قدم نحو الشرط على القسم واعتبر الشرط القرينة نحو انك او لو
اعتبر القسم لقيل لاتينك يا لياء فيكون الشرط على غير ترتيبه قوله وعلى المعنى الثاني و
هو قوله ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط الخ قوله فيكون النشر باعتبار التقديم على

غير ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غيره وفي المثال قدم غير الشرط و باعتبار
الشرط على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار القسم وفي المثال كك بقرينة جزائك
قوله هذا مثال اي قوله وان اتيتني والله لاتيتك قوله فهو باعتبارين اي اعتبار الشرط
واعتبار القسم قوله نشر على ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غير الشرط
واعتبار القسم متقدم على اعتبار الشرط في المعنى الاول في المثال كك قوله وبالاعتبار
الثاني وهو جواز انفكاك الشرط قوله على غير ترتيبه اذ في المعنى الثاني اعتبار الشرط مقدم على
الغاية والمثال مثال لانفكاك الشرط قوله ففي كل من المثالين الى قوله اختلاف بين
اعتباريه اما في المثال فلانه باعتبار التقديم يكون على غير ترتيب اللف و باعتبار ترتيبهما حيث
المعنى واما في الثاني فلانه باعتبار التقديم يكون النشر على ترتيب اللف وباعتبار اعتبار
الشرط على غير ترتيبه قوله بخلاف المعنى الاول نشر على غير ترتيب اللف بالاعتبارين على المعنى
الاول والمثال الثاني نشر على ترتيب اللف على المعنى الاول فالحاصل ان بمعنى الاول
رجحان على الثاني بمكان كون النشر على ترتيب اللف بالاعتبارين على سبيل الاجتماع
وفي المعنى الثاني على وجه التفريق والافضلية النشر على ترتيب اللف بالاعتبارين
تقتضي تقديم المثال الثاني لانه نشر على ترتيب اللف قوله على الاول لانه ليس نشرا
على ترتيب اللف قوله لكنه اراد ابي الصريح قوله اتصال المثال بالممثل له يعني
لو قدم المثال الثاني على الاول لما تقتضيه رعاية كون النشر على ترتيب اللف لم يتصل
كل من المثالين بالممثل له وعلى تقدير تاخيره يكون المثال الاول متصلا بالممثل له وسع
قوله وان يلي القسم ويعتبر الشرط والاصل اتصال الممثل له فراعى المص ما فيه رعاية
الاتصال ولو باعتبار مثال فقدم الاول قوله للتفصيل قال الشيخ الرضي واما للتفصيل
ليس لازما لاما في جميع مواقع استعمالها فانها تجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى في جميع
مواقعها فالتزم ذلك التعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله واما
الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا
ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقام يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها والكلام

التزم حذف فعلها الذي هو الشرط استغناء بها في الكلام ويكونها في الاصل موضوعة
للفصل وهو مقتضي تكريرها فيؤدي الى الاستقلال الاستقلال ويتقوم ما هو التزم مطلقا
حقيقة في قصد المتكلم وهو زيد في اما زيد فقائم فانه ملزوم القيام مقام اللزوم في كلامهم اعني
الشرط جريا في جريان يتقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في الحق
الكلام ويحصل ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف ويحصل الفاء الفاء
متوسطة كما هو حقها قوله مهما يكن من شيء كان تامة ومن زائدة في اسم يكن على مذهب الاخفش او
استغراقية باعتبار الحال قال الشيخ اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع
قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية
فلا بد من حصول شيء فيها قوله ثم الثاني قال الشيخ الرضي وليس بشيء لانه اذا جاز التقديم للغرض
المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين او اكثر لان الغرض مهم
فيجوز تخلية الفاء بالمانعين فصاعدا قوله ووسط زيد بما ذكر من قوله لئلا يلزم توالي حرفي
الشرط والجزاء قوله اما تقديره مبتدأ او قوله وتقديره معطوف عليه وخبره فوجه نظام
قال الشيخ الرضي انما ارتكب هو لكن بهذا المنع بالنظر الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما
قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم ينظروا ان التقديم
يجوز لهذا المقام الخاص للاغراض المذكورة قوله برفع اليوم قال الشيخ الرضي وجاز الرفع
اختيارا في اما اليوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا ابتداء بل بعيد قائم فيه قوله الساكن في لشبع الوصل
وان حركت بعارض ولذا لم يرد اللام المحذوفة لساكنين في رستا وغزتا لان التاء ساكنة
وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي الجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان الاصل
التاء السكون فالحركة عليها كلا حركة بخلاف حركة اللام في لم تخافا فانه لم يخافوا وخافا وخافوا
فان عين الفعل في هذه لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس بالاصل بل اصله تحرك اللام
وكذا الامر اصله المضارع فاصل لام لم تخافا وخافا وما لم يقولا هو الحركة وهي الان متحركة
بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف لم تخف اسه
وخف اسه ولم تبع الثوب وبع الثوب ولم تقل وقل الحق لان لام اللام وان كان متحركة اصلها

الحركة التي بها التقاء عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا اذا سرد اللام في نحو من
واخشين وان تحركت الواو والياء لان الاصل بايتين الخ فيه السكون هذا ما ذكره الشيخ الرضي واذا خلو
عن خلل كالحرف الاخير الذي يليه نونهما كلام الكلمة ودوران الاعراب عليهما في نحو قائمة وقلب
الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى وههنا من حيث
انها من احكام تاء التأنيث فلا يلزم التكرار كما قال البعض لاختلاف الحيثيين اي هذا انها
اي وضعا فلا يغير بها اي النون الساكنة الحركة العارضة يعني لا تخرج عن تعريف
التنوين الذي حركت بحركة عارضة لانه ساكنة وضعا وهي اي النون الساكنة
تسامح فيه ان النون المجردة على التنوين من حروف المعاني القريبة ان التنوين من اقسام الحرف والحرف
من اقسام الكلمة فكيف يشتمل نونات هي من حروف المباني كما اشير اليه قوله قدرس وتنوين
الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني فهي عنده تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من
اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع فان هذا ان نون من والذي ولم يكن داخلا فيه
فاخرجها بقوله اه للتمكن قال الشيخ الرضي وسماه كون الاسم معربا قال السيد المحققين
سند المحققين هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن ما يدل على امكنية الكلمة اعني كون
الاسم الى آخر ما ذكره نحو صه في الرضي قيل ويختص بالصوت واسم الفعل قال صاحب النجم
تنوين التنكير سوى الا في بعض الاسماء المبنية فرق بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم
الفاعل بالسماع نحو صه وسيبويه وفي العلم المختوم بويه بالقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه الفعل
آخر واما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكن لا تنكير كما قد توهم بعض الطلبة مورد
لهذا الحكم رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير واما التنوين في نحو احمد
وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن فيه ان التنوين لا يدخلهما اصلا فكيف يقال انه للتمكن
لا للتنكير فالمراد ان التنوين في العلم ليس للتنكير فيه ان التنوين في العلم لا يحتمل التنكير
فالقول بانه ليس للتنكير لغو قوله عوضا عن المضاف اليه مفردا او جملة او من حرف اصلي اذ لكل
كجوار وغواش فانه عوض عن الياء وفاقا لسيبويه والجمهور وهو خطا الاسترآبادي فيه
انه يحتمل ان يكون التنوين للتمكن والمقابلة واذا سمي به امرأة تمحض للمقابلة كما قال

مدرس سره تنوين رجل يفيد التنكير التام فاذا جعلته علما تمحض التمكين لعدم سلبه الى المعنى ازيس

المعنى على حذف المضاف اليه والاعلى حذف المنكر وهو حاجة انما يكون بابدال حرف الا

به في النفي وظاهر قولهم ان تنوين يحصل الترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش والذي صرح به سيبويه

وغيره من المحققين انه جيء لقطع الترنم وان الترنم هو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها

لمد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها نعم ابن مالك في التحفة

ان تسميته اللاحق للقوافي المطلقة والغوالي المقيدة تنوينا مجازا وانما هو نون اخرى

زائدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الالف واللام ويثبت في الوقف فيخرج باعتبار

الوضع في بعضها التام تمكن تنوين العوض والمقابلة . موصوف به اي موصوف

احد العلمين حيا هي بلفظ ابن والاخر والعلم الاخر مضاف لفظ الابن اليه اي

الى ذلك العلم الاخر نحو جاءني رجل ابن زيد فان ابن في هذا المثال وان كان

مضافا الى العلم الا ان موصوفه ليس بعلم بل نكرة وفيه ابن معرفة لكونه مضافا الى العلم

فكيف يصح وصف نكرة به الا ان يجعل الاضافة للاشارة الى غير معين كاللام فيصح وصف

النكرة به وزيد ابن رجل عالم انت بان معنى قوله لو كان مضافا الى غير العلم

على التصفية? قوله اذا كان صفة لغير العلم انه صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم فيلزم ان

يكون ابن رجل صفة لزيد كما ان ابن زيد صفة رجل وهو مشكل لانه يلزم في الاول كون المعرفة

صفة للنكرة وهو ممتنع وفي الثاني كون النكرة صفة للمعرفة وهو ايضا ممتنع وقد عرفت

الجواب عن الاول واما الثاني فلا دفع له ولو جعل زيد مبتدا وابن رجل خبرا له لكان

مخالفا للسياق لان معنى الاول انه مضاف الا انه صفة لغير العلم فيكون معنى قوله ولو كان

مضافا انه صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم فرق الجعل مبتدا وخبرا انفكاك النظم فيكون

زيد ابن رجل معطوفا على قوله رجل ابن زيد فكما ان رجل فاعل جاءني وابن زيد صفة

له كذلك زيد فاعل جاءني وابن رجل صفة له فان قلت قد وصف رجل بعالم فيما صح

[illegible] قلت وصف رجل به لا يستلزم كونه معرفة فلا يصح وصفه به وعلى هذا فلا فائدة

في ايراد عالم الا لجعل الوصف مفيدا الا انه معلوم ان زيدا ابن رجل فلا فائدة فيه الا

بالنون وحدها لم   لئلا يلتبس ببنت فان قلت ما زينت تكتب مطولة وما زينت تكتب بصورة

فلا التباس بموصوف بهمزة ثابتة قلت حمل الحكم بالالتباس هاهنا على دخول التماثل عن

ذلك نفس تيسير وان هذا الالتباس غير معتبر اذ لا يتفاوت المقصود بذلك   يختص اي نون

التاكيد بها سوا الظاهر ورجع الضمير الى النونين بتاويل كل واحد ليس بسديد لانه اختيار لما

يحتاج الى التاويل مع وجود وجه لا يحتاج اليه   نحو اضربن بالتخفيف واضربنا بالتشديد

بلا حاجة الى السوال قوله بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة   اي في جواب المثبت

اشار بقوله الى ان المراد بالمثبت الجواب لانه الموصوف بالاثبات لا القسم وقول الفاضل

الهندي الاضافة من قبيل [illegible] وقطيفة لا يخفى خلله ثم لزوم النون بجواب القسم المثبت شرط

ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون قال الشيخ

الرضي ويجي النون الثقيلة بعد الافعال المستقبلة التي يلحق اواخرها ما المزيدة في غير

الشرط اختيار الكثير قليلا ويجي النون بعد النفي بلا اذا كانت لا متصلة بالنفي قليلا

عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي وقد يجي مع النافية منفصلة نحو لا في الدار الخ

فلا يرد ما قيل يجي مع النفي لما نظر انما دخلت النفي بلا لمشابهته النهي   ان

اغتفر في التقاء الساكنين آه لا وجه للترديد وقد تقرر في الصرف ان التقاء الساكنين على

حده انما يكون اذا كان الاول لينا والثاني مدغما في كلمة واحدة قال الشيخ ابن الحاجب في

الشافية التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقا وفي المدغم قبله لين في كلمة نحو خويصة و

الضالين وتمود الثوب انتهى بخلاف ما اذا كانا في كلمتين فهناك يجب حذف اللين نحو

ارمي قالوا اللهم ويا ايها النبي وما جعل عليكم في الدين من حرج قال الشيخ الرضي فالمضموم ما

قبلها يحذف واوه اذا اتصلت بها نون التاكيد لالتقاء الساكنين في كلمتين اولهما مدة وان

كانت الثانية شديدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاول الا انها على كل حال

كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو والمضموم ما قبلها [illegible] وقيل اذا حذفت

وهي ضمة ما قبلها قال سيبويه لو قالوا اخشون واضربن كما قيل اضربان لم يكن خارجا

عن القياس كتمود الثوب انتهى   لو قالوا آه لا يخلو عن خلل   المحذوف ومع لا لالتقاء

لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين ان يكونا في كلمة واحدة
او يثقل الياء بعد الكسر وقبل النون المشددة ان لم يشترط ذلك وقد عرفت
ما فيه ذلك المذكور اشارة الى دفع ما قيل ان المشار اليه مثنى فكيف صح الاشارة اليه
باسم الاشارة في المفرد ووجه الدفع ان المشار اليه باول بالمذكور وهو مفرد غير
ما ذكر اذ ليس ما قبل النون في الصورتين مفتوحا بل قبل النون الف في الصورتين
باثبات الالف مع ان القياس حذفه لكون التقاء الساكنين على غير حده لكن
التقاء الساكنين على حده انما يكون اذا كان قبل المدغم لين في كلمة واحدة ولم يحذف
لئلا يشتبه بالواحد بزيادة الالف وان يلزم منه التقاء الساكنين على غير
حده لئلا يجتمع ثلث متعلق بقوله بزيادة الالف للزوم التقاء الساكنين
على غير حده فيه انه لا يلزم التقاء الساكنين على تقدير دخول الخفيفة في جمع المؤنث
اذ لا ضرورة في ادخال الالف على تقدير الخفيفة ولو سلم فيه انه يلزم مع دخول الثقيلة
ايضا التقاء الساكنين على غير حده فلا وجه لمنع الخفيفة دون الثقيلة الا ان يقال
التقاء الساكنين في الثقيلة يشبه التقاء الساكنين على حده في الصورة فلم يحكم
بمنعه رعاية للصورة قال الشيخ الرضي واما مع الثقيلة فلان النون المدغمة وان
كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة فهما كحرف
واحد متحرك لم تغزن واخشين بحذف الواو والياء لالتقاء الساكنين على غير حده
لان الاول من الساكنين وان كان مدة والثاني مدغما لكنهما في كلمتين لان النون
مع الضمير البارز في حكم الكلمة المنفصلة كما حذفت في نحو اغزوا القوم لالتقاء
الساكنين على غير حده وارموا الغرض اي الهدف اغزن واخشين
يا امراة بحذف الياء لالتقاء الساكنين على غير حده لكون النون كلمة على حدة
مع الضمير البارز فالحاصل ان النون في جمع المذكر والواحدة المؤنث من
حكم الكلمة المنفصلة المستقلة في انه ليس كالجزء مما قبله ولهذا حذف الواو
والياء ولو كان له حكم الجزء لما حذفا ومع ذلك فيه ان الحذف لا يحتمل ان يكون لثقل الواو

والمضموم ما قبلها مع النون المشددة وقد لا ان النون في حكم المنفصل ولذا لم يحذف الالف
في اضربان وفيه انه يحتمل ان يكون عدم الحذف فيه لئلا يلتبس بالواحد وان جعل
النون في حكم المنفصل مع البارز يحتمل عدم الحذف فيه واحتيج الى ان يقال لئلا يلتبس
بالواحد وان جعل كالمتصل مطلقا يحتمل حذف الواو والياء في اضربن واضربن فاحتيج الى
ان يقال حذف للثقل فعلى هذا فالترجيح للاول وان كان الاصل فيه ان يكون كالجزء من الفعل
لان حرف المتصل به لفظا ومعنى لكن لما كان البارز فاصلا بينه وبين الفعل صار كالمنفصل
فقط المتصل اي كالمتصل المتصل الذي هو كالجزء من السابق والكلمة لذا لا نسلم انه متصل فيه
مع عدم الفاصل فبقيته مع حرف يحصل بسبب لحوق ويحيل بالجزء الاصلية غير ... عند
لحوقه حرف ساكن حذف لالتقاء الساكنين لما تقدم حركة يحصل بواسطة اتصال ما هو
كالجزء من الفعل وهو ضمير الفاعل نحو قولن وبيعن فانه لما لم يكن بين الفعل و
النون بارز فاصل عد كالجزء وجعل الحركة اي الحاصلة بلحوقه بمنزلة الاصلية فاعيد
الواو والياء المحذوفتان لالتقاء الساكنين لزوال التقاء الساكنين بحصول الحركة على
اللام والعين بلحوق ما هو كالجزء بخلاف ما لو حصل الحركة بامر منفصل خارجي فانه
لا يعاد لعدم الاعتداد بالحركة العارضة نحو قل الحق وبع الثوب ثم ان اهل الصرف
قالوا مثل الحركة الحاصلة بسبب لحوق ما هو كالجزء وهو ضمير الفاعل نحو صونا وصونوا
وقولا وقولوا وهو ليس بخلل لان كون حركة النون واللام حاصلة باتصال الالف
والواو انما يتصور بان لو قيل ان الاصل كان صن وقل فلما اتصل الالف والواو
بهما فتح النون واللام او ضم فاعيد الواو لزوال التقاء الساكنين بحصول حركة هي
بمنزلة الاصلية وليس كذلك بل قالوا ان صونا وقولا وصونوا وقولوا ماخوذ
من تصونان وتصونون وتقولان وتقولون فبعد حذف حرف المضارع
حذف لاجل الوقف النون لا حركة النون واللام فكيف يقال انه باتصال
الالف والواو حصل الحركة والظاهر ان الاصل صن وقل ثم اتصل بهما الالف
والواو والياء نحو ... قلت اذا كانت بمنزلة الحاصلة بواسطة المضمر ...

الصلت

الضمير بمنزلة الاصلية فلم لم يعد الالف المحذوف في رمت في رمتا مع انها الحركة
بالالف قلت قالوا العائد المحذوف لالتقاء الساكنين بحصول الحركة بواسطة الضمير انما
الحرف الساكن الذي حرك باتصال الضمير لكن موضوعه على السكون هذا هو
التقرير المناسب للمقام لان الظاهر ان وصف الاتصال له مدخل في رد المحذوف
وايضا كون الحركة الحاصلة باتصال الضمير بمنزلة الاصلية يستقيم في مطلق الضمير
بخلاف ما ذكره قدس سره تقول اغزون وارمين واخشين بزيادة الا ما سوى
فتحها فانه ليس كذلك فان حذف اللامات كان لاجل الوقف فلما اتصل النون
زال موجب الحذف وهو الوقف ولا مدخل للاتصال في الرد ولو سلم فليس
في اغزوا وارميا واخشيا رد اللامات باتصال الضمير اذ الوقف وقع على النون
لا على الواو قوله هل ترين تقلب الالف ياء وفتحها لان ما قبل النون
يكون مبنيا على الفتح والالف لا تقبل الحركة فان قلبت بالياء الذي هو الاصل
كما يقال في بيان تقلب الالف ياء والا فالتقى الساكنان فلو حذفت
احدهما لالتبس بالواحد في صورة النصب قوله كما يقال في بيان تقلب الالف
ياء والا فالتقى الساكنان فلو حذف احدهما لالتبس بالواحد في صورة النصب
قوله لم ترين الناس بكسر الياء لانه لما اتصل به الناس التقى ساكنان فحرك
الاول بالكسر قوله لا على ترينا والا لزم دخول هل على الامر يرد
اللام المحذوفة لانه حذف لاجل الوقف ولما قصد البناء لم يبق الوقف فاعيد و
فتح قوله كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا والا لخلو عن خلل قوله وهذه الامثلة وقعت
على ترتيب تصريفها من تقديم المفرد المذكر على الجمع المذكر وان كان يقتضي رعاية
الشكل له تقديم الجمع وتقديم الجمع على واحد المخاطبة قوله والالاى وان لم يكن
النون الخفيفة مخففة قوله ان يقال لاخشن بحذف الياء وكسر النون لالتقاء
الساكنين قوله اضربن خيرا تقلب به التنوين الفا في حالة الوقف لكون
ما قبلها مفتوحا قوله ودخل في البحر بحذف التنوين لكون ما قبلها مكسورا او للخفي

ما في قوله من كمال حسن المختتم تمت هذه النسخة المباركة المسماة بحاشية الجلال على
فوائد الضيائية بتاريخ نهم شهر شعبان المعظم روز چهار شنبه سنه ۱۲۵۳ هجري



